وزارة التـعـلـيـم الـعـالـي و الـبـحـث الـعـلـمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
UNIVERSITE Abdelhamid Ibn Badis MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قـسـم العلـوم الـسيـاسيـة

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة و انعكاساته على إعادة تشكيل النظام الدولي خلال الفترة: 2015- 2025.

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية
التخصص: تعاون دولي.

إعـداد الطـالبـة:
طرمول نسيمة
تحت إشراف الأستـاذ:
مجاهد حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: قاضي سي طاهر رئيسا.

الأستاذ: مجاهد حمزة مشرفا ومقررا.

الأستاذ: عبو عزالدين مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025
نوقشت في: 2026/06/14

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه , الطالب (ة) :

اللقب : طرمول ..... الإسم : بسيمة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 116611040 والصادرة بتاريخ: 2014/03/19

المسجل(ة) بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

التنافسية الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة
وانعكاساتها على إعادة تشكيل النظام الدولي خلال الفترة 2015-2025

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

حررت هذه الوثيقة من طرف المعني:
طرمول خويرة

التاريخ: .....

إمضاء المعني

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بالتفويض عنه
عدة عمار حسيبة
مفوض بالإمضاء

21 JUIN 2026

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها.

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله و جعلها من أهل الجنة و نعيمها

إلى أبي الحبيب

أول معلم في حياتي

من أمسك بيدي الصغيرة في أول يوم دراسي

و من رافقني بخطاه، و صبره، و حبّه في كل مراحل مساري التعليمي

إلى إخوتي و أبنائهم

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

شكر و تقدير

وكلُّ سعـيٍ سَيجْـزي اللهُ ســاعِيَـهُ
هيـهات يذهبُ سعيَ المُحسِنين هَبا

الحمد لله؛ الذي أمدنا بالعون و السداد، ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد والشكر على ما يسر و وفق.

يسرني أن أتقدم بأسمى عبارات الامتنان والتقدير إلى الأستاذ المشرف "الدكتور: مجاهد حمزة"؛ الذي لم يبخل علينا بالنصح والتوجيه العلمي.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وتفضلهم بقراءتها، وعلى ملاحظاتهم العلمية وتقييمهم البنّاء.

والشكر موصول أيضا لأساتذة قسم العلوم السياسية –جامعة مستغانم- على دعمهم ومرافقتهم طيلة سنوات التكوين.

وجميل العرفان لزملائي الذين كان لوجودهم بالغ الأثر في دعمي معنويا.

مقدمة

مقدمة

طرأ على النظام الدولي منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات عميقة، فرضتها جملة من المتغيرات الدولية المتسارعة؛ والتي أدت إلى بروز حالة من عدم الاستقرار النسبي في طبيعة التفاعلات الدولية، بعد عقود من الهيمنة شبه المطلقة للولايات المتحدة الأميركية على مختلف مجالات القوة. ويعد التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة أحد أبرز مظاهر هذه التحولات؛ حيث انتقل هذا التنافس من كونه تفاعلا اقتصاديا تقليديا إلى تنافس إستراتيجي متعدد الأبعاد يشمل الجوانب التجارية، والتكنولوجية، والمالية، والجيوسياسية.

فمنذ تبني الصين سياسة الإصلاح و الانفتاح، تمكنت من تحقيق قفزة نوعية في قدراتها الاقتصادية، مما أهلها لتصبح قوة اقتصادية عالمية تنافس الولايات المتحدة؛ التي سعت بدورها إلى الحفاظ على موقعها الريادي من خلال إعادة صياغة إستراتيجياتها والتجارية. و قد تجلى هذا التنافس بشكل واضح منذ سنة 2015، ليتصاعد بشكل أكبر مع اندلاع الحرب التجارية بين البلدين سنة 2018؛ والتي عكست حجم التوتر القائم بين القوتين، خاصة في ظل تزايد القيود على التجارة، وفرض الرسوم الجمركية، والتنافس الحاد في مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

كما ساهمت مجموعة من الأحداث الدولية؛مثل جائحة كوفيد-19، والأزمات الجيوسياسية المتلاحقة، في تعميق هذا التنافس؛ حيث دفعت الدول إلى إعادة النظر في سلاسل التوريد العالمية، وتقليص الاعتماد على القوى الكبرى، وهو ما زاد من حدة التنافس بين بكين وواشنطن على النفوذ الاقتصادي العالمي. و لم يقتصر تأثير هذا التنافس على الطرفين فقط، بل شمل مختلف الفاعلين الدوليين، خاصة الدول النامية؛ التي تأثرت بشكل مباشر بتقلبات النظام الاقتصادي العالمي. لذا، فإن التنافس بين القطبين الاقتصاديين لم يعد مجرد تنافس ثنائي، بل أصبح عاملا رئيسيا في إعادة تشكيل النظام الدولي، من خلال الدفع نحو ظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب، تتوزع فيه مراكز القوة الاقتصادية والسياسية. كما يطرح هذا التنافس تحديات وفرصا في آن واحد، سواء بالنسبة إلى القوى الكبرى أو الدول الأخرى، مما يجعل دراسته ضرورة لفهم طبيعة التحولات الراهنة في النظام الدولي واستشراف مستقبله.

أهمية الدراسة:

1/الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناولها لموضوع التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة باعتباره من أبرز القضايا التي تشغل حقل العلاقات الدولية خلال الفترة: 2015-2025، لما له من دور محوري في تفسير التحولات التي يشهدها النظام الدولي؛ حيث تساهم الدراسة في إبراز العلاقة بين القوة الاقتصادية وإعادة تشكيل موازين القوى

العالمية، مع التركيز على صعود الصين مقابل سعي الولايات المتحدة للحفاظ على مكانتها. كما تسهم في إثراء التحليل الأكاديمي من خلال توظيف مفاهيم حديثة كالتعددية القطبية والتحول في بنية النظام الدولي، مما يمنح الموضوع بعدا علميا وتحليليا يعزز فهم طبيعة التفاعلات الدولية المعاصرة.

2/الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في إبراز انعكاسات التنافس الاقتصادي بين القوتين على مختلف الفاعلين الدوليين، خاصة الدول النامية التي تتأثر بشكل مباشر بهذه التحولات؛ إذ تساعد في فهم طبيعة التغيرات في البيئة الدولية وما تفرضه من تحديات و فرص، كما تقدم رؤية تحليلية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والباحثون لفهم الإستراتيجيات الاقتصادية لكل من الصين والولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في استشراف مستقبل النظام الدولي وتحديد اتجاهاته المحتملة في ظل استمرار هذا التنافس، سواء نحو التعددية أو استمرار الهيمنة.

أهداف الدراسة:

- دراسة مفهوم التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة وإبراز أبعاده التاريخية و مظاهره المعاصرة.
- العمل على رصد التحولات الحاصلة على مستوى النظام الدولي من خلال تحليل مؤشرات و التنافس الاقتصادي بين القوتين.
- التعرف على أبرز أدوات و إستراتيجيات التنافس التي تعتمدها كل من الصين والولايات المتحدة في سبيل تعزيز نفوذهما الاقتصادي العالمي.
- تحليل انعكاسات هذا التنافس على إعادة تشكيل النظام الدولي وتوازنات القوة فيه.
- التعرف على أهم السيناريوهات المستقبلية المحتملة للنظام الدولي في ظل استمرار هذا التنافس.
-

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عوامل ذاتية و أخرى موضوعية، دفعتنا إلى الاشتغال على هذا الموضوع أهمها:

1/المبررات الذاتية:

من أهم المبررات الذاتية التي دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع هو الرغبة في تناول القضايا الراهنة في حقل العلاقات الدولية، وكذا الاهتمام بدراسة التنافس الاقتصادي بين

الصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الرغبة في التعمق في فهم طبيعة التنافس بين القطبين وانعكاساته العالمية.

2/ المبررات الموضوعية:

تتجلى أهم المبررات الموضوعية في أن هذا الموضوع يعالج إشكالية معاصرة تفرض نفسها بقوة على الساحة الدولية و الأكاديمية؛ حيث يعد التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة من أبرز القضايا التي تستقطب اهتمام الباحثين، خاصة فيما يتعلق بحجم تأثيره في إعادة تشكيل النظام الدولي، وانعكاساته على توازنات القوة والاستقرار الإقليمي والدولي.

<u>الدراسات السابقة:</u>

إن هذه الدراسة تأتي كإضافة إلى الدراسات السابقة، ولعل خصوصيتها تنبع من كونها تعالج موضوع التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة في ظل التحولات الاقتصادية الدولية المتسارعة؛ والتي من شأنها أن تؤثر في إعادة تشكيل النظام الدولي المعاصر. كما تتناول الدراسة هذا الموضوع في سياق بروز متغيرات جديدة على الساحة الدولية، خاصة ما يتعلق بتصاعد النزاعات التجارية والتكنولوجية، بالإضافة إلى الفترة الزمنية الراهنة التي تشهد احتدام التنافس بين القوتين على قيادة الاقتصاد العالمي.

بينما تظل الدراسات التي بحثت في العلاقة بين التنافس الاقتصادي الصيني-الأمريكي وتأثيره في إعادة تشكيل النظام الدولي المعاصر محدودة نسبيا، الأمر الذي يبرز أهمية هذه الدراسة.

ومن أهم الدراسات التي تم الاستعانة بها في طرح موضوعنا و التي كانت أقرب من عنوان دراستنا؛ نجد ما يلي:

- دراسة بعنوان: **"US-China competition :Nature,Sources and Prospects"** للباحث**" Bilahari Kausikan"** صادر عن**"East Asian Institute"** سنة 2021 ، يحلل هذا المقال طبيعة التنافس بين واشنطن وبكين، و مصادره وآفاقه المستقبلية في ظل التحولات الجارية في النظام الدولي؛ حيث يوضح الباحث أن هذا التنافس لا يمكن اعتباره حربا باردة جديدة بالمعنى التقليدي، بل هو تنافس يحدث داخل نظام اقتصادي عالمي مترابط، تتداخل فيه المصالح الاقتصادية مع الاعتبارات الجيوسياسية و الإيديولوجية. وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها إن الولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على موقعها كقوة مهيمنة داخل النظام الدولي القائم، في حين تعمل الصين كقوة صاعدة على تعديل موازين القوة الدولية بما يحقق مصالحها الإستراتيجية، الأمر الذي يساهم في تعزيز توجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية.

وتكتسي هذه الدراسة أهمية في توضيح الأبعاد الإستراتيجية للتنافس بين القوتين وتفسيره ضمن سياق التحول البنيوي للنظام الدولي، غير أنها ركزت أساسا على الجوانب السياسية والجيوسياسية، مع إغفال نسبي للتحليل الاقتصادي الكمي المرتبط بالتجارة والتكنولوجيا والاستثمار، كما غلب عليها الطابع التفسيري والاستشرافي أكثر من الاعتماد على بيانات إحصائية دقيقة، وهو ما يشكل أحد حدودها العلمية بالنسبة إلى موضوع التنافس الاقتصادي بين القوتين.

- دراسة بعنوان: **" The logic of China-US Rivalry "** للباحث**"Wang Jisi"**، منشور في مجلة **"China International Strategy Review"**، سنة 2024، يحلل هذا المقال منطق التنافس القائم بين الصين والولايات المتحدة من خلال أربعة متغيرات رئيسية تتمثل في تغير ميزان القوة بين الدولتين، والاختلافات الإيديولوجية والحضارية، والتحولات الدولية، إضافة إلى تأثير السياسة الداخلية في كل من الصين و الولايات المتحدة. كما يوضح الكاتب أن صعود الصين الاقتصادي والتكنولوجي أدى إلى تصاعد المخاوف الأميركية ودفع واشنطن إلى تبني سياسات احتواء تجاه بكين، خاصة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والإستراتيجية. وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها إن العلاقات الصينية الأميركية لن تعود إلى مستوى التعاون الذي عرفته بداية القرن الحادي و العشرين، غير أن المصالح الإستراتيجية والاقتصادية المشتركة تجعل من الصعب انزلاق الطرفين نحو مواجهة عسكرية مباشرة، مع استمرار حالة التنافس الإستراتيجي بينهما في ظل سعي الولايات المتحدة للحفاظ على موقعها كقوة مهيمنة، مقابل سعي الصين إلى إعادة تشكيل موازين القوة والنظام الدولي بما يتوافق مع مصالحها القومية. ورغم أهمية الدراسة في تقديم تحليل متعدد الأبعاد للتنافس الصيني الأميركي، إلا أنه يغلب عليه الطابع السياسي والإستراتيجي مع تركيز واضح على الرؤية الصينية لطبيعة التنافس، كما لم يتوسع بشكل كاف في تحليل المؤشرات الاقتصادية الكمية أو في دراسة انعكاسات هذا التنافس على مختلف الفواعل الدولية، إضافة إلى محدودية الطرح الاستشرافي لمستقبل النظام الدولي في ظل استمرار هذا التنافس.
- دراسة بعنوان:**" Trade and Trade Diversion Effects of United States Tariffs on China"** للباحث:**"Alessandro Nicita"** الصادر عن **"UNCTAD"** عام2019، تحلل هذه الورقة البحثية آثار الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على الصين في إطار الحرب التجارية بينهما، مركزا على انعكاسات هذه الرسوم على حجم التجارة الثنائية وتحويل مسارات التجارة الدولية نحو دول أخرى مستفيدة مثل تايوان والمكسيك وفيتنام والاتحاد الأوروبي. وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها إن الرسوم الجمركية الأميركية أدت إلى انخفاض كبير في الصادرات الصينية نحو

السوق الأميركية، مع بروز ظاهرة تحويل التجارة لصالح قوى اقتصادية أخرى، بما يعكس سعي الولايات المتحدة إلى الحفاظ على موقعها المهيمن داخل النظام الاقتصادي الدولي، مقابل محاولة الصين الاستمرار في توسيع نفوذها الاقتصادي العالمي. غير أن الدراسة، رغم أهميتها و اعتمادها على تحليل إحصائي وقياسي دقيق، إلا أنها ركزت أساسا على البعد الاقتصادي الكمي لآثار الحرب التجارية، وأغفلت نسبيا الأبعاد الجيوسياسية والإستراتيجية الأوسع لهذا التنافس، خاصة ارتباطه بإعادة تشكيل موازين القوى الدولية، مما يحد من شمولية تفسيرها لظاهرة التنافس الأمريكي الصيني باعتبارها صراعا يتجاوز المجال التجاري إلى المجال الإستراتيجي الأشمل.

- دراسة بعنوان: « **Technological, Economic and Trade Competition Between US and China** » للباحث :**"Rolando Pena-Sanchez"** المنشور في « **European Journal of Business, Economics and Accountancy** » عام 2024، يحلل هذا المقال أبعاد التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المجالات التكنولوجية والاقتصادية والتجارية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، من خلال الاعتماد على بيانات كمية صادرة عن البنك الدولي واستخدام التحليل الإحصائي لقياس الفروق بين القوتين. وقد توصل الباحث إلى أن واشنطن ما تزال تحتفظ بموقع القوة المهيمنة عالميا في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي، بينما استطاعت الصين تعزيز مكانتها كقوة صاعدة في المجال التجاري، بما يعكس مسارا تدريجيا لتحول ميزان القوة العالمي لصالحها. وتفيد هذه الدراسة في إبراز المؤشرات الكمية للتنافس الاقتصادي الصيني الأمريكي، إلا أن يؤخذ عليها تركيزها على الجانب الإحصائي الوصفي دون الاستناد إلى إطار نظري في العلاقات الدولية يفسر طبيعة هذا التنافس، كما أنها أغفلت الأبعاد السياسية و الإستراتيجية الأوسع، و هو ما يحد من قدرتها على تفسير انعكاسات هذا التنافس على بنية النظام الدولي بشكل أشمل .

الحدود الزمانية و المكانية للدراسة:

الحدود الزمانية:

تم تحديد الإطار الزماني لهذه الدراسة انطلاقا من سنة 2015، باعتبارها مرحلة مفصلية شهدت تصاعدا واضحا في حدة التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة، خاصة مع تنامي الإستراتيجيات التجارية والتكنولوجية بين الطرفين. و تمتد الدراسة إلى غاية سنة 2025؛ التي تمثل أفقا زمنيا يسمح برصد أبرز التحولات و الانعكاسات التي

أحدثها هذا التنافس على بنية النظام الدولي، في ظل بروز مؤشرات الانتقال نحو تعددية قطبية.

الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة أساسا في كل من الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية الصين الشعبية باعتبارهما الفاعلين الرئيسيين في التنافس الاقتصادي العالمي، مع الأخذ بعين الاعتبار امتدادات هذا التنافس على المستوى الدولي، وهو ما ينعكس بدراسة انعكاسات هذا التنافس على النظام الدولي ككل.

الإشكالية:

ما مدى تأثير التنافس الاقتصادي الصيني الأمريكي في تحولات موازين القوة العالمية خلال العقد الأخير ؟

التساؤلات الفرعية:

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما مفهوم التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأميركية ؟ وما هي أهم النظريات المفسرة لهذا التنافس في إطار النظام الدولي ؟
- ما هي أبرز مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة خلال الفترة 2015-2025 ؟ وفيما تتمثل الإستراتيجيات الكبرى التي يعتمدها كل طرف لتعزيز مكانته العالمية ؟
- فيما تتمثل انعكاسات التنافس الاقتصادي الصيني –الأمريكي على إعادة تشكيل النظام الدولي ؟
- ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي في ظل استمرار هذا التنافس ؟

فرضيات الدراسة:

و للإجابة على الإشكالية و التساؤلات الفرعية، يمكن طرح الفرضيات التالية:

- كلما اشتد التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، انعكس ذلك على إعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم توازنات قوى جديدة.
- يعتمد كل من الصين والولايات المتحدة على إستراتيجيات اقتصادية وتجارية متباينة، تسهم في تعزيز موقعهما ضمن هرم الاقتصاد العالمي.

- يؤثر التنافس الاقتصادي الصيني-الأمريكي بشكل مباشر في بنية النظام الدولي، من خلال بروز ملامح التعددية القطبية.
- يفرز استمرار هذا التنافس مجموعة من السيناريوهات المستقبلية، تتراوح بين تعزيز التوازن الدولي أو إعادة توزيع مراكز القوة العالمية.

مناهج و اقترابات الدراسة:

أ/ مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي: تم توظيف هذا المنهج لتتبع تطور التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة، ورصد أهم التحولات التي عرفتها العلاقات بينهما، خاصة في ظل التغيرات الدولية، بهدف تفسير الواقع الحالي واستشراف مستقبل النظام الدولي.

المنهج الوصفي التحليلي: تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال وصف وتحليل مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة، عبر دراسة مختلف المؤشرات الاقتصادية و التجارية والاستثمارية، مع تحليل السياسات المعتمدة من الطرفين، بما يسمح بفهم أبعاد هذا التنافس وانعكاساته على النظام الدولي.

المنهج الإحصائي: تم توظيف المنهج الإحصائي من خلال الاعتماد على مجموعة من البيانات الرقمية والمؤشرات الاقتصادية؛ مثل حجم التجارة والاستثمارات والنمو الاقتصادي، بهدف تقديم تحليل كمي دقيق يعزز النتائج المتوصل إليها، ويساهم في إضفاء طابع علمي وموضوعي على الدراسة.

ب/اقترابات الدراسة:

الاقتراب المؤسسي: يركز هذا الاقتراب على دراسة دور المؤسسات الدولية في تنظيم التفاعلات الاقتصادية بين الدول؛ حيث تم تحليل دور المنظمات الاقتصادية الدولية في إدارة التنافس بين الصين والولايات المتحدة، ومدى قدرتها على الحد من التوترات أو إعادة تشكيل قواعد النظام الاقتصادي الدولي.

الاقتراب الوظيفي: يعتمد الاقتراب الوظيفي على تحليل وظائف النظام الدولي ومكوناته، من خلال دراسة الأدوار التي تؤديها القوى الاقتصادية الكبرى داخل هذا النظام؛ حيث تم توظيفه لفهم كيفية تأثير التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة على وظائف النظام الدولي، سواء من حيث الاستقرار أو إعادة توزيع موازين القوة العالمية.

تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات، استلزم الأمر تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية؛ تم من خلالها التدرج من التأصيل المفاهيمي والنظري إلى تحليل مظاهر التنافس، وصولا إلى استشراف تداعياته على النظام الدولي.

يتضمن الفصل الأول المعنون ب: التأصيل المفاهيمي و النظري للتنافس الاقتصادي والنظام الدولي مبحثين؛ حيث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتنافس الاقتصادي الدولي من خلال تحديد أهم المفاهيم المرتبطة به وتوضيح طبيعته وأبعاده. في حين خصص المبحث الثاني لعرض الأسس المفاهيمية للنظام الدولي، مع التطرق إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة لبنيته وتطوره.

أما الفصل الثاني الموسوم ب: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة، فقد تم تقسيمه إلى مبحثين؛ حيث عالج المبحث الأول البنية الجغرافية-الاقتصادية لكل من الصين والولايات المتحدة كمدخل لفهم طبيعة التنافس التجاري والمالي بينهما. بينما تناول المبحث الثاني التنافس في مجال التكنولوجيا وتدفقات الاستثمار، مع إبراز أهم أدوات وإستراتيجيات كل طرف في تعزيز موقعه الاقتصادي عالميا.

لينتقل الفصل الثالث المعنون ب: تداعيات التنافس الصيني الأمريكي على بنية النظام الدولي؛ حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تحول مراكز القوة في النظام الدولي في ظل هذا التنافس. أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة مستقبل بنية النظام الدولي، من خلال استشراف السيناريوهات المحتملة تحت وطأة التنافس بين القطبين الاقتصاديين الصيني والأميركي خلال الفترة ما بين 2015-2025.

الفصل الأول

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتنافس الاقتصادي و النظام الدولي.

تكتسي دراسة الإطار المفاهيمي و النظري للتنافس الاقتصادي في النظام الدولي مكانة محورية في التحليل الأكاديمي ؛ إذ يوفر أساسا معرفيا لفهم طبيعة التفاعلات الاقتصادية بين الدول ، ويسهم في تفسير كيفية توظيف الأدوات الاقتصادية مثل التجارة و الاستثمار لتحقيق أهداف إستراتيجية باعتبارها وسائل للتأثير في موازين القوة وإعادة تشكيل بنية النظام الدولي ، كما يهدف هذا الإطار في تحديد العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والقوة السياسية، و يكشف عن تحول الاقتصاد إلى مجال رئيسي للتنافس الاستراتيجي بين القوى الدولية . ففي ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي ؛ لاسيما مع تصاعد العولمة الاقتصادية ، وتزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية ، أصبح التنافس الاقتصادي مجالا استراتيجيا تتقاطع فيه مصالح الدول ،وتتجسد من خلاله علاقات القوة و النفوذ والتأثير، فضلا عن أن أهمية هذا الفصل تكمن في تحديد النظريات المفسرة لإعادة تشكيل النظام الدولي واستقراره .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنافس الاقتصادي الدولي

المطلب الأول: مفهوم التنافس الاقتصادي في العلاقات الدولية

أولا: تعريف التنافس الاقتصادي

إن التنافس هو ظاهرة إنسانية، وجدت بوجود اختلاف المصالح وتضاربها وسعي الأفراد والجماعات إلى تحقيق المكاسب على حساب الطرف الآخر. انطلاقا من حجم الوسائل والإمكانيات المتاحة لدى كل طرف على حساب الأطراف الأخرى .

لغويا: يرجع مصطلح التنافس إلى اللاتينية curn-ludere والتي تعني بالعربية اللعب معا، أما في الدلالة اللغوية فيعني التنافس التسابق بين الأفراد والجماعات وحتى الدول في سبيل التفوق لبلوغ قيمة معينة.[1]

وفي **معجم المعاني الجامع** "التنافُس" هو مصدر الفعل "تَنافَس"، تنافس الفريقان؛ أي تسابقا، رغب كل منهما في الفوز. وعليه، فالتنافُس هو نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التشبه بالعظماء واللُّحاق بهم.[2]

يُعرّف التنافس الدولي **اصطلاحا:** على أنه مفهوم يشير إلى حالة من اختلاف بين الدول لا تصل مرحلة الصراع، وتأخذ أبعادا اقتصادية أو سياسية لتحقيق المصالح في الإطار الدولي والإقليمي.[3] و حسب تصور عبد الرزاق بوزيدي فإن التنافس عبارة عن حالة يختلف فيها

---

[1] نسيمة طويل، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية ،المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد العاشر، جانفي 2017ص: 30.

[2] تعريف و شرح و معنى التنافس بالعربي في معاجم اللغة العربية، https://www.almaany.com تاريخ الاطلاع على الموقع : 2026/02/08 على الساعة: 14:00.

[3] علي مزاحم مجبل ، التنافس على قيادة العالم في النظام الدولي الجديد ،مجلة المعهد،العدد الثامن، 2022 ص:394.

طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة سواء كانت تلك الأهداف حقيقية أو متصورة أو حول موارد محدودة .[1]

ومن زاوية أخرى ، يرى HOWARD J.SHATZ أن التنافس يحدث عندما يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق هدف معين ؛ بحيث يؤدي ذلك إلى تعزيز قوة أو نفوذ أحد الأطراف مقارنة بالآخرين. هذا لا يعني بالضرورة أن تكون النتيجة على حساب طرف آخر، لكنها أيضا ليست فوزا متساويا لجميع الأطراف.[2]

وعليه ، يمكن القول إن التنافس الاقتصادي الدولي إجرائيا يقصد به الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي ؛ يمكن لهذه الاختلالات أن تتطور لتصبح صراعا إن لم تعالج في وقتها. فضلا عن أن مجال التنافس اقتصادي ؛لأن المصالح ترتبط أكثر بالجانب الاقتصادي، وكما يرتبط بالمجال السياسي إذ يتوقف ذلك على طبيعة المصلحة المتنافس حولها.[3]

ثانيا: خصائص التنافس الاقتصادي الدولي

يعدّ التنافس الاقتصادي الدولي أحد المظاهر الأساسية للتفاعلات المعاصرة بين الدول في إطار النظام الدولي ؛ حيث لم يعد مقتصرا على كونه صراعا مباشرا على الموارد أو الأسواق ، بل أضحى نمطا مركبا من العلاقات يقوم على جملة من الخصائص المفاهيمية والبنيوية والوظيفية التي تميزه عن غيره من أشكال التنافس و الصراع الدولي، بما يعكس التحولات العميقة في طبيعة القوة وأساليب ممارستها في العلاقات الدولية:

التنافس الاقتصادي بوصفه علاقة قائمة على الاعتراف المتبادل: من الخصائص الأساسية للتنافس الاقتصادي كونه علاقة تقوم على الاعتراف المتبادل بين الدول المتنافسة؛ إذ يفترض هذا النمط من التفاعل وجود قبول ضمني بشرعية الأطراف الأخرى ومكانتها داخل النظام الدولي. ووفقا للطرح السوسيولوجي الذي قدمه SIMMEL ؛ فإن التنافس لا يُلغي الروابط بين الفاعلين، بل يؤكدها؛ حيث ينشأ عن تقاطع الرغبات ووحدة الأهداف الاقتصادية نوع من التداعي الاجتماعي الذي يجعل من التنافس علاقة منظّمة لا مجرد مواجهة عشوائية.[4]

الطابع المؤسسي والمنظم للتنافس الاقتصادي : تتجلى إحدى الخصائص الجوهرية للتنافس الاقتصادي الدولي في طابعه المؤسسي ؛ حيث يُمارَس هذا التنافس داخل أطر قانونية وتنظيمية تضبط سلوكات الدول و تحد من انزلاقها نحو الصراع المفتوح.فالمؤسسات الدولية، والمنظمات الاقتصادية متعددة الأطراف، تشكل فضاءات رسمية للاعتراف المتبادل، كما

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية ،مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 21، العدد الثاني ، 2021 ص 322.

[2] HOWARD J .SHATZ, "Economic Competition in the 21st Century", Library of congress cataloging – in- publication Data(2020), published by the RAND corporation, Santa Monica, Calif : 03.

[3] طويل، مرجع سابق، ص 31

[4] DANIELA RUSS, JAMES STARFFORD, "Competition in world politics: knowledge, strategies and institutions", (Transcript), Global Studies: 09.

تفرض مجموعة من القواعد والمعايير التي تنظم عملية التنافس.وتلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا محوريا في هذا السياق، من خلال إدارة الخلافات الاقتصادية وتنسيق السياسات الوطنية بما يضمن استمرار التنافس ضمن حدود مقبولة. كما أن عضوية الدول في المنظمات الدولية لا تعكس فقط اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي، بل تُضفي أيضا شرعية إضافية على سلوكها التنافسي، وتجعل من التنافس عملية قابلة للإدارة و التقنيين، لا مجرد صراع غير مضبوط.[1]

التنافس الاقتصادي كبديل وظيفي للصراع في العلاقات الدولية:من الخصائص الوظيفية البارزة للتنافس الاقتصادي كونه يُنظر إليه، من قبل العديد من المنظِرين والمحللين، على أنه بديل للصراع العسكري في الساحة الدولية.ففي ظل ارتفاع كلفة الحروب وتزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية،باتت الدول تميل إلى استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية وتعزيز نفوذها الدولي دون اللجوء إلى القوة المسلحة.[2]

ويتيح التنافس الاقتصادي للدول إمكانية تعديل موازين القوة بشكل تدريجي؛ من خلال التفوق الصناعي أو التكنولوجي أو التجاري ، مع الحفاظ على قدر من الاستقرار النسبي في النظام الدولي . كما يسهم الاعتماد المتبادل الاقتصادي في تقليص احتمالات المواجهة المباشرة؛ إذ يؤدي إلى رفع كلفة الصراع ، ويجعل التنافس الاقتصادي آلية لإدارة التعارض في المصالح بدل تفجيره ، هذا ما يجعله أكثر قابلية للاحتواء مقارنة بالصراع العسكري المباشر. وهو ما يعزز مكانته كإحدى الخصائص المركزية للتنافس في العلاقات الدولية المعاصرة.[3]

ثالثا:أهداف الدول من توظيف التنافس الاقتصادي الدولي في تحقيق مصالحها الإستراتيجية

تعزيز النفوذ الدولي والقدرة على التأثير: تسعى الدولة إلى توظيف التنافس الاقتصادي كوسيلة إستراتيجية لتعزيز نفوذها على الصعيد العالمي؛ من خلال استثمار موقعها الاقتصادي أو مواردها الطبيعية أو صناعاتها التكنولوجية الحيوية. إن المشاركة الفعالة في الأسواق الدولية تمنح الدولة أدوات ملموسة للضغط و التأثير على قرارات الدول الأخرى،سواء في سياق المفاوضات التجارية أو في تشكيل تحالفات اقتصادية وسياسية ،على سبيل المثال؛التحكم في سلاسل الإمداد الإستراتيجية أو التفوق في صناعات محددة مثل الطاقة أو التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يحوّل الدولة من فاعل محلي إلى لاعب مؤثر على المستويات الإقليمية والدولية، مما يتيح لها حماية مصالحها الإستراتيجية وتأمين مكانتها في النظام الدولي.و بذلك،

---

[1] Ibid. p : 15

[2] Ibid. p : 16

[3] Michel J.Mazarr, Jonathan Blake, Abigail Casey, Tim McDonald, Stephanie Pezard, Micheal Spirtas," Understanding the Emerging Era of International Competition : Theoretical and Historical Perspectives" ,(Rand Corporation-Research Report ; 2018), 03.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتنافس الاقتصادي و النظام الدولي.

يصبح التنافس الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من قدرة الدولة على صياغة السياسات الدولية بما يخدم أهدافها الوطنية.[1]

تعزيز النمو الاقتصادي الداخلي والاستقرار الوطني: توظّف الدولة التنافس الاقتصادي الدولي أيضا لتحقيق أهداف داخلية؛ حيث يُعتبر التوسع في الأسواق الخارجية أو جذب الاستثمارات الأجنبية وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وزيادة الإيرادات العامة. إن القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية تنعكس بشكل مباشر على القدرة الاقتصادية للدولة، مما يزيد من مرونتها في مواجهة التحديات الداخلية مثل التضخم. علاوة على ذلك، يتيح التنافس الدولي إمكانية تطوير الصناعات المحلية وتحسين الابتكار والتقنيات ، بما يرفع من مستوى الإنتاجية ويزيد من تنافسية الاقتصاد الوطني.ومن منظور استراتيجي،فإن الاقتصاد القوي والمتنوع يعزز من الاستقرار السياسي ويجعل الدولة أقل عرضة للضغوط الخارجية، مما يعكس تكامل الأهداف الاقتصادية مع الأمن القومي.[2]

حماية المصالح الإستراتيجية و التفوق التكنولوجي: بالإضافة إلى النفوذ والنمو الداخلي، تعتبر حماية المصالح الإستراتيجية للدولة، بما في ذلك التفوق التكنولوجي والعسكري، من أبرز أهداف توظيف التنافس الاقتصادي الدولي. فالدولة التي تسيطر على تقنيات متقدمة أو موارد حيوية تصبح قادرة على فرض شروطها في الاتفاقيات الدولية وتحمي نفسها من التبعية الاقتصادية للآخرين.هذا التفوق يتيح للدولة أيضا تأمين مراكزها في الأسواق العالمية و منع المنافسين من الوصول إلى قدراتها أو مواردها الإستراتيجية، بما يخلق نوعا من الاحتكار المؤقت أو التفوق النسبي.لذلك،يشكل التنافس الاقتصادي وسيلة لضمان مصالح الدولة في المدى الطويل،بما يعزز قدرتها على الدفاع عن سيادتها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية دون الاعتماد الكلي على التوازنات السياسية أو العسكرية.[3]

المطلب الثاني: أدوات التنافس الاقتصادي الدولي

يقتضي فهم ديناميات التنافس الاقتصادي الوقوف عند الوسائل والآليات التي تعتمدها الدول لترجمة أهدافها الإستراتيجية إلى ممارسات عملية ، ولتحقيق التفوق الاقتصادي وتقوية عناصر القوة الوطنية في مواجهة التحديات الدولية ، وأهم هذه الأدوات:

---

[1] Ibid ; p : 05.

[2] Eric Denécé, « Diplomatie économique et compétition des Etats, dans Géoéconomie », Editions Choiseul,(2011) 73 , Article disponible en ligne à l'edress : http//shs.cairn.info/revue-géoéconomie2011-page-71lang=fr.

[3] Ibid. p : 74.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتنافس الاقتصادي و النظام الدولي.

أولا: التجارة الدولية International Trade

تعريف التجارة الدولية:

تُعرّف التجارة الدولية على أنها "مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو خدمات رؤوس أموال، أفراد.تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات و منظمات اقتصادية دولية."[1]

كما **تعرف** أيضا على أنها "أحد فروع التجارة التي تختص بمجال المعاملات التجارية التي تتم بين الدول ، والتي يتم تبادلها بين البلد المصدّر و البلد المستورد ، وتقوم منظمة التجارة العالمية بدعم التجارة الدولية ، وتأخذ على عاتقها كل ما يتعلق بها من قوانين ناظمة لها بين مختلف البلدان."[2]

لذا، تعتبر التجارة الدولية إحدى الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية، ومن أهم عوامل النجاح والتطور لدول العالم كافة؛ إذ تكمن **أهميتها** في:

إدراجها كأحد المؤشرات المهمة لقياس المنافسة، ومبيعات المنتجات والقدرة الإنتاجية للدول في الأسواق العالمية والدولية.

تساعد على الاهتمام بالمنافسة الأجنبية التي تعتمد بشكل أساسي على الواردات من خلال تقليل أسعار المنتجات على من يستهلكها.

تساهم في الاستفادة وتبادل الخبرات بين الدول، سواء أكانت خبرات مادية أم بشرية أم تكنولوجية.

تساهم في تعزيز ميزان المدفوعات للدولة المصدّرة؛ حيث إن زيادة الصادرات عن الواردات ستؤدي إلى وجود فائض وثروة الدول.

تؤدي التجارة الدولية إلى زيادة الكفاءة، بالإضافة إلى أنها تسمح للدول بالمشاركة في الاقتصاد العالمي، مما يشجع فرص الاستثمار الأجنبي المباشر

ساهمت ولازالت تساهم هذه التجارة في تعزيز وجود اقتصاد دولي يتأثر و يؤثر في العرض والطلب والأسعار الدولية.[3]

أسباب قيام التجارة الدولية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وتتمثل أهم هذه الأسباب في:

---

[1] سلمى دوحة، تقنيات التجارة الدولية:مطبوعة محكّمة موجهة إلى طلبة السنة الثالثة ليسانس:تجارة دولية و إمداد، (كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة برج بوعريريج)ص:06 .

نبيلة عبد الفتاح قشطي، الحوكمة و أثرها على التجارة الدولية، المجلة العصرية للدراسات القانونية،المجلد:02،العدد02، 2024،ص:80 .[2]

[3] المكان نفسه.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتنافس الاقتصادي و النظام الدولي.

لا يوجد اكتفاء ذاتي شامل لأي مجتمع من المجتمعات البشرية الحديثة، وحتى لو كانت بعض الدول تتصف بهذه الصفة فإن ذلك أمر مؤقت ومرهون بالظروف الاقتصادية والإمكانيات المتوفرة لدى الدولة.

زيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الوفير و عجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الإنتاج والتوجه نحو تصدير الفائض منه

رغبة بعض الدول في الاستيلاء والسيطرة على بعض الأسواق الخارجية من أجل السيطرة على اقتصاديات هذه الدول.[1]

تعريف السياسة التجارية و أنواعها :

السياسة التجارية هي أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تعتمدها في تنظيم شؤون التجارة الخارجية؛ من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف معينة.

و **بعبارة أخرى :** السياسة التجارية هي برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة محددة، بالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

إجرائيا: السياسة التجارية هي مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة في تسيير علاقاتها التجارية الدولية و المتمثلة في الرسوم الجمركية، الإعانات، نظام الحصص..[2]

تصنف سياسات التجارة الدولية إلى:

أ- سياسة حماية التجارة :ويقصد بها "تلك الحالة التي تقوم فيها الدولة بتقييد حرية تجارتها الدولية باتباع وسائل الحماية المختلفة رعاية لمصالحها وحماية للأنشطة المحلية من المنافسة الأجنبية"[3]. وتتمثل **مبررات** تقييد التجارة الخارجية في:

تنويع الإنتاج الصناعي**:**ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازنا ووقايتها من حالة الكساد التي تحدث في الصناعة الواحدة.

زيادة مستوى التوظيف والحد من البطالة: إن فرض الرسوم الجمركية المرتفعة يقلل من حجم الواردات والذي يعمل على تشجيع وتوسيع الاستثمارات في أنشطة إنتاج السلع المحلية البديلة للواردات، والذي يعمل على توفير مناصب شغل.

الاستقرار الاقتصادي: يعمل مبدأ الحماية على تحقيق الاستقلال والاستقرار الاقتصادي؛ من خلال ضمان استقرار المستوى العام للأسعار، الدخل، الإنتاج...[4]

---

[1]. دوحة ، مرجع سابق،ص:07 .

[2]. دوحة ، مرجع سابق، ص: 09،10.

[3]. يوسف مروش، التجارة الخارجية ، دار أجيال الرقمي ، الجزائر العاصمة ، 2023،ص :91 .

[4]. دوحة ، المرجع نفسه ، ص:12 ، 13 .

ب- سياسة حرية التجارة: وتعرف على أنها السياسة التي تتبعها الدولة والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى.[1] وتتجلى **مبررات** هذه السياسة في:

الاستفادة من التخصص و التقسيم الدولي للعمل: إن هذا المبدأ يعمل على زيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة عالميا مما يساعد على استغلال موارد الدولة.

سياسة الحرية تحفز على المنافسة الدولية: تعمل المنافسة على الارتقاء بمستوى الإنتاجية، بالإضافة إلى تخفيض الأسعار على المستهلك وكذا استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تقدما تكنولوجيا.

سياسة الحرية تحفز على التقدم التكنولوجي: الحرية التجارية تعمل على تعزيز التنافس الدولي بين الشركات الدولية المنتجة، وهذا بدوره يعمل على زيادة الإنتاج وتشجيع التقدم التكنولوجي تحت ضغط المنافسة الدولية وذلك من خلال الابتكارات والأبحاث العلمية المتقدمة.[2]

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشرForeign Direct Investment

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد **عرف** صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه:" الاستثمار الذي يتم للحصول على مصلحة مستمرة في مشروع يقوم بعمليات في إطار اقتصاديّ ، خلاف اقتصاد المستثمر الذي يستهدف المستثمر به الحصول على الحق في القيام بدور فعال في إدارة المشروع."

وحسب **تعريف** الأونكتاد UNCTAD فإن "الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد،و يعكس منفعة و سيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في الفرع الأجنبي القائم في الدولة المضيفة عبر تلك التي ينتميان إلى جنسيتها."[3]

كما يُعرّف على أنّه توظيف رؤوس الأموال/ الموارد المتاحة خارج الحدود الجغرافية للوطن، سواء من قبل الأفراد أو الشركات أو الهيئات.

دور الاستثمار الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة:

يعمل الاستثمار الأجنبي على توسيع القاعدة الصناعية في الاقتصاد الوطني،وزيادة الصادرات مع تحسين جودة ونوعية الصناعات المحلية وإحلالها محل السلع المستوردة ،إلى جانب تعزيز دخل الفرد في البلد المضيف ،وتوفير آفاق واسعة للتوظيف، والبحث و التطوير،

---

[1] مروش ، المرجع نفسه، ص:98 .

[2] دوحة، المرجع نفسه،ص:13، 14 .

[3] خولة بن صغير، فتيحة بن صغير،" آثار الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الوطني"، مذكرة ماستر ، جامعة برج بوعريريج ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، تخصص: قانون الأعمال، 2022/2021 ص: 17،18

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتنافس الاقتصادي و النظام الدولي.

وفي هذا السياق يشير مونيمو Mun mo إلى أنه مع ارتفاع الإيرادات تأتي زيادة في نوعية وكمية التدريب الذي يمكن الوصول إليه من خلال سكان البلد المضيف، ولهذا تأثير تراكمي يتمثل في زيادة المدخرات والاستثمارات المحلية،مما يرفع القدرة والكفاءة والإنتاجية الإجمالية في الاقتصاد المضيف.[1]

لذا، فالدول تسعى لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات، لما لها من تأثير إيجابي على مختلف النواحي والأطراف؛ حيث إن اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل ، كما يمكن تحديد أهميته حسب بوسري Bussery وشاروا Charrois على أنه المحرك الوحيد والرئيسي للنمو؛ فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة ،بالإضافة إلى أنه يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي والمالي ، وبالتالي يزيد في تنويع الإنتاجية ، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية ،والمؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال والتوقف عن النشاط ؛ لأنها لا تقوى على المنافسة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتوجات.[2]

أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتجلى أهداف الاستثمار الأجنبي في :

تعظيم الربح؛ لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس مال المستثمر ولزيادة نموه و تطوره.

تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا، لزيادة قيمتها المضافة ، وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.

تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية؛ لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.

المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.

إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.

زيادة القدرة الأمنية و أداء النظام السياسي بشكل قوي؛ من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.[3]

فيفيان محمد صالح نصر الدين،بيان خلف الجعيد،خلود بخيت مسفر الغامدي،ثراء حسن عمر الإدريسي، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الصناعة في المملكة العربية السعودية : مراجعة منهجية، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية، المجلد07، العدد12، 2023 ص:59،58.[1]

بن صغير، مرجع سابق، ص 25، 26.[2]

بن صغير، مرجع سابق، ص:26-28.[3]

ثالثا: العقوبات الاقتصادية Economic Sanctions

تعريف العقوبات الاقتصادية:

لقد **عرف** الفقيه(كالفوريسكي) – وهو كاتب قانوني وسياسي في المملكة المتحدة – العقوبات الاقتصادية على أنها إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة دولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية.

كما يمكن **تعريفها** على أنها نوع من العقوبات غير العسكرية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وقد أقر القانون الدولي العام العقوبات الاقتصادية وتبناها ميثاق الأمم كآلية قانونية يلجأ إليها مجلس الأمن درءا للتعدي على الأمن والسلم الدوليين و المحافظة عليهما في حالة وجود أي تهديد بشأنهما.[1]

وقد **عرفها** HUFBAUER على أنها:"الانسحاب المتعمد، أو التهديد بالانسحاب، من العلاقات التجارية، أو المالية المعتادة."[2]

إجرائيا: العقوبات الاقتصادية هي إجراءات قسرية تفرضها دولة أو مجموعة دول على دولة أخرى، أو حكومتها، أو كيانات فردية بهدف إجبارها على تغيير سلوكها أو سياستها.[3]

خصائص العقوبات الاقتصادية:

تتميز العقوبات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص تتجلى في:

عقوبات غير عسكرية؛أي لا يتم فيها اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة.

تسري العقوبات الاقتصادية من وقت إقرارها:هذا إن لم يعين لها في ذات القرار وقت آخر على خلاف عقوبات المادة(42)من ميثاق الأمم التي يلزم لها فترة زمنية قد تطول وقد تقصر حتى يتسنى الانتقال بها من مجرد قرار إلى فعل مادي.

إجراء دولي اقتصادي؛ أي أنه تصرف دولي، تقوم به منظمات دولية أو الدول في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية خدمة لمصالح الدول التجارية والصناعية.

تطبيق العقوبة الاقتصادية الدولية لمواجهة الإخلال بالالتزامات القانونية الدولية؛ أي أن يكون نتيجة لوقوع عدوان أو تهديد بالعدوان على العلاقات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية.

تستهدف العقوبة الاقتصادية إصلاح سلوك الدولة العدواني في حماية مصالح الدول الأخرى والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبهذا يمكن تمييز العقوبات الاقتصادية الدولية

---

[1] غنية سطوطح، العقوبات الاقتصادية الدولية في نظام الأمم المتحدة،مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية – مخبر الدراسات الدستورية و النظم السياسية،العدد:04، جانفي2018،ص: 165،164.

[2] Barry E Carter," Economic Sanctions, Max Planck Encyclopedia ", OXFORD Public International Law , (2016) https://opil.ouplaw.com

[3] Fanny Colomb, Sylvie Matelly, « Bien-fondé et opportunité des sanctions économiques à l'heure de la mondialisation », Revue Internationale et Stratégique-Printemps, (2015).

على مختلف الضغوطات الاقتصادية التي تستهدف الدولة لتحقيق مصالحها والتأثير على سياسات الدول المغايرة لها.

العقوبات الاقتصادية الدولية وسيلة من وسائل الحل السلمي للنزاعات الدولية؛لأنها ليست غاية بذاتها ولكنها وسيلة لكي يتجنب أطراف النزاع اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، فهي لا تعد الحل لموقف النزاع بل وسيلة ضغط للتوصل إليه.[1]

أهداف فرض العقوبات الاقتصادية:

تعد العقوبات الاقتصادية أداة إستراتيجية تلجأ إليها الدول لتحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية في إطار التفاعل الدولي. فهي لا تُفرض فقط بغرض الإضرار الاقتصادي بالطرف المستهدف، وإنما تُوظّف أساسا كوسيلة ضغط غير عسكرية تهدف إلى تعديل سلوك الدولة المستهدفة أو إعادة توجيه سياساتها بما يتوافق مع مصالح الدولة أو التكتل الفارض للعقوبات. وفي هذا السياق، تسعى الدول من خلال العقوبات إلى إجبار الطرف المعني على الامتثال لقواعد النظام الدولي، سواء تعلق الأمر باحترام حقوق الإنسان، أو الالتزام بالاتفاقيات الدولية.ومن ثم، فإن الهدف المركزي للعقوبات يتمثل في إحداث تكلفة اقتصادية وسياسية تجعل استمرار السلوك المرفوض أكثر كلفة من تغييره.

كما تهدف العقوبات الاقتصادية إلى تحقيق غاية ردعية ضمن بنية النظام الدولي، خاصة في ظل تراجع مشروعية اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة. فهي تمثل بديلا تصاعديا بين الدبلوماسية التقليدية والعمل العسكري، مما يمنح الدول مساحة للتحرك ضمن منطق"الضغط دون الانزلاق إلى الصراع المسلح".[2]

إضافة إلى ذلك، قد تُستخدم العقوبات الاقتصادية كأداة لإعادة تشكيل موازين القوى الاقتصادية، سواء عبر إضعاف القدرات الإنتاجية أو المالية للدولة المستهدفة، أو عبر إعادة توجيه مسارات التجارة والاستثمار بما يخدم المصالح الإستراتيجية للدولة الفارضة. ففي بعض الحالات، تتداخل الأهداف المعلنة ذات الطابع القانوني أو الأخلاقي مع اعتبارات جيو-اقتصادية أعمق، تتعلق بإعادة ترتيب شبكات الاعتماد المتبادل أو الحد من صعود منافسين محتملين في مجالات حيوية كالتكنولوجيا والطاقة. ومن هنا، يمكن النظر إلى العقوبات الاقتصادية باعتبارها إحدى أدوات التنافس الاقتصادي الدولي التي تُسخّر لتحقيق أهداف إستراتيجية تتجاوز البعد العقابي الظاهر إلى إعادة هندسة البيئة الاقتصادية والسياسية المحيطة بالدولة المستهدفة.[3]

---

[1] سطوطح، مرجع سابق ،ص:165،166.

[2] Krishna Gagné, « Une analyse de la sanction économique en droit international », Direction des bibliothèques, (Faculté de Droit, Université de Montréal, Avril 2005), 10.

[3] Kern Alexander, “Economic Sanctions: Law and Public Policy”, 10, 11.

أنواع العقوبات الاقتصادية:

تتخذ العقوبات الاقتصادية عدة صور، أهمها:

المقاطعة الاقتصادية: تعد المقاطعة الاقتصادية من أهم العقوبات الاقتصادية الدولية التي توقعها دولة أو مجموعة دول ضد الدولة التي يراد الضغط عليها، لكون هذه العقوبة تشدد الخناق على الطرف المعتدي حتى يتم تحقيق الهدف المرجو منها؛ لاسيما ما تستطيع أن تلحقه من أضرار اقتصادية كتراجع المبيعات والصادرات وما يترتب عن ذلك من آثار سياسية واجتماعية خاصة لمعاملي المال والاقتصاد من بالغ الأثر في العالم المعاصر. جاء في الموسوعة البريطانية المقاطعة هي:" قيام الدولة بوقف علاقاتها الاقتصادية والمالية مع دولة أخرى ورعاياها بهدف إجبار هذه الدولة على الإذعان لمطالب الدولة الأولى."

إن المقاطعة الاقتصادية لدولة ما تنصرف عموما إلى حظر وارداتها من المواد والأسلحة الضرورية وعرقلة صادراتها والحد من نشاطها الدولي، وقد يصل إلى حد تجميد الأرصدة المالية الخارجية بما يؤدي إلى تحقيق الهدف من المقاطعة بغض النظر فيما إذا كان سياسيا أو غير سياسي، غير أن حجم تأثير المقاطعة الاقتصادية مرتبط بالقدرة على التعبئة الجماهيرية الواسعة ، كما يرتبط تأثيرها بقوة الطرف الآخر و قابليته للرضوخ.

الحصار الاقتصادي:الحصار الاقتصادي السلمي- ويطلق عليه الحظر الاقتصادي-كنوع من أنواع العقوبات الاقتصادية :هو حصار تجاري يهدف إلى إخضاع الدولة المستهدفة لشروط معينة عن طريق قمع جميع الطرق التجارية لإضعاف قوتها وعزلها عن الأسواق العالمية، وليس الغرض منه فقط منع البضائع من الوصول إلى الدولة المستهدفة، بل أيضا منعها من التصدير إلى العالم الخارجي ومنعها من تعزيز اقتصادها الحربي. قد يكون الحصار الاقتصادي حصارا بحريا، ويقصد به "منع دخول و خروج السفن من وإلى موانئ وشواطئ دولة معينة قصد حرمانها من الاتصال بالدول الأخرى عن طريق البحر". و قد لا يقتصر الحصار على الإجراءات البحرية فقط بل يدعم في غالب الأحيان بالحصار الجوي و ذلك بمنع طائرات الدول المعتدية من التحليق و الهبوط في دول أخرى فيعتبر بذلك تطويقا اقتصاديا للدولة المستهدفة – و قد يمتد حتى إلى حدود الدول المجاورة لها- بقصد تعديل قراراتها و سياساتها المخالفة لقواعد القانون الدولي.

و يتخذ الحصار الاقتصادي شكلين: قد يكون جزئيا مقتصرا على بعض مرافئ الدول المحاصرة، و قد يكون الحصار كليا شاملا لجميع سواحل و مرافئ الدولة، بشرط احترام أحكام القانون الدولي و مواثيقه التي تمنع أن يستهدف بالحصار فئات السكان المدنيين و لا حتى ما يتصل باحتياجات الدولة المستهدفة بالجزاء لنشاطها و أعمالها في الجوانب الإنسانية.

و يرى الباحثون أن هناك شروط يجب الالتزام بها عند توقيع الحصار السلمي، و هي:

إعلان حالة الحصار من طرف السلطات المختصة؛ بحيث يحدد الإعلان(تاريخ ابتداء الحصار، الحدود الجغرافية للحدود المحصورة، الأجل الذي تتمكن فيه المراكب المحايدة من الخروج من منطقة الحصار).

الإخطار بتوقيع الحصار و ذلك بعد الإعلان عنه، ويوجه الإخطار إلى السلطات المحلية للمنطقة المحصورة والدول المحايدة كما يوجه أيضا إلى السفن التي تقترب من نطاق الحصر.

جوب أن يكون الحصار وافي الغرض؛بحيث تتولاه قوات كافية لتحول دون خروج أو دخول السفن من وإلى المنطقة المحصورة.[1]

المطلب الثالث: التنافس الاقتصادي كمدخل لإعادة توزيع القوة

يشكل التنافس الاقتصادي الدولي أحد أبرز الظواهر البنيوية التي أعادت تشكيل طبيعة العلاقات الدولية في العقود الأخيرة؛ إذ لم تعد القوة تُقاس فقط بالقدرات العسكرية أو التحالفات السياسية، بل أصبحت ترتكز على عناصر التفوق الاقتصادي من إنتاج و تكنولوجيا واستثمار...، مما ينعكس على موازين القوة ،وبالتالي يصبح الاقتصاد أداة لإعادة توزيع النفوذ وترتيب مراكز الهيمنة.

أولا:مفهوم القوة الدولية:

يعد مفهوم القوة الدولية من المفاهيم المحورية في حقل العلاقات الدولية؛ إذ يشكل الإطار الذي تُفهم من خلاله أنماط التفاعل بين الدول. فالقوة لا تقتصر على امتلاك الموارد المادية كالقدرات العسكرية ، بل تمتد لتشمل عناصر غير مادية مثل النفوذ السياسي، والقدرة على التأثير في القرارات الدولية، وجاذبية النموذج الثقافي والقيمي؛ وفي هذا الصدد عرفها هانز مورغانتو بأنها " قدرة شخص على الهيمنة على تصرفات شخص آخر"، و يقدم مفهوما مركبا من القوة و المصلحة المتمثلة بالحفاظ على الوجود المادي للدولة بكل خصائصها الفكرية والاجتماعية والثقافية وحمايتها من أي شكل من أشكال الاعتداءات لضمان استمرار بقائها، وهذا يتطلب امتلاك عناصر القوة التي تمكنها من تحقيق هذا الهدف، لذلك يجعل مورغانتو القوة غاية ووسيلة في الوقت نفسه.

ويعتبر روبرت دال أن القوة هي قدرة الدولة على إكراه دولة أخرى على فعل شيء ما؛ بمعنى أن الدولة "أ" تمتلك قوة على الدولة "ب" بقدر ما تستطيع "أ" أن تجبر "ب" على فعل شيء ما كانت "ب" لتفعله لولا ذلك.

كما عرفها جوزيف ناي في كتابه "القوة الناعمة" {بأنها قدرة الدولة على تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة، وكذلك القدرة على جعل الآخرين يفعلون ما لم ينوون القيام به}[2]

---

[1] سطوطح، مرجع سابق، ص:167،168.

[2] العيد محمادي، تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على ميزان القوى في النظام الدولي بعد الحرب الباردة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص علاقات دولية ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2023/2022 ، 63.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتنافس الاقتصادي و النظام الدولي.

إجرائيا: القوة الدولية هي قابلية لاعب دولي في استخدام المصادر و الموجودات الملموسة وغير الملموسة بواسطة التأثير على مخرجات الأحداث في النظام الدولي في اتجاه تحسين قناعاته في النظام؛ يشير هذا التعريف إلى بعض الخصائص الهامة في علاقة التأثير بين اللاعبين بالشكل التالي:

- القوة هي الوسيلة التي تتعامل بواسطتها القوى الدولية مع بعضها البعض.
- القوة ليست صفة سياسية طبيعية و لكنها وليدة موارد مادية.
- القوة وسيلة من أجل تحقيق التأثير على اللاعبين الآخرين الذين يتنافسون من أجل تحقيق نتائج ملائمة لأهدافهم الخاصة.[1]

وقد تتعدد أنواع القوى الدولية و أشكالها تبعا لتطورها الزمني إلى:

القوة التقليدية: تعد القوة التقليدية من أبرز تجليات مفهوم القوة في الفكر الكلاسيكي للعلاقات الدولية؛ إذ تقوم أساسا على عناصر مادية صلبة وفي مقدمتها القوة العسكرية والاقتصادية. وقد ارتبط هذا التصور بالمدرسة الواقعية التي ترى أن العلاقات بين الدول تحكمها اعتبارات الصراع والسعي إلى البقاء، وأن امتلاك الدولة لقدرات عسكرية فعالة يمكّنها من حماية مصالحها وضمان أمنها وتعزيز مكانتها في النظام الدولي. فالقوة العسكرية تعد الأداة الرئيسية لسياسة الدول الكبرى،غير أنها لا تقوم بمعزل عن قاعدة اقتصادية وجغرافية صلبة؛ إذ تتعزز بعوامل طبيعية كالمساحة الجغرافية، وعدد السكان، ووفرة الموارد الطبيعية، والموقع الإستراتيجي، وطبيعة التضاريس. وتشكل هذه العناصر مجتمعة الأساس الجيوبوليتيكي الذي تُبنى عليه القوة العسكرية وتُترجم من خلاله إلى نفوذ فعلي في الساحة الدولية، مما يجعل من التكامل بين الجانب الاقتصادي والجانب العسكري جوهر القوة التقليدية في معناها الكلاسيكي.

القوة الناعمة: هي شكل من أشكال القوة الحديثة نسبيا ، ظهر المفهوم على يد (جوزيف ناي) عام 1990 والقوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام و دفع الأموال، وهي تنشأ من جاذبية الثقافة للبلد وقيمه السياسية وسياسته الخارجية.والفكرة الأساسية التي تدور حولها فرضية القوة الناعمة هي أن بالإمكان التخفيف من استخدام القوة الصلبة "العسكرية والاقتصادية" وتعويضها بتأثيرات جاذبة تجعل الآخرين يستجيبون لإرادة الدولة دون أن تلجأ إلى وسائل القسر؛ تبعا لتأثرهم بثلاث عوامل رئيسية هي ثقافة الدولة وتأثيرها الحضاري وقيمها السياسية التي تطبقها بنفس الحيادية والدقة داخل البلاد وخارجها وسياستها الخارجية في حالة كونها مشروعة ولا تتناقض مع أحكام القانون الدولي أو تناقض القيم السياسية ، وكلما زادت شرعيتها زاد تأثر الآخرين بها.

[1] مجبل ، مرجع سابق، ص: 401.

القوة الذكية:ظهر هذا الشكل من أشكال القوة نتيجة مراجعة للسياسة الخارجية الأميركية بعد تصاعد الانتقادات الموجهة لواشنطن عقب حربي أفغانستان والعراق من حيث الإفراط في استخدام القوة الصلبة من جهة، وعدم قناعة التيار الاحترابي في الإدارة الأميركية بقدرة القوة الناعمة على الإيفاء بمتطلبات السياسة الخارجية الأميركية لاسيما بما يتعلق بالمحافظة على التحكم الأميركي في السياسة الدولية، وقد انتشر هذا المفهوم في عهد الرئيس أوباما وروّج له ناي أيضا، وتم اعتباره منهجا للسياسة الخارجية التي تعتمد على أدوات متعددة للقوة منها ما هو عسكري وما هو اقتصادي أو ثقافي، وروجت له وزيرة الخارجية السابقة (هيلاري كلينتون)عام 2009 من خلال استخدام كل الوسائل بشكل ذكي مثل: القدرات الاقتصادية ومصداقية القيادة والقدرة على الإقناع .والقوة الذكية هي قيام قوة عظمى بالمزج بين مصادر القوتين الناعمة والصلبة و أدواتهما معا لتحقيق المصالح المنشودة ؛حيث إن أيّا منهما لن تكون فعالة في غياب الأخرى ، أي إن استخدام القوة العسكرية وحدها لا يفي بالغرض دون العمل مع الحلفاء وتكوين شراكات للعمل الدولي متعدد الأطراف وإضفاء الشرعية على الفعل الخارجي من خلال العمل مع المنظمات.

القوة السيبرانية: تضم القوة السيبرانية عناصر مادية، وبرمجية وشبكات ومستخدمين، وتتيح هذه البيئة عمليات اتصال خارج سيطرة الدولة وتنظيمها، تمكن كل من يستخدمها من الوصول إلى مواطني الدول الأخرى بسهولة فتتم عملية نقل الأفكار والقيم والسلوكيات والتأثير في توجهات وتفضيلات الرأي العام، بل تتعداه إلى إمكانية إحداث أعمال تخريبية في البنية التحتية للدول من أنظمة الكهرباء إلى المرور إلى إمكانية التحكم في منسوب المياه في السدود، والسرقات المالية، وانتهاك الخصوصية، فضلا عن إمكانية السيطرة على المعدات والتقنيات العسكرية؛ لذلك يقول جوزيف ناي:"إن كان الفحم هو مفتاح الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر فإن الانترنيت هو مفتاح الثورة التقنية للقرن الحادي و العشرين" معتبرا إياها أحد أعمدة القوة التي يجب أن تعتمد عليها الدولة لضمان استمرار قوتها في بيئة شديدة التقلب والخارجة عن السيطرة،ويبرز فيها دور الفرد كفاعل دولي في بيئة الفضاء الإلكتروني من خلال عمليات القرصنة؛ إذ إن المهارات الفردية التي يتمتع بها بعض الأشخاص تؤهلهم للتأثير في علاقات القوة بين الدول من خلال توظيف هذه التقنيات لإحداث تأثير مشابه لاستخدام القوة الصلبة أو الناعمة أو الذكية ، وكما أن الاعتمادية الاقتصادية هي أحد محددات الفعل الخارجي للدول. كذلك، زيادة الاعتمادية على أنظمة المعلومات والاتصالات التي هي في غالب الدول غير وطنية من شأنه أن يعرض السياسة الخارجية للدولة للضعف كون مصدر البيئة التشغيلية يمكن استخدامه للتأثير على الدولة من الداخل سواء باستهداف الأشياء

بالتعطيل أو الرأي العام بالتوجيه المخطط، وكلما تمكنت الدولة من الاستقلال بالبنية التحتية للتقنيات الالكترونية"المادية أو البرمجية" زادت قوتها.[1]

ثانيا:العلاقة بين الاقتصاد و القوة الدولية

تعتبر العلاقة بين الاقتصاد والقوة الدولية من أبرز الإشكاليات التي شغلت حقل العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي؛ إذ لم تعد القوة في النظام الدولي المعاصر تُختزل في أبعادها العسكرية فحسب، بل أصبحت الموارد الاقتصادية ومؤشرات الأداء التنموي والتفوق التكنولوجي عناصر مركزية في تحديد مكانة الدولة وقدرتها على التأثير في محيطها الخارجي.

فالاقتصاد يشكل القاعدة المادية التي تُبنى عليها مختلف مظاهر القوة، سواء تعلق الأمر بتمويل القدرات العسكرية، أو بتعزيز النفوذ الدبلوماسي، أو بتوسيع شبكات الاعتماد المتبادل عبر التجارة والاستثمار. وفي هذا السياق، برزت مفاهيم مثل "القوة الاقتصادية "و"القوة البنيوية" لتؤكد أن السيطرة على الأسواق، والتكنولوجيا، والمؤسسات المالية الدولية تمثل أدوات إستراتيجية لا تقل أهمية عن أدوات الردع التقليدي. وعليه، فإن فهم طبيعة القوة الدولية في القرن الحادي والعشرين يقتضي تحليل التفاعل الجدلي بين الإمكانات الاقتصادية للدولة وقدرتها على توظيفها لتحقيق مصالحها الإستراتيجية وصياغة موازين القوى داخل النظام الدولي.

وبالموازاة، فإن القوى الكبرى بقدر ما ترغب في تحقيق نتائج جيوسياسية كالقوة و الأمن والمكانة، فإنها تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية كالنفوذ الاقتصادي؛ حيث إن الدول تسعى إلى السيطرة على الموارد و الوصول إليها لبناء قوتها إقليميا ودوليا.وقد اعتبر بعض المنظرين والمحللين أن الهدف الأساسي للمنافسة هو أن الدول تسعى إلى مزيج من القوة والأمن، ولعل الادعاء الأكثر رسوخا في جميع نظريات العلاقات الدولية، والذي يعود إلى ثيوسيديس وما قبله، هو أن الدول تتنافس على القوة { عادة ما تُعرف القوة من حيث الموارد الإجمالية والتي تشمل حجم السكان والأصول الاقتصادية والقدرة العسكرية.} ومع ذلك، تختلف التصورات حول سبب قيام الدول بذلك، ومقدار القوة التي تريدها، وما هي توزيعات القوة الأكثر استقرارا. على سبيل المثال، يجادل أحد الأساليب الحديثة بأن الهدف الأساسي للدول هو الأمن، وليس القوة؛ فالأمن هو الهدف النهائي لجميع الدول في نظام فوضوي، القوة هي الوسيلة للحصول عليه.[2]

يمكن القول إن إدراك وتقييم علاقات التعاون أو علاقات العداء أصبح يتم على أسس اقتصادية وليس سياسية أو عسكرية فقط، لذا تنطلق الرؤية الجديدة من أن سياسات

[1] حسام رشيد هادي، تأثير الذكاء الاصطناعي في النظام الدولي، ط:01، دار كفاءة المعرفة للنشر، الأردن، 2024، ص:93 – 97.

[2] MAZARR, Understanding the Emerging Era, 19 – 21.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتنافس الاقتصادي و النظام الدولي.

العلاقات الاقتصادية الدولية و اقتصاديات العلاقات السياسية يمثلان محورا أساسيا في محتوى السياسات الدولية في السبعينيات؛ أي أن دراسة الموضوعات التي تبرز في نطاق التعاون أو الصراع بين الفاعلين الدوليين- على مختلف المستويات- في السعي نحو تحقيق أهداف الرخاء و الثروة.

معظم التحليلات والاتجاهات المعاصرة تهتم بالاعتماد المتبادل؛ حيث أطلق "كيوهان و(جوزيف ناي) تحديا حقيقيا لأطروحات الواقعية الأساسية ، وبذلا جهدهما من أجل إقامة الاعتماد المتبادل، استنادا إلى عدة معطيات تجريبية للبرهنة على أن استخدام النموذج الواقعي في عالم الاعتماد المتبادل غير كاف لفهم ديناميكيات العلاقات الدولية. من خلال منظار الاعتماد المتبادل الدولي فإن النظام الدولي الراهن يتسلم بظاهرة الاعتماد المتبادل المكثف؛ أي أن العمليات السياسية و الاقتصادية التي تجري في جزء من النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى، وقد يعكس الاعتماد المتبادل مجرد حقيقة مادية، و ذلك حين ينظر إليه كمجرد ظاهرة تعكس طبيعة أوسمة النظام الدولي، كذلك يمكن النظر إليه على أنه ديناميكية ينبع منها روابط عديدة بين الدول، ومن ثم ينتج عنها تلك الدرجة من الحساسية والتأثير بالأحداث والقوى الخارجية.

رأى والتز أن توازي القوى نتيجة حتمية ناجمة عن بنية النظام الفوضوي، وأنه يعمل على مواجهة الهيمنة، وضمان تحقيق أمن الدول، وقد شبه والتز النظام الدولي بالسوق، ورأى أن اليد الخفية التي تعمل على استقرار السوق في الاقتصاد، يقابلها توازن القوى الذي يعمل على استقرار النظام الدولي؛ فالتصرف العدواني من قبل القوى العظمى، يدفع المتضررين لفرض التوازن، ومنع القوة العظمى من تعظيم قوتها ، لذلك عارض والتز حيازة القوى العظمى لقوة تفوق حاجتها؛ حيث رأى أن الإفراط في القوة يشكل دافعا للتحالف ضدها من قبل الآخرين، ما يعني أن عدم سعيها لاكتساب المزيد من القوى هو الأفضل لها.[1]

المبحث الثاني: الأسس المفاهيمية والنظرية للنظام الدولي

المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي و تطوره التاريخي

أولا: تعريف النظام الدولي

لقد عرف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية النظام الدولي على أنه "مجموعة من الأنشطة والتدابير التي يتميز بها السلوك المتبادل للدول و له عدد من الصفات الرسمية السياسية والاقتصادية و القانونية والعسكرية ، ويستند تاريخيا إلى نظام الدول الأوروبي الذي تكون بعد واستفاليا عام 1648". ويرى (برتا لانفي)أن النظام الدولي عبارة عن مجموعة من عناصر معقدة و هي في حالة تفاعل. في حين يرى (مورتن كابلان) أن النظام الدولي هو مجموعة المتغيرات المترابطة فيما بينها و المتميزة عن البيئة المحيطة بها والتي توجد في وضعية

---

[1] خولة حميداني ، البعد الاقتصادي في إدارة العلاقات الدولية ، مذكرة ماستر ، جامعة قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020، ص:31-33.

تمكنها من الحفاظ على نفسها في مواجهة الاضطرابات البيئية، وهو بذلك يقدم تفسيرا للتفاعلات المحيطة في النظام الدولي التي تقدمه على أنه (System) وهذا ما ذهب إليه آرون وهوفمان فهو لديهم أشبه بالمجموعة الشمسية التي تجري فيها التفاعلات ضمن دوائر محيطية يتحرك فيها الفواعل.

بينما يرى اتجاه آخر أن النظام الدولي هو عبارة عن علاقة هرمية مبنية على أساس اختلاف درجات القوة فهو(Order) وهذا ما ذهب إليه (أنتوني دولمان) إذ يعرفه على أنه "أنموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقا لمجموعة من القواعد المكتوبة و غير المكتوبة." أي أن النظام الدولي وفق هذه الرؤية يعكس مصالح الدول الأكبر قوة و الأشد تأثيرا و التي يمكنها من إدامة ذلك بواسطة ما تمتلكه من قوة مما يوحي بوجود نوع من السلطة التي من خلالها يتم فرض النظام؛أي لا يوجد تنسيق بين الفواعل من دون تبعية.[1]

وفي ذات السياق،فإن النظام الدولي يبين بأن "الدول، فضلا عن كونها مستجيبة لبعضها البعض بشكل كامل وعشوائي فإنها في الحقيقة تمارس العلاقات فيما بينها على قاعدة مبنية على افتراضات مشتركة وقواعد وإجراءات والتي لا يمكن أن تفرضها بصورة مطلقة حتى أكثر الدول ثورية." وبالتالي، فالنظام الدولي هو إنجاز فني للحياة الدولية في العلاقات بين الدول، وإن التغييرات في النجاحات والإخفاقات للموجات المتتابعة للدول الجديدة والنامية توفر أدلة كثيرة على وجوده.[2]

ذهب بيتر والتز إلى تعريف النظام الدولي على أنه "حالة من التوافق والانضباط تتسم بخلوها من الفوضى والاضطراب، وذلك بعامل الالتزام بالقانون و احترام السلطة. أو النظام هو مجموعة من القواعد، أو الضوابط، أو التوجيهات، أو الأوامر، وتتسم هذه القواعد المنظمة عادة بأنها آمرة و ملزمة، تبعا لكونها صادرة عن سلطة عليا، ومن ثم فهي قواعد سلطوية."

وبالنسبة إلى صادق أبو هيف فإنه: "تلك المؤسسات المختلفة التي تنشؤها مجموعة من الدول على وجه الدوام بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة."[3]

ثانيا: خصائص النظام الدولي

للنظام الدولي مجموعة من السمات أهمها:

عدم التجانس؛ أي عدم تجانس الدول تحت ظل هذا النظام فهي تتمتع رسميا بالسيادة والاعتراف القانوني والمساواة أمام القانون الدولي، وتتباين في مقدار القوة والمساحة الجغرافية ومستوى التطور ومقدار الاحتكام على النوع البشري المؤهل للقيام بالتنمية فضلا

---

[1] هادي، مرجع سابق، ص:74، 75.

[2] توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، ط05، المكتبة القانونية: شارع المتنبي، بغداد، 2010، ص:43.

[3] عامر مصباح، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2020، ص:215، 216.

عن وجود هذه الفوارق و الاختلافات في داخل إقليم الدولة ذاتها؛ إذ لا تتمتع جميع وحداتها الإدارية بنفس الخصائص بالتساوي.

غياب السلطة الدولية؛ إذ تنعدم في البيئة الدولية آلية اختيار سلطة يكون لها الحق في وضع القواعد المنظمة لسلوك الدول يتم الاحتكام إليها لحسم النزاعات، ويمكن أن تستجيب بفاعلية للأزمات التي تطرأ في البيئة الدولية، أما ما تمثله الأمم المتحدة فهي لا تتعدى الإطار التعاوني الطوعي للدول وهي بالمحصلة خاضعة لإرادة الدول الكبرى لاسيما الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن خاصة الولايات المتحدة، مع وجود تعارض ما بين مبدأ سيادة الدولة وما بين إمكانية انصياعها لإرادة خارجية؛ إذ في الغالب تحدد كل دولة هويتها وقيمها وأنظمتها العامة وتقوم بإنفاذ إرادتها على إقليمها الجغرافي المحدد، وليس من السهل بمكانة التخلي عن السيادة لأي قوة خارجية مهما كانت المبررات، أما مسألة تشكيل المنظمات الدولية فيأتي في الإطار التعاوني وهو مرتهن بإرادة الدولة التي متى شاءت انسحبت من المنظمة. لذلك، لا وجود للتسلسل الهرمي للسلطة الدولية كما هو موجود في الدول التي لها أجهزة اقتصادية وعسكرية وأمنية منظمة ومركزية قوية في داخل الدول في حين يفتقر النظام الدولي إلى هذه المركزية، و هذا ما دفع بعض الباحثين أن يطلقوا صفة الأناركية على النظام الدولي.

التفاعل؛ إذ أخذ التفاعل بين الوحدات المكونة للنظام يتحول من التفاعل المقصور على الدول الذي يتسم بالتنافس والصراع إلى الإطار التشاركي والتعاوني الذي امتد إلى شتى نواحي الحياة فزادت الاعتمادية التي أدت إلى توليد المزيد من العلاقات، بل إلى توليد أنظمة فرعية وظيفية مثل : نظام الاتصالات الفرعي و نظام التجارة الفرعي والنظام المالي الفرعي وهكذا، أن زيادة التطور التقني أدى إلى زيادة مقدار التدفقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة شكلت عالم لم تعد فيه الدولة قادرة على ممارسة سيطرتها التامة المعروفة تاريخيا. كما وأسهمت ثورة الاتصالات والمواصلات في تكثيف الاعتماد على الخارج في كل القطاعات تقريبا حتى أصبح من العسير حصر حالات الاعتماد، فقد وصلت إلى المجال السياسي والاقتصادي والأمني والمعرفي والصحي والتكنولوجي.[1]

تراجع السيادة؛ وهي من السمات الحديثة نسبيا إذا ما تم مقارنتها بتاريخ النظام الدولي ذو الطابع الوستفالي ؛ إذ إن تراجع السيادة عن نموذجها الكلاسيكي تصاعد مع ثورة الاتصالات والمواصلات بشكل بيّن وملحوظ لاسيما في العقد الأخير من القرن العشرين؛ مع ظهور القطبية الأحادية كنظام عالمي جديد وتأثيرات العولمة وزيادة الاعتمادية الدولية وظهور الانترنيت والبث الفضائي حتى إن مقدار التدفقات الآتية من الخارج فاقت قدرة الدولة في التصدي و لم تنجح محاولات كبحها لاسيما بالنسبة إلى الدول الضعيفة في النظام الدولي التي باتت الأكثر تأثرا، كما ساهمت عمليات التوسع في الاتفاقيات الدولية بأخذ الكثير مما في يد

[1] هادي، مرجع سابق، ص: 76-77.

الدولة من سلطة و إن كانت الاتفاقيات طواعية إلا أنها تضع قيودا على الدولة تتعارض مع فكرة السيادة المطلقة ؛ مثل: لجان التفتيش التي تتعلق بحقوق الإنسان أو النشاط النووي و ما شابه ذلك إلى درجة أن الفقه و القضاء الدولي قد استقر على عدم إمكانية الدول بالاحتجاج بدساتيرها و أنظمتها الداخلية للتنصل من الالتزامات الدولية. وبروز مشاكل دولية أدت إلى تعاضد دولي لعلاجها لتعذر حلها من قبل دولة واحدة مثل: الإرهاب والتغير المناخي ونضوب الموارد...

التغيير؛ إذ إن النظام الدولي يمثل بنية ديناميكية لا تتسم بالثبات أو الاستقرار في وضع معين، فمكانة الدولة تتغير تبعا لتغير قوى اللاعبين أو تغير أعدادهم أو التغيرات التكنولوجية أو بروز لاعبين جدد يؤثرون في التفاعل مثل الشركات متعددة الجنسيات أو قوى الإرهاب وغيرها من الفواعل، والتغير في النظام الدولي إما يكون خارجا عن السيطرة ويخلف آثار سلبية تنتج عن قوة راغبة في تغيير قواعد السلوك الدولية أو يكون تغييرا مخططا ومدروسا.[1]

ثالثا: مراحل تطور النظام الدولي من الثنائية إلى التعددية القطبية

شهد النظام الدولي منذ منتصف القرن العشرين تحولات هيكلية عميقة عكست طبيعة توزيع القوة بين الفاعلين الرئيسيين في الساحة الدولية. وتعد الحرب الباردة مرحلة تاريخية هادئة نسبيا لعدم وجود حروب بين القوى الكبرى، لكنها انتهت بسقوط جدار برلين عام 1989، واستقالة غورباتشوف عام 1991، ليتلوه تقويض سلطة الحزب الشيوعي، وتصدع الاتحاد السوفياتي، وإعلان بلدان أوروبا الشرقية استقلالها، وانحلال حلف وارسو؛ إذ مثلت هذه الأحداث نهاية حقبة القطبين في السياسة العالمية، و التي تميزت تلك الفترة بالتوزيع الثنائي لعناصر القوة الدولية في هيئة معسكرين متضادين إيديولوجيا و سياسيا واقتصاديا وعسكريا. لتتلوها مرحلة جديدة سادها نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة، و هو ما سمح لهذه الأخيرة، وبشكل عام، بأن تحصل على موطئ قدم شبه دائم في هذه البلدان، وتنشر الآلاف من الجنود في قواعد مختلفة في العالم. وكان مخططو السياسة الأميركية قد اعتقدوا أنهم سيخرجون من الحرب العالمية الثانية قوة عظمى وحيدة وفريدة في تاريخ العالم، وخططوا بحرص، خلال الحرب و بعدها، لتشكيل عالم ما بعد الحرب. وإذا كان ذلك قد تأخر حتى سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1991، فقد جعل ذلك الفرصة متاحة أمام واشنطن للتمسك بنظام الأحادية، وممارسة وتنفيذ سياسة الهيمنة ضد الجميع، بعد أن منحها انهيار الطرف المنافس فرصة التفرد بالقوة العالمية، ووضعها في موضع فريد ومتميز، أصبحت فيه إمبراطورية عالمية، ولكن بشكل مستحدث، وليس على طريقة الإمبراطوريات السابقة.

وتكمن قوة وتميز الولايات المتحدة في تفردها بالتأثير المباشر في كل القرارات والشؤون العالمية، مما ساعد على اتفاق الأغلبية الدولية لما تريده واشنطن، حتى أن التوافق

[1] المرجع نفسه، ص:78 – 79.

الدولي مع رغباتها، أوحى بوجود تراتيب لما بات يسمى بالنظام العالمي الجديد،ولا يختلف هذا التوافق الحديث في معناه المجازي عما كان عليه التأسيس الإمبراطوري القديم لتحقيق النفوذ من خلال هرم من التوابع والوكلاء والمحميات والمستعمرات.وتقول الفرضية الأساسية للنظام الدولي الحديث، أن من غير الممكن فهم التاريخ وطريقة عمل الاقتصاد السياسي الدولي بفهم النظام الدولي الحديث؛ بوصفه نظاما تكون فيه جميع أجزاء الهيكل المختلفة، متصلة وظيفيا وبالضرورة، ويعمل وفقا لمجموعة من القوانين الاقتصادية، ويشدد مؤيدو فكرة النظام الدولي الحديث على أن المهمة الرئيسية لعلماء الاقتصاد السياسي هي تحليل أصول هذا النظام هيكله وطريقة أدائه.[1]

إن تصور وجود نظام دولي جديد؛ يعني أن نظام المجتمع الدولي يتجاهل أهمية المناطق التابعة والتأثير الذي تمارسه هذه المناطق على المركز، فهذه المناطق على وجه الخصوص لم تؤد فقط إلى بعث الروح في نموذج النظام الإمبراطوري، بل وجعلت هذا النموذج مفضلا حتى لدى الليبراليين أنفسهم، ويراد بمصطلح الجديد الموصوف به النظام الدولي الحالي، هو أن يكون تعبيرا عن تصور الإرادة المنفردة لمركز القطب الأحادي، وتجسيدا للبناء الجديد المراد تشييده، من دون أن يراد له أن يكون جديدا فعلا في إطار العدالة وحقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب، وإنما يكون جديدا في إطار الهيمنة وفرض الإرادة وسياسات الأمر الواقع وإضعاف إرادة المقاومة في العالم لدى خصوم الولايات المتحدة ورافضي سياسات الهيمنة العالمية التي تمارسها. يكاد يكون من البديهي في العلاقات الدولية، القول إن معالم النظام الدولي الراهن وعلاقات القوة بين الدول يشكلهما اتجاهان دينامكيان هما:

- اتجاه القوة الطاردة الكامنة في الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب.
- اتجاه القوة الجاذبة الكامنة في حوافز الاعتماد المتبادل.

بقدر ما أن الاتجاه الأول وليد ظاهرة التحول النسبي في ميزان القوى العالمي من الغرب إلى منطقة شرقي آسيا وجنوبيها، فإن الاتجاه الثاني وليد ظاهرة الاعتماد المتبادل التي تزداد عمقا في مجالات الاقتصاد و البيئة والطاقة، بعد أن تفوق فيه الطلب على العرض، مما أدى إلى تداخل المصالح على المستويين الوطني و العالمي.ويبدو مفهوما في ظل ظروف كهذه، أن السيطرة السابقة المقبولة التي كانت تمارسها بشكل دائم دولة واحدة "الولايات المتحدة" سيكون ممكنا الاستمرار في إدامتها، ولكن على نحو متناقض.

يلقي (سيمون سيرفاتي)، أستاذ العلاقات الدولية، في مقالته: "الحركة نحو عالم ما بعد الغرب"، نظرة شاملة على اللاعبين الرئيسيين في عالم ما بعد الغرب و العلاقة بينهم. ويقرر الكاتب في البداية أن عصر الأحادية القطبية قد انتهى و يستبعد أن يعود العالم إلى حالة الثنائية القطبية، فعلى الرغم من تراجع القوة الأميركية، فليست هناك أية قوة دولية أخرى قادرة على

[1] سمير جسام راضي، نوار جليل هاشم، الهيكلية القطبية و الاستقرار في النظام الدولي، مجلة العلوم السياسية، العدد:52، 2019 ص: 50-51.

فرض الهيمنة عليها، و لا حتى الوصول إلى موقع الندية معها. و عليه، فإن الواقع العالمي الجديد يتسم "باللاقطبية"؛ حيث تتعدد فيه بشكل غير مسبوق القوى الصاعدة، فضلا عن العديد من الدول، وإن كانت أقل حجما، فإنها تكتسب، و لأسباب مختلفة، نفوذا متصاعدا على الساحة الدولية. ويرى الكاتب أن هناك اليوم حاجة ملحة لصياغة هيكل جديد للنظام الدولي، حتى يمكن استيعاب هذا العدد الكبير من الفاعلين المنتشرين بشكل غير مسبوق في جميع أنحاء العالم، وإذا كانت التجارب التاريخية الغربية السابقة في إعادة تشكيل النظام الدولي، تتم بإعادة تدوير الصياغات القديمة المتعلقة بتوازن القوى ومصلحة الدولة، بدلا من إنشاء صياغات جديدة، فإن هذه المقاربة لن تصلح في عالم القرن الحادي و العشرين.

وإن من أهم العوامل التي أدت إلى ازدياد عدد الدول المؤثرة في النظام، هو التدفق الكبير و على كل المستويات المالية و التجارية و السياسية فيما بين الدول، و التي أُطلق عليها من قبل العديد من المختصين، اسم ظاهرة العولمة. إن العولمة تعزز ظهور عالم بلا أقطاب بطريقتين أساسيتين:

الأولى: تدفق الكثير من الأشياء عبر الحدود خارج سيطرة الحكومات.

أما في الثانية: أن هذه التدفقات نفسها و في كثير من الأحيان، تعزز قدرات الأطراف الفاعلة من غير الدول؛ مثل مصدري الطاقة، الشركات الكبرى، الإرهابيين، الدولة المارقة

ويصف المحلل السياسي الأميركي "جوزيف ناي" النظام الدولي الحالي بأنه رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد؛ الطبقة العليا و تتكون من القوة العسكرية التي لا تزال القطب الواحد، الطبقة الوسطى و تتكون من القوى الاقتصادية متعددة الأقطاب: الصين و دول البريكس الأخرى و الاتحاد الأوروبي، البرازيل و روسيا و الهند و جنوب أفريقيا، الطبقة السفلى وتتكون من الجهات الفاعلة غير الحكومية عبر الوطنية التي تعمل إلى حد كبير خارج نطاق سيطرة الحكومة.

يمكن القول إن هيكل النظام الدولي في هذه المرحلة الانتقالية، يتخذ شكلا يمكن وصفه بنظام الشراكة الهرمية، وهي حالة بين نظامي الهيمنة الأحادية والتعددية القطبية، وتقوم هذه الصيغة على فرضية وجود مجموعة من القوى الدولية تشترك بقدر متفاوت في تسيير وتوجيه السياسة الدولية في هذه المرحلة المعقدة، مع وجود طرف منفرد يتقدم هذه المجموعة بحكم تفوقه المؤكد حسب المؤشرات العامة لتوزيع عناصر القوة على هؤلاء.[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الهيكلية القطبية:

إن من أهم العوامل المؤثرة في الهيكلية القطبية هو، تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و المواصلات الذي أدى إلى تسهيل التواصل بين أجزاء العالم المختلفة، مما أدى إلى بروز قوى إقليمية عديدة لها تأثير على إعادة تشكيل النظام الدولي واستقراره؛ بحكم

[1] المرجع نفسه، ص:52-53.

قدرتها على التعامل مع القوى العظمى. إن تزايد عدد القوى الإقليمية هو عامل إيجابي لاستقرار النظام؛ إذ يؤدي ذلك إلى قلة انغماس الدول الكبرى الموجهة للنظام في شؤون هذه المناطق، مما يتيح الفرصة لإقامة توازنات إقليمية تؤدي إلى حالة من الاستقرار في النظام الدولي، وفي ذات السياق يؤكد أستاذ التيار الواقعي الهجومي "ميرشايمر" على أن عالم اليوم لا توجد فيه قوى عظمى و إنما مجموعة من القوى الإقليمية، وأن الولايات المتحدة في قوتها العسكرية العظمى هي كذلك قوة إقليمية لكنها تلعب دور الموازن ما بين هذه القوى الإقليمية.
لقد أدى التطور التكنولوجي خاصة في مجال الاتصالات و المواصلات إلى تقارب أكبر بين الدول، و أضعف بالنتيجة دور الهيكلية في تحقيق الاستقرار؛ لأن نوع الهيكلية لا علاقة له بالاستقرار الذي تحدده و تحققه في النظام الطبيعة التبادلية للعلاقة بين الدول؛ فازدياد اعتماد القوى على بعضها البعض يضعف لديها النزعة الفردية أو الجماعية للتغيير. [1]

ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على الهيكلية القطبية هو أن عالم اليوم يعيش حالة لا تماثلها حالة عاشها العالم سابقا؛ فهناك تعاون كبير بين قوى النظام، مصدره الأول هو قدرة الدول العظمى الموجهة للنظام على إدارة شؤون النظام من خلال توزيعها للقدرات التي تمتلكها الدول الأخرى بشكل مقبول، مما يجعل هذه الأخيرة قانعة بالأدوار التي تؤديها، والأرباح التي تعود عليها نتيجة هذا التوزيع؛ حيث إن من الواضح أن المشروع الأميركي للهيمنة تأسس على مزيج من العوامل المختلفة، فهناك العامل العسكري الذي يتكون من شبكة عالمية من القواعد العسكرية، وهناك العامل الاقتصادي الذي يقوم على المشاركة في موارد وثروات الدول الأخرى، عن طريق المؤسسات المالية ومقرها الولايات المتحدة. لكن أميركا التي تريد أن تحافظ على وضعها كقوة مهيمنة في العلاقات الدولية، تعتمد الآن وفي الأساس على عامل التفوق التكنولوجي الذي تبذل جهودا كبيرة ليس فقط لكي لا تخسره، ولكن لتزيده و تقويه أيضا. لذلك، باتت تسعى باستمرار إلى إصدار تشريعات قانونية دولية تضمن لها من جهة الاحتفاظ بهذا التفوق، وتأخذ من جهة أخرى بعين الاعتبار المنافسة بينها وبين القوى الأخرى التي تمتلك قدرة المنافسة في هذا المجال، وفي مقدمتها الصين.

إن الدول الكبرى المشاركة للقوة العظمى في إدارة شؤون النظام، موزعة جغرافيا على جميع مناطق الأرض، في حين كانت محصورة فقط بالدول الأوروبية و الولايات المتحدة، وسيكون هذا التنوع في القوى الكبرى عاملا مساعدا على استقرار النظام، وعدم إثارة المزيد من النزاعات في العالم كما كان الحال في السابق، بعد أن باتت التنظيمات العسكرية ذات التوجهات الدينية و غير الدينية، والمؤسسات العسكرية الخاصة التي تعمل مع بعض القوى الكبرى الموجهة للنظام التي تمثل بمجموعها قوى الطبقة السفلية في النظام، تمارس تأثيرا متزايدا على دوله بتحديها للمصالح الكبرى الموجهة للنظام. إن غياب أي شكل من أشكال

[1] المرجع نفسه، ص:55.

القيادة في الوضع العالمي الجديد المتعدد القوى، يوجد مناخا من الفوضى، وربما يكون محفوفا بالمخاطر؛ فالمصالح المتشابكة، تدعم التعاون بين الأقطاب المتعددة، لكن اختلاف الرؤى والمناهج بين هذه الأقطاب، يجعل الخريطة الجيوسياسية حافلة بالتناقضات وعدم الوضوح، ويزيد صعوبة اختيار الحلفاء، وردع الخصوم، وتفادي النزاعات. [1]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لإعادة تشكيل النظام الدولي

النظرية الواقعية الجديدة: الواقعية الجديدة هي تيار فكري ظهر في أواخر سبعينيات القرن الماضي كرد فعل على بعض أوجه القصور في النظرية الواقعية الكلاسيكية. يعد كينيث والتز رائد هذه النظرية؛ حيث يرى أن نظرية السياسة الدولية تتميز بغياب سلطة عليا يمكن أن تلجأ إليها في الأزمات، إلى جانب رغبة الدول في البقاء وهذا ما لا يترك أمام الدول سوى خيار التنافس فيما بينها من أجل القوة. وعلى هذا الأساس انطلق تحليل "والتز" للسياسة الدولية من المنهجية النظمية؛ لأن الاهتمام بمستوى الدولة لا يكفي بالتنبؤ بنتائج النظام الدولي ككل، وفي هذا الصدد يقول:"غير أنني وصلت إلى أن سبب النزاع الحقيقي هو النظام الدولي وبنيته الفوضوية، وأن الإنسان الفرد و الدولة لا يقدمان تحليل كافي للسلوك، فيجب تجنب النقاشات الميتافيزيقية والبحث عن مصدر موضوعي لبناء النظرية ألا وهو الفوضى في النظام الدولي."[2] وبهذا فإن الواقعية الجديدة تفترض أن الدول تتفاعل في بيئة فوضوية، وهذا يعني أنه ليس هناك سلطة مركزية تفرض اللوائح والمعايير أو تحمي مصالح الجماعة الكونية، أيضا بنية النظام الدولي هي محدد رئيسي لسلوك الفاعل "الدولة"، على اعتبار أن السياسة الخارجية تعمل انطلاقا من دافع وحافز النظام الدولي، كما أن للدول توجه مصلحي ذاتي، والنظام الدولي الفوضوي والتنافسي يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني؛ بمعنى أن النظام يشجعها، بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات في تأمين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين، فضلا عن اعتبار الدول فواعل عقلانية تنتقي إستراتيجياتها من أجل الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر. ومؤشر عقلانيتها أنها تسعى من أجل مصالحها الوطنية، إلى جانب أن المشكل الحاسم المطروح من قبل الفوضى هو البقاء بالنسبة إلى الدول الوطنية، بالإضافة إلى أن الدول تنتظر إلى بعضها البعض على أنها أعداء محتملين ومهددين لأمن بعضها البعض، مما يؤدي ذلك إلى خلق المخاوف وعدم الثقة والمأزق الأمني، هذه هي دوافع معظم سياسات الدول.[3]

النظرية الليبرالية المؤسساتية: يرى (روبرت كيوهان) أن فوضوية النظام الدولي حقيقة ثابتة إلا أن هذه الحقيقة لا تؤثر على التعاون بين الدول في النظام الدولي، وفي المقابل

---

[1] المرجع نفسه، ص:56-58.

[2] علي بلعربي، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، مطبوعة غير منشورة موجهة إلى طلبة السنة الثانية ليسانس،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة مستغانم،2019، ص:24-25.

[3] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية:الحوارات النظرية الكبرى، دار الكتاب الحديث،القاهرة،2008،ص:28،29.

فالشرط الوحيد لتفعيل التعاون بين هذه الدول هو وجود حد أدنى من المصلحة بينها، وبالتالي تربط الليبرالية الجديدة حتمية التعاون الدولي بوجود المصلحة المشتركة بين الدول، إلا أن هذه المصلحة المشتركة لا تفسر وحدها التعاون بين الدول؛ حيث يرى (كيوهان) أن النظام الدولي فوضوي وأن هذا الأخير يردع الدول عن التعاون، فبدون سلطة مركزية عليا محكمة بين الدول في النظام الدولي، وفي ظل غياب وشح المعلومات عن نوايا الدول الأخرى، هذه الأخيرة تخاف من أن تتعرض للغش؛ حيث تدفع تكلفة كبيرة لدخولها في علاقات تعاونية بالرغم من وجود مصلحة مشتركة بينها، وهنا في رأي الليبرالية الجديدة تظهر أهمية ومكانة المؤسسات الدولية في النظام و البيئة الدولية، و يرى (جوزيف ناي) أن مصدر هذه الأهمية ينبع من كون المؤسسات توفر الإطار العام الذي يشكل التوقعات، كما أن هذه المؤسسات تخفف من حدة المعضلة الأمنية؛ حيث توفر القدر الكافي من المعلومات للدول التي تجمعها مصلحة مشتركة وترغب في التعاون، وهي تقوم بإزالة مخاوف الغش أو الارتداد، وبالتالي يصبح التعاون ممكن في ظل الفوضوية التي يتميز بها النظام الدولي، مما يؤدي بالضرورة لإرساء و ترسيخ الأمن الدولي من خلال حل النزاعات في إطار المؤسسات الدولية.

إن الليبرالية الجديدة ترى أن المؤسسات الدولية ليس في إمكانها أن تغير من سمات الفوضى التي تثيرها بنية النظام الدولي ولكن في مقدورها التأثير على أفضليات و سلوكيات الدول و ذلك من خلال شقين: الأول يتمثل في توفير الحوافز للدول بغية التعاون، والثاني يتمثل في تسليط العقوبات على الدول التي تغش أو ترتد.[1]

النظرية البنائية: ظهرت هذه النظرية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات كرد فعل على محدودية التيارات الوضعية في تفسير التحولات الدولية التي لا يمكن حصرها في القوى المادية فقط. أبرز رواد البنائية (ألكسندر وينت) و (نيكولاس أونوف)؛ حيث ركزوا على دور الأفكار، الهوية، المعايير الاجتماعية في تشكيل سلوك الدول والعلاقات الدولية ، وهكذا يرى البعض من الباحثين بأن البنائية تشكل جسرا يربط بين التيارات الوضعية وما بعد الوضعية؛ وفي هذا يقول (ستيف سميث): البنائية هي العقلانية المقبولة عند التأمليين و التأملية المقبولة عند العقلانيين". من أبرز أفكار البنائية أن المجتمع الدولي ليس مجرد واقع مادي أو قوة، بل هو بناء اجتماعي تتشكل فيه مصالح الدول وهوياتها من خلال التفاعل الاجتماعي، وأن المؤسسات الدولية والقوانين والمعايير ليست محايدة، بل تحمل قيما وأفكارا تحدد سلوك الدول. كما تؤكد النظرية على أن التغيير الدولي ممكن من خلال إعادة تشكيل الأفكار والهويات، وهو ما يفسر التحولات الكبرى مثل انهيار الاتحاد السوفياتي أو توسع الاتحاد الأوروبي. لذا، فالاختلاف في الهويات سيؤدي إلى اختلاف المصالح؛ بحكم أن الهويات هي التي ترسم المصالح ، فأتباع البنائية يعتقدون أن الهوية والأفكار و المصلحة مفاهيم لا يمكن الحديث عن

[1] بلعربي، المرجع نفسه، ص:32-33.

إحداهما دون الأخرى. مثلا الهوية الأوروبية/الهوية التركية، الهوية البريطانية/ الهوية الأوروبية ، الهوية الأميركية في مواجهة الهويات الأخرى.[1]

نظرية الألعاب: تستخدم هذه النظرية في دراسة المسائل الإستراتيجية المتعلقة بالمنافسة والصراع على المكاسب. فهي أسلوب منطقي ورياضي يستخدمه الفاعل السياسي، من أجل تحقيق المكاسب، و تجنب الخسائر. ظهرت النظرية في الأربعينيات من القرن العشرين، مع أعمال (جون فون نيومان)، و(أوسكار مورغنسترن)، اللذين وضعا الأسس الرياضية لتحليل الألعاب الإستراتيجية في كتابهما الشهير "نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي" (1944).

نظرية الألعاب هي إطار للتحليل أكثر من كونها نظرية، إطار تحليلي يفترض أن الموقف محل الدراسة يتكون من فاعلين، ومن قواعد تحكم طريقة اللعب، وتحدد مركز الخاسرين والمنتصرين، ويكون في حوزة كل لاعب و تحت تصرفه قدر من الموارد التي يُتعيّن قواعد اللعبة كيفية استخدامها. هناك نوعان من اللعب أكثر شهرة:

اللعبة الصفرية: تعني كل مكسب يحققه أحد أطراف اللعبة يمثل خسارة مقابلة للطرف الثاني، وتعبر عن التعارض المطلق بين الأطراف المتصارعة. و يفتقر الطرفان إلى الاتصال فيما بينهما، فلا تفاوض و لا مساومة، وكل طرف يشعر بغياب المصلحة المشتركة.

اللعبة غير الصفرية: حيث لا تكون مصالح الأطراف متعارضة تعارضا مطلقا، و لكن يمكن لكل منهما أن يكسب دون أن يمثل الكسب خسارة مطلقة للطرف الآخر. وتلعب المساومة والتنازلات المتبادلة دورا مهما، ومحصلة اللعب لا تساوي صفرا، واللعبة تضم جانب المنافسة والتعاون معا.[2]

نظرية انتقال القوة: انتقال القوة هي إطار تحليلي نشأ لتفسير تغير موازين القوة بين الدول الكبرى وتأثير ذلك على احتمالات الصراع الدولي. ظهر هذا التيار في السبعينيات من القرن الماضي، ويعود للمفكر (أبرام فيم كينيث إورغانسكي)في عام 1958، كواحدة من النظريات التي تفسر التنافس الدولي على سيادة العالم بين القوى العظمى، التي تسعى لتعظيم إمكاناتها و قدراتها الاقتصادية و العسكرية و التكنولوجية للانتقال من دور أدنى في بنية النظام الدولي إلى دور أعلى يمكنها من الاستمرار في تحقيق مصالحها و تعظيمها ومن أداء دور مؤثر في السياسات العالمية.[3]

نظرية الاعتماد المتبادل: تعد نظرية الاعتماد المتبادل من النظريات المهمة في العلاقات الدولية التي جاء بها التيار الليبرالي منذ سبعينيات القرن الماضي كرد فعل على النظريات الواقعية التي ركزت على الصراع بين الدول، أسس هذه النظرية كل من (روبرت كيوهان) و (جوزيف ناي)؛ اللذين ركزا على دراسة تأثير الروابط الاقتصادية و السياسية

---

[1] بلعربي، مرجع سابق، ص:49-52.

[2] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات، القاهرة، 1996، ص:167-169-170.

[3] مجبل ، مرجع سابق، ص:404.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتنافس الاقتصادي و النظام الدولي.

المتبادلة بين الدول على السلوك الدولي.[1] لذا تؤكد النظرية الليبرالية أن الاعتماد المتبادل يعزز من فرص التعاون الإقليمي و يزيد من تطوير آليات الحوكمة العالمية ؛ فالاعتماد الدولي في العلاقات الدولية اليوم ، يعبر عن وضع يتميز بوجود حالة من التنافس و التعاون و التأثّر والتأثير المتبادل بين الدول و الفاعلين الآخرين من غير الدول فيما بينها؛ إذ تؤثر سياسات أحدهما بشكل عميق في سياسات الفاعل الآخر و العكس صحيح، فهي علاقة ذات اتجاهين متبادلين متعاكسين. وقد ذهب الوظيفيون و الوظيفيون الجدد إلى أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل سيحفز صناع القرار في الدول توسيع ولاءاتهم الوطنية نحو ولاءات عالمية أكثر شمولية؛ فالتوسع بالمشاركة في إدارة المعاملات الوظيفية – حسب رأيهم- ستؤدي إلى وضع حلول جماعية للمشكلات العالمية مما يساهم في خلق ولاءات تهدف للمحافظة على المصالح المشتركة لجميع الأطراف.[2]

وفي ختام هذا الفصل، يجذر بالذكر أن التنافس الاقتصادي بوصفه تفاعلا استراتيجيا بين الدول يهدف إلى تعظيم المكاسب الاقتصادية و تعزيز المكانة الدولية، كما تم توضيح مفهوم النظام الدولي باعتباره الإطار المنظم لتفاعلات الدول وفق توزيع معين للقوة، و عليه فالتنافس الاقتصادي أصبح أداة مركزية لإعادة توزيع القوة الدولية و محددا أساسيا في فهم التحولات الجارية في النظام الدولي.

---

[1] خضر عباس عطوان، صفاء إبراهيم الموسوي، الاعتماد المتبادل و أثره في الأمن العالمي، قضايا سياسية، العدد:66، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، ص82.

[2] المرجع نفسه، ص:85،84، 87.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

يشكّل التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة أحد أبرز ملامح التحولات الجارية في بنية النظام الدولي المعاصر؛ إذ لم يعد الصراع بين القوتين مقتصرًا على الأبعاد العسكرية أو السياسية، بل اتخذ طابعا اقتصاديا شاملا يعكس إعادة تموضع موازين القوة العالمية. فمع الصعود المتسارع للاقتصاد الصيني منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، وتحوله إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، برزت معادلة جديدة للتنافس مع القوة الاقتصادية الأميركية التي ظلت لعقود طويلة الفاعل المهيمن على مفاصل الاقتصاد العالمي و مؤسساته المالية و التجارية.

وقد تجلى هذا التنافس في مظاهر متعددة شملت الحرب التجارية، و فرض الرسوم الجمركية المتبادلة، و التنافس في سلاسل الإمداد العالمية، والصراع على التفوق التكنولوجي في مجالات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات و شبكات الجيل الخامس، فضلا عن التنافس في النفوذ الاستثماري و المالي داخل الأسواق الناشئة. كما امتد هذا التنافس ليشمل إعادة تشكيل قواعد التجارة الدولية،ومحاولات إعادة توطين الصناعات الإستراتيجية وتوظيف الأدوات الاقتصادية كوسائل ضغط جيوسياسي. وانطلاقا من ذلك، يسعى هذا الفصل إلى تحليل أبرز مظاهر التنافس الاقتصادي بين القوتين؛ من خلال تفكيك أبعاده التجارية والتكنولوجية و المالية و الاستثمارية، مع إبراز انعكاساته على بنية النظام الاقتصادي الدولي وإعادة توزيع القوة على الصعيد العالمي.

المبحث الأول: البنية الجغرافية-الاقتصادية للصين و الولايات المتحدة كمدخل لفهم طبيعة التنافس التجاري والمالي بينهما

المطلب الأول: المحددات الجيو-اقتصادية للصين والولايات المتحدة

أولا: الصين: قراءة في المقومات الجغرافية و المرتكزات الاقتصادية

تعد الصين إحدى أكبر الدول من حيث المساحة في العالم؛ إذ تمتد على رقعة جغرافية واسعة في شرق قارة آسيا تُقدّر بحوالي 9.6 مليون كيلومتر مربع، ما يجعلها ثالث أكبر دولة بعد روسيا و كندا. تقع الصين في شرق آسيا، و تحدها من الشمال منغوليا وروسيا، ومن الغرب الهند ونيبال وبوتان، ومن الجنوب فيتنام و ميانمار و كمبوديا، بينما تطل على المحيط الهادئ من الشرق. هذا الموقع الجغرافي الإستراتيجي منح الصين إمكانية الوصول إلى مسارات بحرية دولية هامة، و أتاح لها التفاعل مع الاقتصاديات الإقليمية و العالمية. تضاريس الصين متنوعة للغاية؛ تشمل السهول الخصبة في شرق البلاد، والتي تعتبر القلب الزراعي للصين، والجبال الشاهقة في الغرب مثل جبال الهيمالايا، بالإضافة إلى الهضاب و الصحاري الكبرى مثل هضبة التبت وصحراء غوبي. كما تحتوي البلاد على شبكة كثيفة من الأنهار

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

الرئيسية، أبرزها نهر اليانغتسي ونهر الهوانغ هو، اللذان أسهما تاريخيا في تطور الزراعة والتمدن، ومن ثم تعزيز النشاط الاقتصادي.[1]

لقد مر الاقتصاد الصيني بعدة مراحل منذ إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية عام 1949، وتميزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص التي ساهمت بشكل كبير في تطور الاقتصاد الصيني و نموه لينجح في السيطرة على جزء لا يستهان به من الاقتصاد الدولي والوصول إلى مرحلة متقدمة من المساهمة في رسم التوجهات العالمية و ذلك بالشراكة مع مجموعة من القوى الاقتصادية و السياسية العظمى. لا شك أن الصين تمكنت من التحول من الاقتصاد المخطط أو المركزي الذي لم ينجح في تحقيق أهداف التنمية المرجوة إلى اقتصاد السوق القائم على المنافسة شبه العادلة؛ حيث ساعدت سياسة اللامركزية على رفع معدلات النمو الاقتصادي بفضل حصول حكومات المناطق المحلية على حق الحكم الذاتي بالإضافة إلى تعاظم دور القطاع الخاص ومساهمته في الحياة الاقتصادية.

وعليه؛ فالصين تتميز بتنوع هيكلي في اقتصادها يجمع بين التخطيط المركزي والتوجه نحو السوق الحرة، خاصة منذ انفتاحها الاقتصادي في أواخر السبعينيات. تحتل الصين اليوم المرتبة الثانية عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وهي قوة صناعية عالمية رائدة في مجالات مثل التصنيع، التكنولوجيا، الطاقة، البنية التحتية. كما أصبحت أكبر دولة مصدرة في العالم، مع شبكة واسعة من التجارة الدولية و الشراكات الاقتصادية. يعتمد الاقتصاد الصيني على الاستثمار الضخم في القطاعات الإنتاجية، تطوير البنية التحتية، تعزيز الابتكار التكنولوجي، إلى جانب سياسة تحفيز الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. هذا المزيج من الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي، والتنظيم الاقتصادي أسهم في تحويل الصين إلى لاعب رئيسي في الاقتصاد العالمي، و يعزز من قدرتها على التأثير في إعادة توزيع القوة الاقتصادية الدولية، ما يجعل فهم محدداتها الجغرافية و الاقتصادية أمرًا أساسيًا لتحليل دورها في النظام الدولي المعاصر.[2]

ثانيا:الخصائص الجغرافية و الديناميات الاقتصادية للولايات المتحدة

تعتبر الولايات المتحدة الأميركية من أكبر الدول عالميا من حيث المساحة؛ إذ تمتد على نحو 9.8 مليون كيلومتر مربع، و تشمل 50 ولاية إضافة إلى العاصمة الفيدرالية واشنطن، وتطل على المحيط الأطلسي من الشرق و المحيط الهادئ من الغرب، ما يمنحها موقعًا جغرافيًا إستراتيجيًا يسهّل النفوذ التجاري و العسكري على نطاق عالمي. يضم التضاريس الأميركية تنوعًا كبيرًا، يشمل السهول الوسطى الخصبة، التي تشكل القلب الزراعي للبلاد، والجبال الشاهقة مثل جبال الروكي في الغرب وجبال الأبلاش في الشرق، إضافة إلى السهول الساحلية والمناطق الصحراوية في الجنوب الغربي.

---

[1] شيوى قوانغ، جغرافيا الصين، ترجمة: محمد أبو جراد، ط1، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1987، ص: 2،1.

[2] ماهيناز الباز، الاقتصاد الصيني... كيف تحولت الصين إلى العملاق الذي نعرفه اليوم، موقع: ألف باء اقتصاد،2019/10/06،تم الاطلاع: 2026/02/21، على الساعة23:23 https://www.abeqtisad.com

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

تشكل القوة الاقتصادية للولايات المتحدة تجسيدًا لتفاعل جملة من العوامل الاقتصادية والتقنية و السياسية التي مكنتها في التحكم بالموارد والتقنيات والأسواق العالمية، وجعلت منها القوة الاقتصادية الأعظم في العالم؛ حيث تخطى حجم الاقتصاد الأميركي ربع حجم الاقتصاد العالمي، وخمس الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة عالميا، مع استمرار هيمنة الدولار في أسواق النقد العالمية و الاحتياطات العالمية للعملات، وكذلك تزعمها للعالم من حيث مؤشرات ريادة الأعمال وتجارة الخدمات، علاوة على القوى التصويتية لها في المؤسسات المالية و النقدية العالمية و التي تمكنها في السيطرة على مكامن اتخاذ القرار فيها لاسيما في البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى أنها قوة صناعية و تكنولوجية عالمية ، وتحتضن أكبر الشركات متعددة الجنسيات في مجالات مثل التكنولوجيا و الاتصالات والطاقة، مما يعزز من مكانتها الاقتصادية الدولية. هذا المزيج من الموارد الطبيعية و الموقع الجغرافي الإستراتيجي والتنظيم الاقتصادي الديناميكي، جعل واشنطن لاعبًا أساسيًا في صياغة النظام الاقتصادي الدولي، مع القدرة على التأثير في موازين القوة العالمية وإستراتيجيات التنافس مع الصين.[1]

المطلب الثاني: التنافس في مجال التجارة الدولية

أدى صعود الصين بوصفها قوة صناعية وتصديرية كبرى، مدعومة بفوائض تجارية ضخمة وتكامل عميق في سلاسل القيمة العالمية، إلى إعادة تشكيل موازين التجارة الدولية، الأمر الذي انعكس على مكانة الولايات المتحدة باعتبارها القوة الاقتصادية المهيمنة تاريخيا. ومن ثم، يمكن النظر إلى التنافس التجاري بين الطرفين كونه تعبيرا عن صراع أوسع حول إعادة توزيع القوة الاقتصادية عالميا؛ حيث تُوظّف الأدوات التجارية – من تعريفات جمركية وإجراءات حمائية – كوسائل لإعادة ترسيم حدود النفوذ داخل النظام التجاري الدولي.

أولا: الحرب التجارية والرسوم الجمركية

1 الحرب التجارية

1.1تعريف الحرب التجارية:

الحرب التجارية هي تعبير مركز لسياسة الحمائية التجارية وإحدى آثارها، تقوم بها بعض الدول لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و السياسية، تستخدم في هذه الحروب – عادة- الرسوم الجمركية إضافة إلى الإجراءات الأخرى غير الجمركية مثل: حصص الاستيراد والشروط الإدارية وغيرها بهدف إعاقة أو تعطيل حركة بضائع الشركاء التجاريين، أو الضغط على هؤلاء للسماح بمزيد من صادرات الدولة للنفاذ إلى أسواقهم.[2]كما يمكن

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، أمريكا القوة الاقتصادية الأعظم بربع اقتصاد العالم و خمس الاستثمارات و هيمنة الدولار في أسواق النقد العالمية، موقع آراء، 2025/07/30، تم الاطلاع: 2026/02/22، على الساعة: 00:11، https://araa.sa

[2] صبرينة كردودي، محمد لمين علون، دراسة تحليلية لأثر الحروب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى على الاقتصاد العالمي –الصين و الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، المجلد:16، العدد:01،2024، ص:331.

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

تعريفها على أنها الحالة التي تنخرط فيها الدول في سلسلة من الإجراءات الانتقامية لمواجهة بعضها البعض، وعادة ما تتضمن هذه الإجراءات فرض تعريفات جمركية أو قيود تجارية أخرى.[1]

1.2 الخلفية التاريخية للحرب التجارية بين بكين و واشنطن:

وُصفت العلاقات بين بكين و واشنطن بأنها معقدة و متعددة الأوجه بدلا من النظر إلى الصين كخصم، تنظر إليها الولايات المتحدة كشريك في بعض المجالات و منافس في مجالات أخرى. حافظت واشنطن على علاقاتها مع جمهورية الصين في تايوان رغم رفضها المبدئي الاعتراف بالحكومة الصينية المُنشأة حديثا عام 1949، إلا أن واشنطن رأت فرصة في الانقسام الصيني السوفياتي خلال الحرب الباردة؛ فأقامت علاقات مع بكين لمواجهة السوفيات. في عام 1979، تبادلت واشنطن و بكين العلاقات الدبلوماسية الرسمية. و منذ تصدّع السوفيات، ظلت العلاقات مستقرة عموما، رغم فترات التوتر، لطالما شكلت حقوق الإنسان في الصين و الوضع السياسي لتايوان مصدر قلق. و قد حُفظت العلاقات الإيجابية من خلال مبادرات دبلوماسية مثل صعود الصين السلمي. على أي حال، يشكل استخدام الصين للوطنية والتشدد خلال الصراعات العالمية صعوبات. كما تأثرت العلاقة بالنزاع التجاري بين واشنطن و بكين. خلال الحرب الكورية، أدت حملة ماو تسي تونغ المعادية لأميركا إلى تأجيج الأعمال العدائية، لكن الإصلاحات الاقتصادية التي أعقبت وفاته أدت إلى التجارة والاستثمارات والتبادلات الثقافية. و تُحمّل الحكومة الصينية واشنطن مسؤولية أي مشاكل في علاقة تايوان. يُعد قصف الناتو للسفارة الصينية عام 1999 و ردود الفعل المتباينة للمواطنين الصينيين على هجمات 11 سبتمبر من عوامل التوتر في العلاقة.

تأثرت التجارة الدولية بشكل كبير بالنزاع التجاري بين واشنطن و بكين، وساهم اختلال التوازن التجاري المستمر بين البلدين؛ حيث صدّرت الصين سلعًا إلى الولايات المتحدة أكثر بكثير مما استوردته، في الصراع. وكان صانعو السياسات في الولايات المتحدة قلقين بشأن هذا العجز التجاري؛ لأنهم اعتقدوا أنه يضر بالصناعات المحلية ويقلل من فرص العمل. كما كانت هناك ضغوط متزايدة بشأن ممارسات الصين المتعلقة بحقوق الابتكار المعتمدة، بما في ذلك تقييد تحركات الابتكار و سرقة الابتكار المرخص للمنظمات الأميركية بموجب المادة301 من قانون التجارة لعام 1974، أطلقت واشنطن تحقيقًا في ممارسات الصين المتعلقة بالملكية الفكرية وسياسات نقل التكنولوجيا في شهر أوت 2017، وكان الهدف من التحقيق هو معرفة ما إذا كانت تصرفات الصين غير عادلة وضارة بالشركات الأميركية. وفي مارس 2018، صدر تقرير المادة 301 مرة أخرى، مسلطا الضوء على عدد من القضايا ومقدّما اقتراحات لحلها. ونظرا للمخاوف بشأن الأمن القومي ومزاعم الممارسات التجارية غير العادلة من

[1] Eman Choudary," US-China Trade Rivalry: Ramification on Global Economic Politics", Journal of Development and social Sciences, vol.04, N.03,(2023), 392.

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

جانب الصين، فرضت الحكومة الأميركية تعريفات جمركية على واردات الصين بقيمة 50 مليار دولار، بما في ذلك الصلب والألومنيوم ومنتجات أخرى. وردت الصين بفرض تعريفات جمركية مماثلة على البضائع الأميركية ، مما أدى إلى تصعيد التوترات بين البلدين.[1]

1.3أسباب الحرب التجارية بين أميركا و الصين:

شملت أسباب الحرب التجارية بين واشنطن وبكين العديد من الأبعاد و الجوانب التي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

الأسباب الاقتصادية: يتمثل السبب الرئيسي وراء التنافس التجاري بين البلدين في اتساع الفجوة التجارية بينهما و زيادة العجز التجاري الأميركي مع الصين بشكل مستمر، كما أن هذه الأخيرة تنتج سلع استهلاكية منخفضة التكلفة بسبب انخفاض تكلفة العمالة.

الأسباب التكنولوجية؛ حيث عرفت الصين في السنوات الأخيرة تقدم وتطور تكنولوجي سريع خاصة في مجال الروبوتات و الذكاء الاصطناعي و شبكات الجيل الخامس

الأسباب الإستراتيجية: فقد وضعت بكين خطط صناعية في إطار ما سمته بالتحول من "صنع في الصين" إلى "صنع من طرف الصين"، تهدف من خلالها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في البنية التحتية الرئيسية، وأصبحت تنتج نسبة40% من المواد المطلوبة خلال 2020 إلى أن تضاعفت هذه النسبة إلى 70% في 2025، و ذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الصينية في الخارج مع تقييد البلدان الأخرى من وضع قواعد تصنيع في الصين، ما أدى إلى الاستفادة من الأسواق الخارجية و على رأسها الأسواق الأميركية المفتوحة.

الأسباب السياسية:لعل التعريفات الجمركية الأميركية التي شنتها على المنتوجات الصينية كانت تعد بمثابة الإعلان الرسمي عن بداية الحرب التجارية بين البلدين.

1.4الآثار الاقتصادية للحرب التجارية بين أميركا و الصين:

أسفر على زيادة حدة التوتر بين البلدين العديد من الآثار التي يمكن إيجازها في:

أثر الحرب على الاقتصاد الأميركي: كان للحرب التجارية بين البلدين أثر إيجابي على الواردات الأميركية من الصين؛ حيث سجل العجز التجاري الأميركي أدنى مستوى له منذ عام 2015 و بلغت قيمته 320 مليار دولار سنة 2019 محققًا تطورا عن سنة 2018 بحوالي 100 مليار دولار. غير أن سياسة التقييد التي تبنتها أميركا ضد المنتوجات الصينية أدت إلى الإضرار بمصالح الشركات و المستهلكين الأميركيين، كما أن ارتفاع سعر المواد الخام و السلع أثر سلبا على التنمية الاقتصادية في واشنطن، هذا بالإضافة إلى أن فرض رسوم جمركية على المنتوجات الوسيطة الأميركية من طرف الصين أفقدها القدرة على المنافسة من حيث الأسعار.

أثر الحرب على الاقتصاد الصيني:يرى الاقتصاديون الصينيون أن التصعيد التجاري الأميركي لن يغير من اتجاه النمو الاقتصادي الصيني لأسباب عدة؛ حيث تمثل نسبة صادرات

[1] Ibid., 394.

الصين إلى الولايات المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي 4% وهي نسبة ليست بالمرتفعة، ما دفع بالصين إلى تبني سياسة تجارية تحت شعار "حزام واحد طريق واحد" للبحث عن أسواق ناشئة تحل مكان السوق الأميركي. ومع ذلك فقد أدى هذا التنافس إلى انخفاض في أسواق أسهم الشركات الصينية بنسبة 20% في جوان 2018 مقارنة مع قيمتها قبل ستة أشهر، وهو نفس الحال بالنسبة إلى قيمة اليوان الصيني الذي سجل كذلك انخفاض لأدنى مستوياته مقارنة مع الدولار الأميركي.

أثر الحرب على الاقتصاد العالمي: تتوجه العديد من الشركات العالمية إلى إنشاء قواعد تصنيع في الصين بهدف تحقيق ما يسمى بفعالية التكلفة؛ حيث تعتبر الصين منطقة غنية بالمورد البشري ما يوفر للشركات العالمية يد عاملة غير مكلفة مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. غير أن اشتداد التنافس القائم بينها و بين واشنطن أدى إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية و بالتالي نقص الطلب العالمي، هذا و قد تسببت الرسوم الجمركية و التهديدات التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية و شركاؤها التجاريين في خفض النمو الاقتصادي العالمي، لكن في المقابل استفادت مجموعة من الدول من هذا التصعيد حيث إنه من المتوقع أن تزيد صادرات الاتحاد الأوروبي بحوالي 70 مليار دولار، و الصادرات اليابانية بأكثر من 20 مليار دولار، والصادرات الكندية بمقدار 20 مليار دولار.[1]

2 الرسوم الجمركية:

2.1 تعريف الرسوم الجمركية:

تعتبر الرسوم من أهم أدوات السياسة المالية للدولة وخاصة ما تعلق منها بدعم الإيرادات العامة و توظيفها، و تمثل الرسوم الجمركية فرع من فروع هاته الرسوم؛ حيث **تُعرف** بأنها: "ضرائب تفرض عادة على السلع المستوردة إلى الدولة أو المصدرة منها و قد تكون هذه الضرائب قيمية تُقدر بنسبة مئوية من قيمة السلعة أو تتخذ شكل مبالغ ثابت يفرض على السلعة مهما كانت قيمتها و تعرف بالضرائب النوعية." وكما **تعرف** أيضا بأنها: "الضرائب التي تفرض على السلع و الخدمات عند عبورها الحدود الجمركية للدولة سواء كانت للداخل أو للخارج، فهي ضرائب على الواردات و الصادرات."

إجرائيا: الرسوم الجمركية هي كل الحقوق و الرسوم التي تكلف إدارة الجمارك بتحصيلها من خلال العمليات التجارية على حركة البضائع (استيراد- تصدير)، وهي أيضا مجموعة القواعد القانونية والإدارية المطبقة عند تحديد وعاء الحقوق و الرسوم الواردة في النصوص القانونية.[2]

---

[1] أبو بكر ناصري، دليلة بلعابد، من الشراكة إلى الحرب التجارية: واقع و آفاق التنافس التجاري الصيني الأميركي في شمال أفريقيا، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، المجلد:06، العدد:02، 2022،ص:439، 440.

[2] عبد القادر جلال، نبيل جحا، أهمية الرسوم الجمركية في دعم الإيرادات العمومية للدولة- حالة الجزائر- (دراسة تحليلية2010 - 2018)، مخبر الجغرافيا الاقتصادية و التبادل الدولي، المجلد14، العدد01، 2020، ص:283.

2.2التعريفات الجمركية كأداة ضغط استراتيجي في العلاقات الأميركية الصينية:

أثار التنافس التجاري الصيني الأميركي، باعتباره أحد أكثر الأحداث الاقتصادية الدولية تأثيرا في القرن الحادي و العشرين اهتماما مستمرًا من الأوساط الأكاديمية و صناع السياسات فيما يتعلق بمساره التطوري و خصائص توازنه. منذ أن فرضت الولايات المتحدة من جانب واحد تعريفات جمركية على البضائع الصينية سنة 2018، استمرت الحواجز الجمركية بين البلدين في التصاعد. وفقًا لبيانات لجنة التجارة الدولية الأميركية(USITC)، اعتبارا من عام 2023، ارتفع متوسط التعريفة الأميركية على البضائع الصينية من 3.1% إلى 19.3% ، بينما ارتفعت التعريفات الصينية على البضائع الأميركية من 8% إلى 21.1% . وقد أسفر هذا التنافس عن آثار تحويل تجاري كبير؛ حيث انخفضت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة بمقدار 90 مليار دولار أميركي من 2018 إلى 2022، بينما انخفضت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين بمقدار 23 مليار دولار أميركي خلال نفس الفترة. وقد أدى هذا التنافس إلى تجاوز نطاق النزاعات التجارية التقليدية، ليصبح مظهرا منهجيا للمنافسة على القيادة الاقتصادية العالمية، وهيمنة المعايير التكنولوجية، و نماذج التنمية.[1]

تأتي التعريفات الجمركية الإضافية في وقت تتزايد فيه المخاوف بشأن تباطؤ النمو العالمي، والركود الذي يطارد العديد من الاقتصادات الرئيسية في العالم، ويبحث المستثمرون والمديرون في جميع أنحاء العالم بشدة عن أي علامة على ما إذا كانت الحكومتان ستتوصلان إلى هدنة، الأمر الذي شهدته العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، لكن هذه العلاقة واجهت العديد من التحديات فيما يتعلق بتنفيذ الصين لالتزاماتها بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ومشكلات قديمة مثل حماية حقوق الملكية الفكرية و اختلال التوازن التجاري؛ حيث أصبح فائض الميزان التجاري الصيني مسؤولا عن 20% من العجز التجاري. تأثرت العديد من الشركات بالحرب التجارية بين بكين و واشنطن، و سبب الضرر الذي لحق بالمؤسسات هو أن زيادة الرسوم الجمركية تسببت في ارتفاع أسعار المنتجات التي يطرحونها في السوق؛ حيث يتأثر التنافس الأميركي الصيني بمصنعي السيارات و الطائرات، الذين يستخدمون الفولاذ و الألمنيوم في منتجاتهم، و كذلك صناعة المواد الغذائية؛ حيث جمعت الصين كميات كبيرة من المنتجات الغذائية أميركية الصنع بالإضافة إلى العديد من السلع الأميركية، خاصة و أن الولايات المتحدة تفرض قيودا على البضائع الصينية.أشعلت الرسوم الجمركية بنسبة25%، أو حوالي34 مليار دولار، حربًا بين الجانبين، واستجابت الصين بنفس

[1] Baoguo Chen, Fengde Chen, “Dynamic Competition Model Perspective on the China-US Trade Dispute: Why Did China Adopt Symmetric Tariffs?” Mthematics, vol. 1815, N.13,(2025), 02.

https://creativeconommons.org/licenses/by/4.0/

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

الطريقة التي استجابت بها الولايات المتحدة: فقد فرضت رسومًا مماثلة أضرت بالعديد من الشركات الأميركية.[1]

وعليه، يؤدي فرض تعريفات جمركية على طيف واسع من السلع والخدمات المتداولة بين الولايات المتحدة والصين إلى خلق عوائق تجارية. وقد أسفرت هذه التعريفات عن ارتفاع تكلفة الواردات، ما أدى بدوره إلى زيادة الأسعار على المستهلكين و الشركات في كلا البلدين. إضافة إلى ذلك، أدت هذه التعريفات إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية. ما أثر على القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على الواردات أو الصادرات من الصين. وقد شهدت كل من بكين و واشنطن تباطؤا في النمو الاقتصادي نتيجة للحرب التجارية. كما تأثر النمو الاقتصادي العالمي سلبًا بانخفاض حجم التبادل التجاري بين أكبر اقتصادين في العالم.[2]

خلال ولاية الرئيس الأميركي ترامب الأولى، فرض قطب العقارات رسوما جمركية على واردات صينية بقيمة مئات المليارات من الدولارات. و تمثلت المطالب الرئيسية لواشنطن في إتاحة الوصول بشكل أفضل إلى السوق الصينية التي تقيّدها سيطرة صارمة من جانب الدولة، بينما تحصل الشركات الوطنية على الأفضلية فيها.

و في ذات الوقت،ردت بكين بفرض ضرائب على الواردات من الولايات المتحدة، الأمر الذي أضرّ خصوصا بالزراعة الأميركية. و بعد مفاوضات طويلة ، توصل البلدان إلى ما سمي ب "المرحلة الأولى" من اتفاق تجاري عام 2019، ما أدى إلى هدنة في الحرب التجارية بينهما. و بموجب الاتفاق، تعهدت الصين باستيراد منتجات بقيمة 200 مليار دولار، من بينها منتجات زراعية بقيمة 32 مليار دولار. وفي هذا الصدد صرح المحلل في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، تشاد براون، "إنّ الصين لم تصل إلا إلى 58% من الواردات من الولايات المتحدة المنصوص عليها في الاتفاق، و هو أدنى حتى من المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب التجارية." بعد انتخاب جو بايدن عام 2020، لم يلغ الرسوم الجمركية التي فرضها سلفه، لكنه اعتمد نهجا أكثر تحديدا للأهداف. فقد زادت إدارة بايدن بعض التعريفات الجمركية ردا على ما وصفته ب"الفائض الصناعي" في الصين، في محاولة لمواجهة تأثير الإعانات الحكومية المقدّمة للمصنّعين الصينيين، و التي من شأنها أن تؤدي إلى إغراق الأسواق بالسلع الرخيصة، كما ضاعفت الرسوم على المركبات الكهربائية أربع مرات، لتصل إلى 100%، و استُهدفت أيضا البطاريات و المعادن الأساسية و المعدّات الطبية بهذا الإجراء.لذا، نفذ ترامب في ولايته الثانية وعيده بزيادة الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية بعدما اتهم بكين بممارسات تجارية غير عادلة و بعدم اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بتهريب الفنتانيل (مادة مخدرة) إلى الولايات المتحدة؛ حيث فرض ضرائب إضافية بنسبة 10% على السلع الصينية، لتُضاف إلى التي كانت مفروضة في السابق. و في المقابل، جددت

---

[1] شيماء رسول طه، التنافس التجاري الأمريكي الصيني و انعكاساته على الاقتصاد الدولي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد38، 2024، ص:55.

[2] Choudary, Saleem, Op Cit, 395.

الخارجية الصينية التأكيد أنه "لا يوجد فائز في حرب تجارية أو في حرب جمركية" ، مُعتبرة أن هذه المعركة الجديدة "ستؤثر حتما و تضر بالتعاون المستقبلي في مجال مكافحة المخدرات."[1]

وبحسب موقع فرانس 24 ، قالت وزارة الخارجية الصينية – بتاريخ 2026/02/23- في بيان ، إن بكين تحضّ واشنطن على إلغاء رسومها الجمركية الأحادية مشيرة إلى أنها تجري "تقييما شاملا" لتأثير حكم المحكمة العليا الأميركية. لكن الرئيس ترامب كان رد على الحكم بفرض تعريفات عالمية جديدة لنسبة 15% على الواردات بموجب سلطة قانونية مختلفة. و من المقرر أن يدخل الأمر حيز التنفيذ في 24فبراير مدة 150 يوما، مع استثناءات قطاعية تشمل خصوصًا صناعة الأدوية و كذلك السلع التي تدخل الأراضي الأميركية بموجب اتفاق التجارة الحرة مع المكسيك و كندا.كما قالت وزارة الخارجية الصينية: "تخطط الولايات المتحدة حاليًا لاتخاذ تدابير بديلة، مثل التحقيقات التجارية للحفاظ على زيادة الرسوم الجمركية على الشركاء التجاريين. ستواصل الصين إيلاء اهتمام بالغ لهذا الأمر و حماية مصالحها بحزم."[2]

وقد قال الممثل التجاري الأميركي "جيمسون غرير" ، إن إدارة الرئيس ترامب تعتزم الإبقاء على الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الصينية ضمن نطاق يتراوح بين 35% و50 %حسب نوع المنتج. وأوضح خلال مقابلة مع "فوكس بيزنس" -2026/02/18 – أن واشنطن لا تنوي تصعيد الحرب التجارية مع الصين في الوقت الراهن، بل تسعى إلى الحفاظ على مستويات الرسوم الحالية و الالتزام بالاتفاق القائم بين البلدين.

و قد قال مسؤولون أميركيون إن واشنطن تعتزم خلال هذه الفترة إعادة بناء منظومة الرسوم الجمركية عبر أدوات قانونية أخرى، من بينها المادتان 301 و232 من قوانين التجارة الأميركية، و ذلك بعدما ألغت المحكمة العليا التعريفات التبادلية التي فرضت في شهر[3] أفريل. و تظهر الأرقام أثرًا مباشرا على أرض الواقع، فقد انخفض المعدل الفعلي للرسوم الأميركية على السلع الصينية من 32 إلى 23، وفق قديرات مؤسسة "كابيتال إيكونوميكس" التي نقلتها "وول ستريت جورنال". و رغم بقاء الصين خاضعة لرسوم أعلى مقارنة ببعض شركاء أميركا، فإن الفجوة تضيق بصورة ملحوظة. و ترى مؤسسة "كابيتال إيكونوميكس" البحثية أن الصين "تخرج حتى الآن بصفتها أكبر الرابحين من هذا التحول" ؛ إذ يتراجع الحافز أمام

موقع الجزيرة ، "حرب تجارية مع الصين يشعلها ترامب من جديد.. هذه أبرز الحقائق" ،2025/02/02 ، تاريخ الاطلاع:2026/02/25 ، على الساعة:23:34،

[1] https://www.aljazeera.net

موقع فرانس 24،"الصين تدعو الولايات المتحدة لإلغاء التعريفات الجمركية الأحادية بعد قرار المحكمة العليا الأميركية"، 2026/02/23، تاريخ الاطلاع:2026/02/25، على الساعة: 23:53،

[2] https://www.france24.com

موقع أرقام،"جرير: إدارة ترامب تثبت الرسوم الجمركية على الصين"، 2026/02/25، تاريخ الاطلاع:2026/02/26 على الساعة:00:06،

[3] https://www.argaam.com

الشركات لنقل الإنتاج إلى دول آسيوية أخرى، ما يهدد طفرة صادرات الإلكترونيات من فيتنام و تايلند.[1]

2.3أهم التعريفات الجمركية التي تستعملها واشنطن و بكين:

من خلال تطور الحرب التجارية يمكن استخلاص مجموعة من التعريفات المستعملة فيها، و الموضحة في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم(01): التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة و الصين خلال الفترة (2018-2025)

السنة	رد الصين على الولايات المتحدة	رد الولايات المتحدة على الصين
2018	ردت بتعريفات بنسبة 25% على الواردات الأميركية بقيمة 50 مليار دولار شملت فول الصويا و السيارات و الطائرات.	فرضت تعريفات بنسبة 25 %على الواردات الصينية بقيمة 50 مليار دولار شملت منتجات صناعية و تكنولوجية عالية.
2019	فرضت تعريفات إضافية بنسبة 5 %إلى 10 %على واردات أميركية بقيمة 75 مليار دولار.	زادت التعريفات إلى 25% على واردات صينية إضافية بقيمة 200 مليار دولار.
2020	التزمت بشراء منتجات أميركية، بكن لم تحقق الأهداف المحددة في الاتفاق.	توقيع اتفاق المرحلة الأولى الذي حقق بعض التعريفات مع التزام الصين بشراء منتجات أميركية إضافية بقيمة 200 مليار دولار.
2022	استمرت التعريفات المفروضة سابقا دون تغييرات كبيرة.	استمرت التعريفات المفروضة سابقا دون تغييرات كبيرة.
2025	ردت بتعريفات بنسبة 34% على جميع الواردات الأميركية ثم زادت إلى 84% ثم إلى 125% شملت الإجراءات حظر تصدير بعض المعادن النادرة.	فرضت تعريفات إضافية بنسبة 34 %على جميع الواردات الصينية مما رفع المعدل الإجمالي إلى 54 %، لاحقا زادت التعريفات 104% ثم إلى 145 %على بعض المنتجات.

ثانيا: الميزان التجاري و سياسات الإغراق:

1الميزان التجاري:

1.1تعريف الميزان التجاري: يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الصادرات و الواردات للدولة؛ حيث تكون الصادرات بالعملة المحلية في حين أن الواردات تكون بالعملة الأجنبية، وعليه، فالميزان التجاري هو جدول ضمني في ميزان الحساب الجاري "أحد حسابات ميزان المدفوعات"؛ حيث يسجل حركة المعاملات التجارية دخولا وخروجا متمثلة في الصادرات

موقع الجزيرة، "بكين ترى فرصة بعد تقييد القضاء سلاح الرسوم بيد ترامب"، 2026/02/24، تاريخ الاطلاع:2026/02/26 على الساعة:00:22، https://www.aljazeera.net [1]

رقية نباش، سهام بشان، دراسة تحليلية و تقييمية للحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2015-2017)، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص: مالية و تجارة دولية، قسم العلوم التجريبية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة برج بوعريريج، ص:54.[2]

والواردات خلال فترة معينة غالبا ما تتمثل في ثلاثة أشهر؛ فمثلا إذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية لدولة ما فإنه يمكن القول إن هناك فائض في الميزان التجاري، أما في الحالة العكسية (ارتفاع الواردات السلعية مقابل الصادرات) فهنا يكون الميزان في حالة عجز. تجدر الإشارة إلى أن حالة الفائض لا تعني أنها ستكون في مصلحة الدولة أو العكس في حالة العجز (غير صالحها).

تعتبر حالة التوازن في الميزان التجاري هي الحالة الشاذة؛ حيث إنه في غالب الأحيان يكون في اختلال، و تسعى دول العالم إلى تحسين وضعية موازينها التجارية من خلال تقييد الواردات قدر الإمكان و تشجيع الصادرات، الأمر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي لها.[1]

1.2حالات الاختلال في الميزان التجاري:

يتمثل الاختلال في الميزان التجاري في حالتين؛ حالة الفائض تكون فيها الصادرات زائد الطلب المحلي أكبر من الواردات زائد الإنتاج المحلي، أما حالة العجز يكون مجموع صادرات الدولة والطلب المحلي أقل من مجموع الواردات والإنتاج المحلي.

1.2.1حالة العجز: من الملاحظ أن المشكلات تبرز بشكل أكبر في حالة العجز في رصيد الميزان التجاري؛ حيث إنه تعرف الدول المختلفة حدة في اختلالات موازينها التجارية متمثلة في عجزها نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية من خلال زيادة حاجاتها لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية، يعني هذا أنها تعيش في مستويات أكبر من قدراتها؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مديونيتها اتجاه الخارج كما يعني العجز في ميزانها التجاري أن الطلب على عملات الدول المصدّرة لها يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية الخاصة بها مؤديا إلى تدهور قيمتها. كما أن زيادة الطلب على السلع الخارجية أو الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي.

1.2.2حالة الفائض: في هذه الحالة ترتفع أرصدة الدولة مؤدية إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية مقارنة بأسعار العملات الأجنبية الأخرى، الأمر الذي يجعل أسعار صادراتها مرتفعة مقارنة بنظيرتها في السوق الدولي فتتأثر التعاملات التجارية الوطنية سلبا فتتراجع صادراتها ما يؤثر سلبا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل فيستمر هذا التأثير حتى يتحقق التوازن بين الصادرات والواردات. تحقيق فائض في الميزان التجاري لدولة ما في ظروف اقتصادية ملائمة يدل على متانة مركزها الاقتصادي والتجاري من خلال التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اتباع سياسة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسات تقييد الواردات لحماية المنتوج المحلي فهذا يدل على نجاح الدولة في تطبيق سياسة

---

[1] يوسف بيبي، أسامة كياس، العلاقة التشابكية بين سعر الصرف و تقلبات الميزان التجاري "حالة اقتصادات الدول الناشئة"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد:25، العدد:01، 2022،ص:437،436.

قصيرة المدى وبالتالي سيحصل العديد من الاختلالات في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد على المدى المتوسط و البعيد.[1]

1.3أسباب الاختلال في الميزان التجاري :

يمكن تمييز الأسباب التي تؤدي بالاختلال في الموازين التجارية إلى

أسباب اقتصادية: و تتمثل في:

التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: فإذا كان سعر صرف العملة المحلية أكبر من قيمتها الحقيقية في السوق سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي حدوث اختلال بسبب تراجع الصادرات والعكس في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها حيث سيؤدي هذا إلى توسيع الصادرات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري.

أسباب هيكلية: هي المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة منها هيكل التجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات، ففي حالة الدول المتخلفة تتميز صادراتها بالتركيز السلعي وعدم تنوعها؛ أي أن اختلال طفيف في الطلب أو في أسعار تلك السلع سيؤدي بها إلى حدوث اختلال فوري في موازينها التجارية.

أسباب دورية: تشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول؛ كالأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة و التي تنعكس على الدول الأقل تطورا بسبب ارتباط قطاعاتها الاقتصادية بقطاعات الدول المتقدمة، تغيرات أذواق المستهلكين و كذا العوائق التجارية التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية كسياسات التعريفات الجمركية و نظام الحصص.

أسباب غير اقتصادية: تتمثل في:

عوامل طبيعية: كالكوارث الطبيعية مما يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع كالزراعية وزيادة الواردات منها(انقلاب الموازين).

التقدم التكنولوجي: ما يترتب عنه من اختراعات جديدة و التي تتمركز أساسًا في الدول الصناعية المتقدمة، كما أن هذا التقدم يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول الصناعية من الدول النامية فتنخفض صادرات هذه الأخيرة مؤدية إلى تدهور حالة ميزانها التجاري.

النمو الديمغرافي؛ حيث ينتج عنه زيادة في الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية سواء كان يتم إنتاجها محليا فتتراجع صادراتها أو يتم إنتاجها خارجيا فتزداد الواردات منها.[2]

---

[1] المكان نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص:438.

1.4تحليل الميزان التجاري بين بكين و واشنطن "2015-2025":

إن الحرب التجارية بين القوتين أكبر من اتهامات أميركا للصين بازدياد العجز في الميزان التجاري بينهما لصالح الصين، و الذي بلغ عام 2015 نحو، و بالتالي يتعين على الصين أن تفتح أسواقها للمزيد من السلع والمنتجات الأميركية، وأن تشتري أكثر من السلع الأميركية حتى تحد من هذا العجز.[1]

يمكن توضيح العجز التجاري بين الصين و الولايات المتحدة خلال الفترة (2015-2025) من خلال الجدول التالي:

Year	Exports($)	Imports($)	Balance($)
2015	115.873.4	483.201.7	-367.328.3
2016	115.594.8	462.420.0	-346.825.2
2017	129.997.2	505.165.1	-375.167.9
2018	120.281.2	538.514.2	-418.232.9
2019	106.481.2	449.110.7	-342.629.5
2020	124.581.5	432.548.0	-307.966.5
2021	151.439.4	504.246.3	-352.806.9
2022	153.987.4	536.268.7	-382.281.3
2023	147.635.5	427.246.6	-279.611.1
2024	143.226.7	438.742.0	-295.515.2
2025	106.308.4	308.379.7	-202.071.3

Source: U.S.Trade in goods with China 2015-2025, United States Census Bureau. https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html

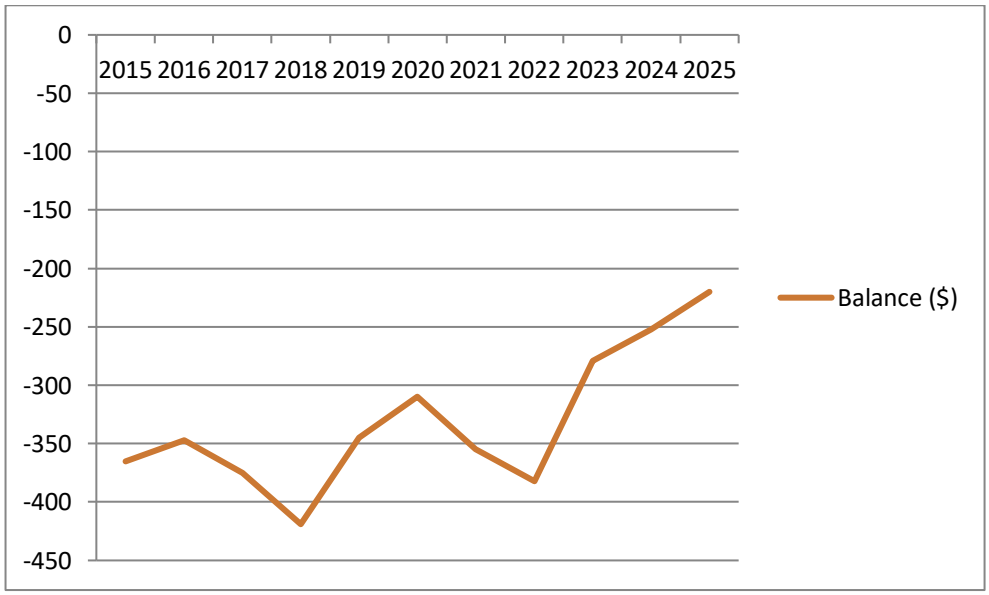
قراءة تحليلية لبيانات الميزان التجاري بين الولايات المتحدة و الصين خلال الفترة:2015-2025 :

استنادا إلى البيانات الرسمية الصادرة عن U.S.Census Bureau (قاعدة بيانات التجارة الخارجية مع الصين؛ يُلاحظ أن الميزان التجاري السلعي بين واشنطن و بكين خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2025 اتسم بعجز هيكلي مستمر لصالح الصين، ما يعكس اختلالا بنيويًا في نمط التبادل بين اقتصادين متفاوتي التركيب و الإنتاجية. فقد سجل العجز الأميركي مستويات مرتفعة طوال العقد، وبلغ ذروته سنة 2018 بما يفوق 418 مليار دولار، وهو ما تزامن مع تصاعد التوترات التجارية واندلاع الحرب التجارية بين البلدين.ويُظهر المسار الزمني للبيانات أن مرحلة 2015-2018 اتسمت بتفاقم العجز نتيجة ارتفاع الواردات

[1] أحمد فاروق عباس، النزاع التجاري بين الصين و الولايات المتحدة الأسباب و المحددات، قسم الاقتصاد، كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، ص:434.

الأميركية من السلع الصناعية الصينية، خاصة في قطاعات الإلكترونيات و المعدات و السلع الاستهلاكية، مقابل نمو أبطأ في الصادرات الأميركية إلى السوق الصينية.

غير أن الفترة اللاحقة(2019-2022) شهدت تقلبات واضحة بفعل الرسوم الجمركية المتبادلة، و إعادة توجيه بعض سلاسل التوريد، و تأثيرات جائحة كورونا؛ حيث تراجع العجز نسبيا في 2019 و2020 قبل أن يعاود الارتفاع في 2021-2022 مع تعافي التجارة العالمية. أما في 2023-2025؛ فتُظهر البيانات اتجاهًا تنازليًا ملحوظا في حجم العجز مقارنة بذروة 2018، ما يمكن تفسيره بعوامل متعددة، من بينها تنويع الولايات المتحدة لمصادر الاستيراد، وتصاعد سياسات "إعادة التوطين الصناعي"، إضافة إلى تباطؤ نسبي في الطلب الأميركي على بعض الواردات الصناعية. و مع ذلك، فإن استمرار تسجيل عجز تجاري كبير- مع تراجعه النسبي- يدل على أن العلاقة التجارية بين البلدين ذات طبيعة هيكلية عميقة تتجاوز التأثيرات الظرفية للسياسات الجمركية قصيرة الأجل، و ترتبط بتكامل سلاسل القيمة العالمية واختلاف المزايا النسبية لكل اقتصاد. وعليه؛ فإن قراءة هذه الأرقام لا تعكس مجرد خلل رقمي في الميزان التجاري، بل تعبّر عن تموضع الصين كمركز صناعي و تصديري عالمي، مقابل اعتماد السوق الأميركية الواسع على الواردات المصنعة، و هو ما يجعل الميزان التجاري أحد أبرز مؤشرات التنافس الاقتصادي و إعادة تشكيل موازين القوة في النظام التجاري الدولي خلال العقد الأخير.[1]



US-China Trade Balance (2015-2025)-USD Billions

[1] موقع الجزيرة، "تجارة أميركا و الصين تربو على 600 مليار دولار... فكيف ستُدار حرب الرسوم"،2025/04/08، تاريخ الاطلاع: 2026/02/26، على الساعة: 22:22
https://www.aljazeera.net

2 سياسات الإغراق:

2.1تعريف الإغراق: يقصد بالإغراق أحد سياسات التمييز الاحتكاري للأسعار في التجارة بين الدول، ويحدث في التجارة الدولية عند بيع منتجات تصديرية بأسعار أدنى من سعرها في سوق الدولة المصدرة، أخذا في الاعتبار ظروف ومعدلات البيع بعد استبعاد نفقات الشحن والرسوم التعريفية، كما يربط البعض تحققه بالحالة التي يكون فيها سعر التصدير أدنى من التكلفة الحدية للمنتج.

2.2محددات الإغراق:

يقترن تحقيق الإغراق بتوافر عدد من المحددات الداخلية التي ترجع إلى السياسة التجارية والصناعية بالدولة المستوردة، فضلا عن محددات خارجية تتعلق بسياسات الدول المصدرة، وتتمثل أهم هذه المحددات في:

ضرورة تماثل السلع المنتجة محل الإغراق، و يقصد به أن تكون السلعة المستوردة بديلا قويا للمنتج المحلي، توافر قدر من الاحتكار في أي من سوق الدولة المصدرة أو الدولة المستوردة، على أثر ما قد تنتهجه الدولة من سياسات تجارية و صناعية حمائية بالدرجة الأولى يترتب عليها اختلاف في مرونات الطلب السعرية في الدول المستوردة عن نظيرتها المصدرة، الأمر الذي يتيح الفرصة للمنتج أن يتقاضى أسعار مختلفة لمنتجه في الأسواق المختلفة، بغرض تعظيم الربح.

الفصل بين الأسواق المصدرة و المستوردة؛ فإعادة تصدير السلعة المغرقة من الدولة المستوردة ذات السعر الأدنى يجهض عملية تمييز الأسعار.ويمكن الفصل بين الأسواق باستغلال أدوات السياسة التجارية أو من خلال ارتفاع تكاليف النقل.[1]

2.3سياسة الإغراق السلعي الصيني:

تعد سياسة الإغراق إحدى أدوات الصين للتوسع الاقتصادي؛ حيث كانت الصين تعمل منذ سنوات على صناعة بضائع مشابهة للبضائع الأميركية والأوروبية و بكلفة أقل وكم أكبر، وتعمل على إغراق الأسواق بها مما يضعف قدرة الطرف الآخر على منافسة المنتجات الصينية في الأسواق. ومع تطور الإنتاج الصيني، أصبح إنتاج الصين المفرط لتكنولوجيا الطاقة الخضراء يشكل مصدر قلق في السنوات الأخيرة خاصة في منطقة الأطلسي وأخذ المسؤولين في إدارة الرئيس بايدن السابقة على عاتقهم وضع حل لهذه المشكلة، خاصة أن الجهود الأميركية متركزة لتمويل التصنيع المحلي للطاقة النظيفة وغيرها من تقنيات الجيل القادم ستقوضها الصين، التي تنتج الصلب والسيارات الكهربائية والألواح الشمسية بوتيرة سريعة.

---

[1] رضوان ربيع العناني، اتفاق مكافحة الإغراق في إطار منظمة التجارة العالمية و آثاره الاقتصادية، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد:07، العدد:02، 2016، ص:636، 637.

كما أن الإعانات الصينية المقدمة من الحكومة الصينية تعد أعلى في المتوسط بثلاثة إلى أربعة أضعاف الإعانات الحكومية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حتى أن الفارق قد يصل إلى تسعة أضعاف؛ إذ ارتفعت الإعانات الحكومية المقدمة للشركات التي تعمل في قطاعات التكنولوجيا الخضراء بشكل كبير في عام 2022؛ حيث حصلت شركة "بي واي دي" الصينية التي باتت الآن أكبر شركة سيارات كهربائية في العالم. على دعم حكومي بلغ 2.1 مليار يورو عام2022 مقارنة ب220 مليون يورو قبل سنتين فقط. ويُضاف إلى ذلك ارتفاع الدعم المقدم لشركة "مينغيانغ" الصينية الرائدة في تصنيع توربينات الرياح، من 20 مليون يورو إلى 52 مليون يورو، بالإضافة إلى ذلك، إن الأمر لا يتوقف على الإعانات الحكومية بل يشمل أيضا استفادة الشركات الصينية من الوصول التفضيلي إلى المواد الخام الحيوية و عمليات النقل التكنولوجي القسرية وحتى نظم و قواعد أقل صرامة من القواعد في الدول الغربية.

و بحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية، فإن الصين كانت مصدر غالبية الألواح الشمسية التي جرى تركيبها في بلدان الاتحاد الأوروبي و التي بلغت مستويات قياسية عام 2023 بزيادة 40% عن 2022، و أن هذه الأرقام تشير إلى "حقيقة مفادها إن الصين تقوم بإغراق السوق العالمي بألواحها الشمسية بشكل مفرط." تنتج المصانع الصينية ما بين ضعفين و ثلاثة أضعاف ما يستخدمه العالم حاليا من الألواح الشمسية و هذا يؤدي إلى بيع هذه الألواح بأسعار منخفضة جدا. و قد اتهمت الصين كلا من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي باستخدام تدابير حمائية لمحاولة وقف تقدمها الاقتصادي خاصة وأنها في طريقها لتجاوز الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم بحلول أربعينيات القرن الحالي.

وفي إطار ذلك، ضخت الحكومة الصينية استثمارات ضخمة في قطاع التكنولوجيا الفائقة لتعزيز قوة الصين في هذا القطاع الحيوي، لكن و رغم ذلك يرى محللون أن الصين لا يمكن أن تنجح دون وجود أسواق قوية و مستقرة تستورد منتجاتها و هو ما يمنح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أفضلية في المفاوضات مع بكين وذلك لامتلاكهم أفضل الأسواق المتخصصة في السيارات الكهربائية والتكنولوجيا الخضراء. لذا، فإن الشركات الصينية في حاجة إلى هذا السوق.[1]

وفي مطلع ولاية الرئيس ترامب الثانية، تصاعدت حدة الحرب التجارية بشكل ملحوظ، ففي فبراير 2025، فرضت واشنطن رسوما جمركية بنسبة 100% على واردات السيارات الكهربائية من الصين، مدفوعة بمخاوف من الإغراق الصناعي و استخدام الدعم الحكومي الصيني لتعزيز تنافسية هذه المنتجات في الأسواق الأميركية. و تستند السياسة التجارية الأميركية في هذا السياق إلى مجموعة من الأهداف المتداخلة. فمن ناحية، تسعى واشنطن إلى

[1] زينة مالك عريبي، تحدي الإغراق: التعاون الأميركي- الأوروبي لمواجهة سياسة الإغراق السلعي الصيني، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2024، ص:02،03.

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

تقليص العجز التجاري الثنائي، و من ناحية أخرى؛ تركز على حماية سلاسل التوريد الحيوية، كما تهدف إلى الحد من الاعتماد على الواردات من الصين في مجالات تعتبرها إستراتيجية، في ظل تحولات أوسع في مفاهيم الأمن الاقتصادي.

وتمثل الهدنة التجارية الموقعة بين الولايات المتحدة و الصين في ماي 2025 مظهرًا من مظاهر التوازن المرحلي بين قوتين اقتصاديتين تتنازعان على صياغة قواعد النظام الدولي في القرن الحادي و العشرين، وعلى الرغم من الطابع المؤقت لهذا الاتفاق، فإنه يعكس إدراكًا متبادلا لخطورة التصعيد غير المنضبط على الاقتصاد العالمي، لاسيما في ظل هشاشة سلاسل الإمداد و تباطؤ معدلات النمو العالمي،غير أن تحليل المؤشرات الفعلية منذ توقيع الهدنة يُظهر أن الالتزام بها يظل نسبيا ومحدودا من كلا الطرفين؛ حيث تواصلت الإجراءات الحمائية والتقييدات التقنية، مصحوبة بخطابات سياسية تعزز مناخ انعدام الثقة بين الطرفين.[1]

الجدول رقم (03): يوضح معدل النمو الاقتصادي للصين خلال الفترة 2015-2025[2]

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل النمو%	7.04	6.85	6.95	6.75	5.95	2.24	8.45	2.99	4.8	5.4

معالجة تحليلية لمؤشرات الجدول:

يظهر الجدول تطور معدل النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 2015-2025 في سياق يتسم بتصاعد التوترات التجارية مع واشنطن، وما رافقها من فرض رسوم جمركية متبادلة، إضافة إلى صدمات خارجية أخرى أثرت في الاقتصاد العالمي. تكشف البيانات أن الاقتصاد الصيني سجل في عام 2015 معدل نمو قدره 7.04% ، ثم حافظ على مستويات مرتفعة نسبيا خلال عامي 2016 و 2017 بنسبة 6.85% و 6.95 %على التوالي، ما يعكس استمرار الديناميكية الاقتصادية القائمة على التصنيع و التصدير و الاستثمار في البنية التحتية، رغم بوادر التباطؤ الهيكلي المرتبط بإعادة توجيه الاقتصاد نحو الاستهلاك الداخلي. و في عام 2018، و مع بداية التصعيد الفعلي للحرب التجارية و فرض الولايات المتحدة رسوما جمركية على واردات صينية واسعة النطاق، تراجع معدل النمو إلى 6.75 %، ثم انخفض بشكل أوضح في 2019 إلى 5.95 %، وهو ما يمكن ربطه بتأثير القيود التجارية على الصادرات الصينية، و تراجع ثقة المستثمرين، و اضطراب سلاسل الإمداد العالمية.

---

[1] رجب أكرم شوارب، مستقبل الهدنة التجارية بين الصين و الولايات المتحدة: سيناريو الانهيار و تداعياته العالمية، مسارات للدراسات الإستراتيجية، 2025، https://masarat-ss.com

[2] حدة طويل، أثر الرسوم الجمركية الأمريكية على الاقتصاد الصيني خلال الفترة 2015-2025،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد:14، العدد:02، 2025، ص:307.

ويبرز عام 2020 كنقطة تحول حادة؛ إذ انخفض معدل النمو إلى 2.24% ، وهو أدنى مستوى خلال الفترة المدروسة، نتيجة التداخل بين استمرار الضغوط التجارية و تداعيات جائحة كوفيد-19 التي عطلت النشاط الاقتصادي عالميا و أثرت في الطلب الخارجي و الإنتاج الصناعي. غير أن عام 2021 شهد انتعاشا قويا بنسبة 8.45% ، وهو معدل مرتفع يعكس تعافيا دوريا مدفوعا بحزم التحفيز المالي و النقدي، واستعادة النشاط الصناعي، وزيادة الطلب الخارجي بعد إعادة فتح الاقتصادات العالمية. إلا أن هذا الانتعاش لم يكن مستداما بالوتيرة نفسها؛ إذ عاد النمو للتراجع في 2022 إلى 2.99% متأثرا بسياسة "صفر كوفيد" الصارمة، وتباطؤ سوق العقارات، و استمرار القيود التجارية والتكنولوجية الأميركية، ما يؤكد هشاشة التعافي أمام العوامل الهيكلية والجيو-اقتصادية.

وفي عام 2023، ارتفع النمو إلى 4.8% ، ما يشير إلى تحسن نسبي بعد تخفيف القيود الصحية، غير أنه ظل دون المستويات المسجلة قبل 2018، و هو ما يعكس انتقال الاقتصاد الصيني إلى مرحلة نمو أبطأ و لكن أكثر تعقيدا، في ظل إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية ومحاولات تقليل الاعتماد المتبادل بين الصين والولايات المتحدة. أما سنة 2024؛ حيث بلغ معدل النمو 5.4 %، فتدل على محاولة استعادة زخم اقتصادي معتدل، مدعوم بسياسات دعم الاستثمار والتكنولوجيا المحلية، وتنويع الشركاء التجاريين ضمن مبادرات مثل توسيع الانخراط في الأسواق الآسيوية والنامية، غير أن المعدل لا يزال أدنى من متوسط ما قبل الحرب التجارية.

و بصورة إجمالية، تعكس المعطيات اتجاها تنازليا عاما في متوسط النمو مقارنة بالسنوات السابقة على 2018، مع تقلبات واضحة ترتبط بالصدمات الخارجية و السياسات الحمائية المتبادلة . و يمكن الاستنتاج إن الرسوم الجمركية الأميركية لم تكن العامل الوحيد في تباطؤ الاقتصاد الصيني، لكنها شكلت عنصر ضغط مهم ضمن سياق أوسع من التحولات الهيكلية، و التوترات الجيو- سياسية، و الأزمات الصحية العالمية. كما تُبرز الأرقام قدرة الاقتصاد الصيني على التكيف النسبي و امتصاص الصدمات عبر أدوات السياسة الاقتصادية، غير أن مرحلة النمو المرتفع فوق6 -7% تبدو و قد أفسحت المجال لنمط نمو أكثر اعتدالا، يتسم بالحذر و إعادة التوازن الداخلي، ما يعكس تحولا نوعيا في مسار الاقتصاد الصيني خلال العقد الأخير.

المطلب الثالث: التنافس في المجال المالي والنقدي

يمثل التنافس المالي والنقدي بين الصين و الولايات المتحدة صراعا على إعادة تشكيل النظام النقدي الدولي؛ فواشنطن تعتمد على "قوة الدولار" كأداة نفوذ جيوسياسي، بينما تسعى الصين إلى بناء نظام مواز تدريجيا عبر تدويل عملتها، إنشاء مؤسسات بديلة، وتطوير أدوات مالية رقمية. غير أن الانتقال من نظام أحادي الهيمنة إلى نظام متعدد الأقطاب ماليا يظل عملية طويلة و معقدة، ترتبط بعوامل الثقة، والاستقرار المؤسسي، وعمق الأسواق المالية.

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

أولا : دور الدولار و اليوان في النظام المالي الدولي

يشكل كل من الدور الأميركي و اليوان الصيني محورا أساسيا في بنية النظام المالي الدولي المعاصر، في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية و ترسيخ نظام Bretton Woods Conference، تكرّس United States Dollar كعملة احتياط دولية مهيمنة، مدعوما بثقل الاقتصاد الأميركي ومؤسساته المالية، إضافة إلى دوره المركزي في تسعير السلع الإستراتيجية كالنفط، و في تسوية المعاملات التجارة العالمية. و في المقابل، برز Chinese Yuan كقوة نقدية صاعدة مع تنامي المكانة الاقتصادية للصين واتساع حضورها في التجارة و الاستثمار الدوليين، خاصة بعد إدراجه ضمن سلة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي عام 2016، ويعكس التفاعل بين العملتين تحولات ميزان القوة الاقتصادية و المالية عالميا؛ حيث يسعى اليوان إلى توسيع نطاق استخدامه الدولي في مواجهة الهيمنة التاريخية للدولار، ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل التعددية النقدية وإمكانية إعادة تشكيل النظام المالي الدولي في ظل تصاعد التنافس الاقتصادي بين واشنطن وبكين.

1- مفاهيم حول السياق التنافسي لتخفيض قيم العملات:

1.1 تعريف سعر الصرف:

- **سعر الصرف** هو: "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى." كما يقصد به: "سعر النقد المحلي معبر عنه بوحدات نقد أجنبية، ويتحدد هذا السعر في سوق الصرف وفق الشروط المتغيرة لنظام النقد الأجنبي."[1]

- **علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري:**

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين و المستوردين؛ إذ إن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير ملائمة للسياسات الاقتصادية للدولة، و بهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية؛ حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي و هذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية و اتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين و المصدرين و اختلاف هيكل الإنتاج؛ إذ إن الدول التي تتمتع بهيكل و تجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج و حجم تجارة أقل.

إذ يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض و الطلب من الصرف الأجنبي و الميزان التجاري بجانبيه الدائن و المدين (الصادرات و الواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي؛ حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة إلى الأسعار في الدول الأجنبية و هذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على

---

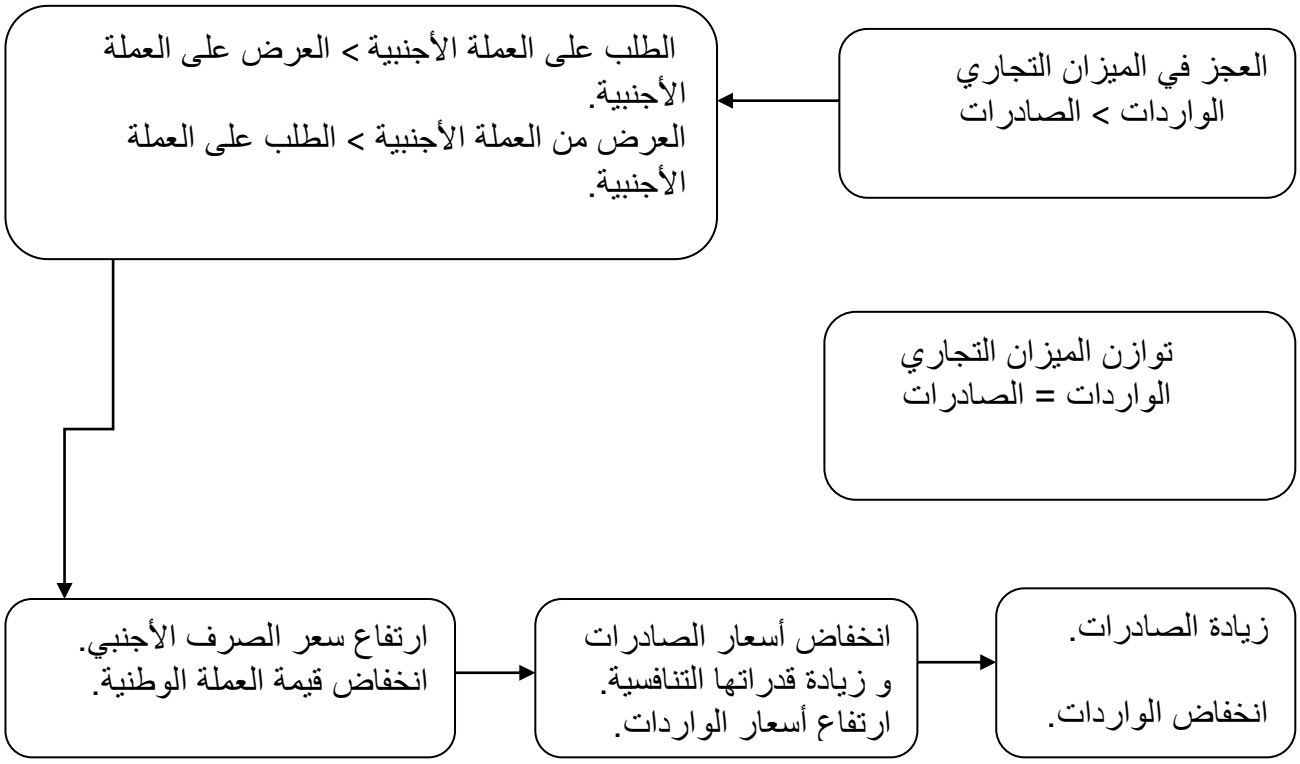
[1] إبراهيم مسلم، عبد الرحمن روابح، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الاسمي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على واردات الصين من الولايات المتحدة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد:09، العدد:02، 2021، ص:508،509.

الصادرات و ذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها؛ حيث إن هذا التقلب في سعر الصرف قد يكون إما برفع أو خفض قيمة العملة الوطنية بالنسبة إلى العملات الأجنبية. [1]

فيرتبط الميزان التجاري ارتباطا وثيقا بسعر الصرف للعملة المحلية، و سيتم توضيح ذلك من خلال المخططين التاليين :

❖ **في حالة عجز الميزان التجاري:**

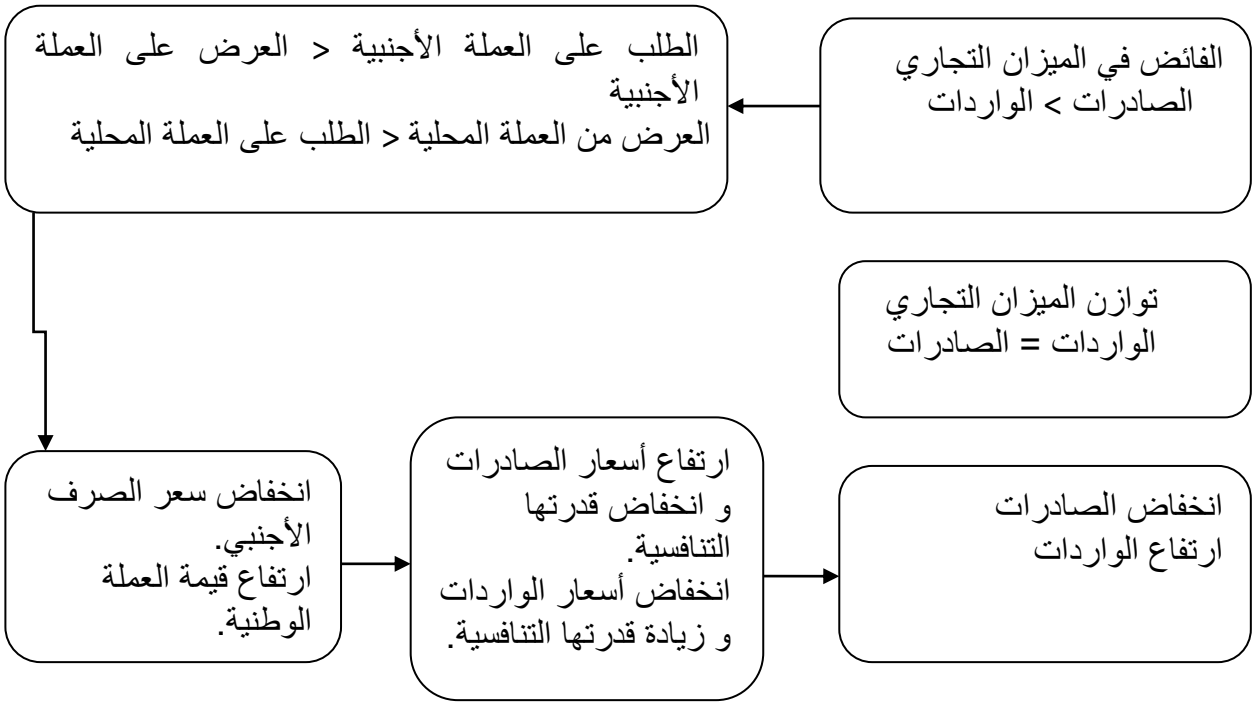
الشكل رقم (01): علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري "حالة العجز"



[1] سارة داي، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأميركية و الصين، ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018/2017، ص:101.

❖ **في حالة الفائض في الميزان التجاري:**

الشكل رقم (02): علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري (حالة الفائض)[1]



1.2 تعريف حرب العملات: ينهض تعريف حرب العملات على استخدام العملة كسلاح سياسي و يتجسد من خلال لجوء حكومات الدول القوية و الصاعدة اقتصاديا، إلى تخفيض أسعار صرف عملاتها المحلية، من أجل حل مشكلاتها و أزماتها الداخلية؛ حيث تلجأ حكومات تلك الدول إلى إضعاف أسعار صرف عملاتها الوطنية بوسائل مختلفة، و الغاية منه هي رفع القدرة التنافسية لاقتصادها، بشكل يزيد من قدرة سلعها المصدرة إلى الأسواق الدولية على المنافسة، وهو أمر بات يهدد التجارة العالمية، والتعاون الدولي بخصوص مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

ومن جهة أخرى تعرف بأنها تلك الحرب الاقتصادية التي يهدف من خلالها التلاعب بقيمة العملة و استخدامها كسلاح إجراء سريع المفعول للضغط و إلحاق الضرر باقتصاد دولة ما أو بمجموعة من الدول وإجبارها على إعادة النظر في سياستها المالية والنقدية أو جعل هذه الدول أسواق لتصريف منتجاتها.

الجذور التاريخية لحرب العملات: إن حرب العملات و إن كانت جديدة بهذا المسمى عند الاقتصاديين و الساسة، لكن مضمونها وواقعها أمر قديم؛ حيث يعتقد أن هذه الحرب تأخذ منحى التصعيد منذ سنة 2006 ولكنها لم تتم بصورة معلنة، وبرزت على السطح عندما صرح وزير المالية البرازيلي - في سبتمبر2010 – بقوله: إن البنوك المركزية انزلقت في "حرب

[1] المرجع نفسه، ص:102،103.

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

عملات عالمية "، وسرعان ما دخل هذا المصطلح قاموس الحروب الاقتصادية، لكن في حقيقة الأمر أن مسألة حرب العملات ليست حديثة العهد، فمع كل أزمة اقتصادية تستخدم الدول الكبرى العملة كسلاح لمعالجة مشاكلها الاقتصادية. لذا، فإن المراجعة التاريخية للحروب الاقتصادية بأن حرب العملات بدأت بشكل آخر كحرب اقتصادية خفية بين دول العالم الصناعي في ثلاثينيات القرن الماضي، عندما قامت دولة تلو الأخرى بتخفيض قيمة عملتها في محاولة يائسة للخروج من دوامة الركود الاقتصادي، غير أن كل عملية تخفيض لم تكن تساعد بقدر ما كانت تعمق من المشكلات التي تواجه شركائها التجاريين، الأمر الذي دفع جميع الدول بما فيها تلك التي كانت تحرص دائما على استقرار عملاتها إلى سلوك ذلك الاتجاه نفسه، وبالتالي لم يستفد أحد في النهاية من المنافسة على تخفيض قيمة العملة، وما حدث بعد ذلك هو تفضيل عدد كبير من الدول القيام بإطلاق سياسات سعر صرفها و بعدها انتشر هذا التحفيز في أنحاء العالم كافة وساعد هذا العامل على استعادة النشاط الاقتصادي العالمي بعد الكساد العظيم.[1]

ومجددا سنة 1971 تم استخدام العملة كحل أسهل لمواجهة الأزمات عندما قرر الرئيس الأميركي "نيكسون" إعلان تعويم سعر صرف الدولار ووقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (انتهاء نظام الصرف بالدولار)، فبخروج الدولار عن قواعد هذا النظام كأقوى عملة دولية لأقوى اقتصاد في العالم بعد الحرب العالمية الثانية خرج العالم من النظام المنتظم إلى اللانظام والفوضى، فتوالت عمليات تخفيض قيمة الدولار فكانت عام 1972 ما نسبته 10%، ومع ازدياد عجز ميزان المدفوعات الأميركي واصلت أميركا تخفيضها لقيمة الدولار لتبلغ سنة 1973 نسبة20 %أي بزيادة في التخفيض ضعف نسبة التخفيض للسنة التي سبقتها وذلك بهدف تنشيط صادراتها و تقليل عجز ميزان مدفوعاتها.

و عادة هذه الحرب مع حلول الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 التي صاحبها صحوة العملاق الآسيوي "الصين" الذي بدأ يكتسح و يهيمن على سوق التصدير العالمي عن طريق انتهاجها لسياسة "افتقار الغير" ضد الولايات المتحدة، فقامت هذه الأخيرة بتشكيل تكتلات للضغط على الصين لرفع قيمة عملتها، التي تعتبر أن قيمتها مخفّضة بنسبة 40 %عن قيمتها الحقيقية وهو ما ساهم في زيادة حجم صادراتها نحو مختلف أسواق العالم، لذلك فإن اليابان والاتحاد الأوروبي انضموا إلى الولايات المتحدة و أصبحوا يطالبون الصين برفع قيمة "اليوان"، و ما أسكتت به الصين الولايات المتحدة هو امتلاكها لأكبر احتياطي صرف أجنبي ؛ حيث بلغ سنة 2010: 2.6 تريليون دولار أميركي أي 30 %من احتياطي الصرف الأجنبي العالمي.

---

[1] ياقوتة بودوشن، أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات (حرب العملات) على الاقتصاد العالمي مع الإشارة للآثار الناجمة عنها على اقتصاديات الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص:16 ، 20.

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

وقد كان أول اتهام صريح و مباشر من واشنطن للصين عندما أعلن وزير الخزانة الأميركية "تيموثي جينثر" إن الصين تتعمد تخفيض قيمة عملتها لدعم صادراتها في الأسواق العالمية.[1]

الآثار الاقتصادية لحرب العملات على الاقتصاد العالمي:

لقد كانت العديد من الآثار على الاقتصاد العالمي، منها:

تدمير اقتصاديات دول لحساب دول أخرى؛ أي لحساب الولايات المتحدة، ففي عملية إقدام أميركا على خفض قيمة الدولار خسرت الكثير من دول العالم مليارات الدولارات بسبب انخفاض قيمة الدولار و بالتالي انخفاض الاحتياطي من الدولار للعديد من الدول خاصة الصين و اليابان و الاتحاد الأوروبي.

عملية خفض قيمة الدولار عن طريق السيولة في الأسواق، أو عن طريق السندات يؤدي إلى آثار جانبية داخل الولايات المتحدة نفسها و ذلك بهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وخاصة لدى الشركات الصغيرة، و تستفيد منه الشركات العملاقة التي تتعامل بالتصدير للخارج، كذلك يؤدي إلى ارتفاع في قيمة فاتورة الشراء للمواد و المنافع التجارية.

إن الفوضى التي تشهدها تقلبات أسعار العملات عالميا تهدد الاقتصاد المالي والنقدي عالميا، كما أن هذه الحرب تؤثر على القطاع المصرفي العالمي ككل، كذلك تؤثر حرب العملات على أسس التبادل التجاري العالمي، و تخلق النزعة الحمائية عند بعض الدول نشوء أزمة الديون السيادية الأوروبية و عاصفة انخفاض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة والارتفاع الجنوني لأسعار بعض المنتجات الإستراتيجية كالنفط و الذهب؛ فارتفاع سعر هذا الأخير أتى نتيجة عدم وجود ثقة بالعملات وتقلباتها من قبل المستثمرين في القطاعين الخاص والعام جعلهم يتوجهون جميعا إلى الذهب كمخزون احتياط كملاذ آمن لاستثمارات القطاع الخاص ومدّخراته،ويمكن القول إن هناك تعزيزا لدور الذهب عالميا في المستقبل. إضافة إلى ذلك؛ فإن مخزون الذهب العالمي لم يعد حاليا بالكمية الكافية لتلبية الطلب العالمي.

تنشيط التجارة الأميركية التي تحاول جاهدة البقاء على رأس التجارة الدولية على حساب كساد التجارة الخارجية للدول الأخرى، وبالأخص الصادرات الصينية و اليابانية والأوروبية؛ فيتسبب ذلك بخسارة المليارات من الدولارات كل سنة و فقدان الملايين من فرص العمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة في هذه الدول وارتفاع عجز الميزان التجاري فيها.

مع اتساع ظاهرة إبقاء سعر صرف العملات منخفضا سيجعل من الصعب اتخاذ القرارات وتنسيق المواقف في المؤسسات الاقتصادية العالمية وهو ما ظهر في اجتماع صندوق النقد الدولي الذي لم يستطع أن يضع أي حلول لهذا السباق التنافسي القائم بين الدول ومن ثم كان قراره الذي أطلق عليه المراقبون صفة "التسوية الخجولة"؛ حيث تضمنت أن يتم

---

[1] المرجع نفسه، ص: 21.

مستقبلا تعزيز إجراءات مراقبة العملات من قبل صندوق النقد دون الإفصاح عن أي إجراءات محددة في شأن هذه الحرب.

إن المتضرر الأكبر من حرب العملات هو الدول النامية، والتي ستتأثر بارتفاع أسعار السلع الأساسية و النفط ، وفيها فائز رئيسي هو اقتصاد الصين، وفائز بالتبعية هو اقتصاد الولايات المتحدة، وخاسر رئيسي هو باقي اقتصاديات العالم.

رغم أن الدول النامية غير معنية بحرب العملات لأنها متقلبة للصدمات فقط (كما هي العادة) إلا أنه من المفيد الإشارة هنا أنه لا يمكن تصور نجاح سياسة تخفيض أسعار الصرف في هذه الدول لتحقيق آثار إيجابية على موازينها التجارية و ذلك لانخفاض مرونات كل من صادراتها وارداتها بسبب تخلف و اختلال هيكلها الإنتاجي، والأهم من ذلك فإن التسابق في التخفيض التنافسي لأسعار صرف العملات سيؤدي إلى زعزعة الثقة دوليا في النظام النقدي الدولي القائم على نظام العملة الورقية، الأمر الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار المعادن الثمينة وعلى رأسها الذهب، مما يجعل إمكانية التسبب في أزمة مالية و اقتصادية عالمية ذات تأثير سلبي عميق على جميع اقتصادات الدول وهذا يتطلب جهدا جماعيا جادا على المستوى الدولي لإيقاف هذا التداعي الخطير المحتمل كما هو الحال في الوقت الحاضر.

و يشكل تراجع سعر الدولار أمام العملات الدولية، و خصوصا أمام الين و اليورو واليوان الصيني، عاملا مؤثرا في زيادة التضخم، لذلك يتوقع الاقتصاديون أن دول العالم ستعاني من ارتفاع جديد في نسب التضخم ، كون معظمها لازالت تربط عملاتها الوطنية بالدولار، وسترفع حرب العملات من نسبته بشكل كبير. إلى جانب انخفاض أسعار صرف عملاتها، وارتفاع فاتورة مستورداتها من الخارج.[1]

2 مرتكزات استمرار الريادة الدولية للدولار:

تستمر دول العالم في الاحتفاظ بالدولار كعملة احتياط، على الرغم من المخاطر المتعددة التي تحيط بهذه العملة، و الأسباب التي تقف وراء ذلك تكمن في النقاط التالية:

عملة التسعير الدولية: يعتبر الدولار الأميركي هو عملة التعامل الأساسية للعالم، على الرغم من انخفاض نصيب الولايات المتحدة في المعاملات التجارية العالمية، كما أن الدولار هو عملة التسعير الأساسية للسلع الإستراتيجية الدولية على غرار النفط، والغاز الطبيعي، والحبوب... ، لذا فإن دولرة أسواق السلع الدولية تعد من أهم المحركات الأساسية في الأداء الاقتصادي الأميركي؛ إذ إن غالبية الدول المستوردة لهذه السلع تحتاج إلى الدولار لتسديد قيمة مشترياتها. كما أن مصدري السلع الإستراتيجية بالمقابل يحتفظون باحتياطاتهم النقدية بالدولار، ثم يقومون بإعادة استثمارها في الاقتصاد الأميركي، كما أن هناك بعض الدول عملاتها ترتبط بالدولار بشكل رئيسي، الأمر الذي يعرضها للضغوط وهذا أدى بشكل كبير إلى تراجع إيرادات هذه الدول نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى وعلى

[1] المكان نفسه.

رأسها اليورو، و هو ما يؤدي إلى تراجع في حجم استثمارات الدول النفطية بشكل كبير. و عندما تقوم الولايات المتحدة بالتأثير في قيمة عملتها بالانخفاض أو الارتفاع، باعتماد مجموعة من الوسائل من أهمها أسعار الفائدة أو من خلال تصريحات مسؤولي السياسة النقدية الأميركية فإن ذلك سينعكس على أسعار السلع والخدمات الدولية المسعرة بالدولار، و في مقدمتها النفط و الذهب و هو ما يفسر طبيعة العلاقة القوية بين التغير في سعر صرف الدولار و التغير في أسعار السلع الإستراتيجية الدولية.

عملة الملاذ الآمن زمن الأزمات: يعد الدولار الأميركي من وجهة نظر المستثمرين بمثابة الملاذ الآمن؛ حيث يميل المستثمرون للفرار إلى الدولار الأميركي كعملة آمنة، رغم أن الولايات المتحدة هي مبعث الأزمة المالية التي مازال الاقتصاد العالمي يعاني من ارتداداتها، و مما يدل على ذلك أنه في أوج الركود الاقتصادي بالولايات المتحدة عام 2008 ارتفع الدولار بنسبة 4.3 أمام اليورو، وفي مقابل سلة من العملات الرئيسية ارتفع الدولار أيضا بنسبة 5.8. كذلك، يعكس هذا التفضيل السيولة غير العادية التي تتميز بها أسواق أدوات الدين الدولارية و من المعلوم أن السيولة هي أهم الخصائص التي يبحث عنها المستثمرون في أوقات الأزمات، فضلا عن ذلك فإن سندات الخزانة الأميركية تعد أهم الأصول المالية التي يتم التعامل عليها بين المستثمرين الدوليين والتي تتمتع بسمعة ممتازة في درجة استقرارها.

أداة استثمار في الأصول المالية الدولية: إن الدولار الأميركي يسانده كعملة احتياط أسواق متسعة و عميقة لأدوات دين و استثمار بالدولار الأميركي بصفة خاصة لا يزال يعد الدين الأميركي أكثر أدوات الدين أهمية في العالم، و أكثرها تداولا و من أعلاها تصنيفا و اعتمادية بين أدوات الدين على مستوى العالم.

الثقل السياسي و العسكري الأميركي: هناك عامل آخر يتميز به الدولار، و هو الثقل السياسي و العسكري للولايات المتحدة في العالم؛ فالتدخل الأميركي المتواصل في قضايا الشعوب و سياساتها، و التدخل العسكري خارج حدودها على غرار التدخل في أفغانستان عام 2001، و العراق عام 2003 ، أعطى الانطباع بأن الدولار لا يزال قوة كبيرة و ساهم بنشره بقوة في أنحاء العالم، و هو أحد مظاهر ما يسميه علماء السياسة ب "القوة الصلبة" و تكتب الدولة المصدرة لهذه العملة نفوذا جغرافيا و سياسيا، كما لا يمكن إغفال تعزيز الهيبة و المكانة التي ترتبط بالعملة الدولية و هو ما يسميه علماء السياسة ب "القوة الناعمة" و مثلما كتب (روبرت مونريك) إن القوى العظمى لدبها عملات عظمى و هذا ما لوحظ بعد أحداث 11 سبتمبر2001، التي لم تؤثر كثيرا في قيمة الدولار، بالنظر إلى ضخامة نتائجها السلبية على الاقتصاد الأميركي، و يعزى ذلك إلى اتخاذ واشنطن إجراءات مالية ونقدية معتمدة على المكانة التي يحتلها الدولار، ومن ورائه الاقتصاد الأميركي في العالم. ومما يؤكد ذلك أنه بالرغم من انخفاض قيمة الدولار الأميركي إلا أنه في نظر العديد من المستثمرين و المتعاملين الاقتصاديين، لا يزال يتمتع الدولار بالملاذ الآمن، نظرا لثقل الولايات المتحدة على الصعيد

العالمي اقتصاديا و سياسيا، وهو ما جاء على لسان الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما في خطابه أمام أعضاء مجموعة العشرين عام 2010.[1]

3 انعكاسات صعود اليوان على توازنات الاقتصاد العالمي و الأميركي:

ويشكل الصعود المتنامي للعملة الصينية عامل ضغط واضح على قيم تداول عملات النقد الرئيسية في العالم؛ حيث يشجع انتشار تداول العملة الصينية عالميا على تزايد معدلات الاستثمار في شراء الأصول المقومة باليوان للاستفادة من الزيادة المطردة في قيمته، و بما يؤدي إلى تراجع مواز في الاستثمارات المقومة بباقي العملات الرئيسية الأخرى. و قد شهدت عملية تدويل اليوان تسارعا خلال الفترة الماضية؛ إذ تشير بيانات بنك الشعب الصيني إلى أن القيمة الإجمالية لأعمال تسوية التجارة العابرة للحدود قد بلغت 4.8 تريليون يوان خلال 2025[2]، فيما استحوذت هونغ كونغ على ما نسبته 70 %من هذه القيمة، كما بدأت بعض البنوك المركزية في الدول النامية؛ مثل: الشيلي، و نيجيريا، و تايلاند، باستخدام اليوان في حوافظها للاحتياطي كوسيلة لتقليل الاعتماد على الدولار في ظل ما يشهده من عدم الاستقرار. ووفقا لبنك التسويات الدولية، فقد دخل اليوان قائمة أعلى العملات العشر الأكثر تبادلا في العالم: احتل سنة 2015 المرتبة الثامنة،[3] و بلغت حصته آنذاك حوالي 4 %من إجمالي حجم التداول العالمي.

و تتمثل انعكاسات هذا الصعود في إضافة المزيد من الضغوط النزولية على قيمة الدولار الأميركي و بما يعمل على زيادة معدلات التضخم في الولايات المتحدة نتيجة ارتفاع أسعار الواردات، كما يؤثر بالسلب على بيئة الاستثمار الأجنبي، و يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات الفائدة، و تهديد النمو في الاقتصاد الأميركي من خلال خفض أسعار الأسهم والسندات الأميركية، و بما يدخل الاقتصاد الأميركي في دائرة مفرغة من الأزمات. في الوقت نفسه، يؤثر هذا الصعود على باقي دول العالم؛ حيث إن انخفاض قيمة الدولار من شأنه أن يؤثر سلبا على احتياطات هذه الدول من نقد أجنبي بالدولار، فضلا عن تراجع قيمة السلع المصدرة للولايات المتحدة، بما يستدعي زيادة في أسعار تلك السلع من أجل الإبقاء على القوة الشرائية للصادرات، و بما قد يؤدي إلى إحداث تضخم في تلك الدول. و في إطار بعض المحاولات من جانب بعض الدول الآسيوية للإبقاء على مستويات صادراتها إلى الولايات المتحدة، سعت نحو التخلي التدريجي عن المكون الدولاري كعملة احتياطي نقدي. و تشهد الصين ضغوطا متزايدة من قبل الولايات المتحدة من أجل رفع قيمة عملتها، في إطار سعي واشنطن نحو تقليص عجز ميزانها التجاري؛ حيث إن الإبقاء على قيمة اليوان منخفضة من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في

---

[1] داي، مرجع سابق، ص:263 ، 265.

[2] Website CEIC Data, China Cross- border RMB Settlement : ODI, Access date :03/03/2026, At : 22 :00 https://www.ceicdata.com

[3] موقع الجزيرة، توصية بإدراج اليوان في سلة عملات النقد الدولي، 2015/11/14، تاريخ الاطلاع: 2026/03/03، على الساعة: 22:20 https://www.aljazeera.net

ميزان المبادلات بين البلدين لصالح الصين. و الجدير بالذكر، أن فائض الميزان التجاري بين الولايات المتحدة و الصين بلغ نحو 365.7 مليار دولار خلال سنة 2015 لصالح الصين. من ناحيتها، ترفض الحكومة الصينية الاستجابة لتلك الضغوط، مؤكدة أن رفع قيمة اليوان لن يؤدي إلى حل الأزمة التي يعاني منها الميزان التجاري الأميركي. كما أن الإبقاء على سعر صرف العملة الصينية عند مستواها المنخفض مقارنة بالعملة الأميركية، من شأنه إعطاء فرصة للحكومة من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني، و تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي.[1]

الجدول رقم (04): معدل التضخم في الاقتصاد الصيني خلال الفترة:2015-2025.[2]

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025 –Q2
معدل التضخم %	1.44	2	1.59	2.07	2.9	2.42	0.98	1.97	0.23	0.22	0.10

تحليل تطور المؤشرات الواردة في الجدول:

شهد معدل التضخم في الاقتصاد الصيني خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية الربع الثاني من سنة 2025 مسارا يتسم بالاعتدال النسبي و التحكم المؤسسي؛ حيث تراوح بين مستويات متوسطة قبل أن يتجه تدريجيا نحو الانخفاض الحاد في السنوات الأخيرة. ففي المرحلة الممتدة من 2015 إلى 2019، ظل التضخم ضمن نطاق يتراوح بين 1.44% و 2.9%، و هو ما يعكس استقرارا في الأسعار و توازنا نسبيا بين العرض و الطلب، مدعوما بنمو اقتصادي متماسك و فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط السيولة. و قد بلغت الذروة سنة 2019 بنسبة 2.9% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية و تحسن الطلب الداخلي، دون أن يشكل ذلك ضغطا تضخميا مفرطا. و مع تفشي جائحة كوفيد-19 سنة 2020، سجل التضخم 2.42% متأثرا باضطرابات سلاسل الإمداد و ارتفاع تكاليف بعض السلع، غير أن الاتجاه تغير سريعا في 2021 لينخفض إلى 0.98% بفعل تراجع الطلب المحلي و سياسات الإغراق الصارمة، ما عكس انتقال الاقتصاد من صدمة عرض إلى ضعف في الطلب.وفي سنة 2022 ارتفع التضخم نسبيا إلى 1.97% متأثرا بارتفاع أسعار الطاقة عالميا، إلا أنه بقي ضمن مستويات معتدلة مقارنة بالاقتصادات الغربية، وهو ما يعكس خصوصية البنية الاقتصادية الصينية و اعتمادها على تدخلات موجهة بدل التحفيز النقدي الواسع. غير أن الفترة الممتدة من 2023 إلى الربع الثاني من 2025 كشفت عن تراجع ملحوظ في معدلات التضخم إلى حدود قريبة من الصفر(0.23 في 2023، 0.22 في 2024، و 0.10 في الربع الثاني من

[1] داي، مرجع سابق، ص:283، 284.
[2] طويل، مرجع سابق، ص:308.

2025)، مما يدل على تصاعد الضغوط الانكماشية المرتبطة بضعف الاستهلاك، وأزمة القطاع العقاري، وتباطؤ الصادرات، وارتفاع الميل إلى الادخار بدافع الحذر. ويعكس هذا المسار تحول الإشكالية الاقتصادية من التحكم في التضخم إلى مواجهة مخاطر الانكماش؛ إذ إن استمرار انخفاض الأسعار قد يؤدي إلى تأجيل الاستهلاك والاستثمار وزيادة العبء الحقيقي للديون، وهو ما يفرض على السلطات النقدية و المالية تبني سياسات تحفيزية مدروسة لإعادة تنشيط الطلب الداخلي و تحقيق توازن مستدام بين النمو واستقرار الأسعار في ظل بيئة دولية تتسم بعدم اليقين والتوترات الجيوسياسية.

الجدول رقم(05):تطور سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأميركي خلال الفترة (2015-2025)

السنة	متوسط سعر الصرف (CNY) لكل 1 (USD)
2015	6.28
2016	6.65
2017	6.75
2018	6.62
2019	6.91
2020	6.90
2021	6.45
2022	6.73
2023	7.07
2024	7.20
2025	7.29

المصدر:البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي(FRED)، تم الاطلاع بتاريخ:2026/02/28 على الساعة:23:05 ، متوفر على الرابط: https://www.federalreserve.gov

يُظهر الجدول تتبع تطور متوسط سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأميركي خلال الفترة الممتدة من2015 إلى 2025 مسارا ديناميكيا يعكس التحولات البنيوية في الاقتصاد الصيني من جهة، والتغيرات في البيئة النقدية و المالية الدولية من جهة أخرى. ففي سنة 2015، بلغ متوسط سعر الصرف نحو 6.28 يوان لكل دولار، وهو مستوى يعكس مرحلة كان فيها اليوان يحافظ نسبيا على درجة من القوة و الاستقرار مقارنة بالسنوات اللاحقة. غير أن هذا الاستقرار كان هشا في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني و تراجع وتيرة الصادرات، ما دفع السلطات النقدية إلى اعتماد قدر أكبر من المرونة في إدارة سعر الصرف، خاصة بعد إصلاحات آلية تحديد السعر المرجعي في منتصف 2015. أما في سنة 2016، ارتفع متوسط السعر إلى حوالي 6.65 يوان للدولار، وهو ما يعني تراجعا ملموسا في قيمة العملة الصينية. و يمكن تفسير هذا التراجع في سياق ضغوط خروج رؤوس الأموال،

وتباطؤ الاستثمار الداخلي، إضافة إلى قوة الدولار الأميركي المدعومة بتوجهات أكثر تشددا في السياسة النقدية الأميركية. يعكس هذا التحول بداية مرحلة اتسمت بتذبذب أكبر في سعر الصرف؛ حيث لم يعد الهدف الرئيس هو تثبيت العملة بقدر ما أصبح تحقيق توازن بين الاستقرار الداخلي والحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات.

خلال 2017 و2018 استقر متوسط السعر في حدود 6.7 يوان تقريبا مع تباينات طفيفة بين السنتين، و هو ما يشير إلى فترة من التوازن النسبي رغم تصاعد التوترات التجارية بين الصين و الولايات المتحدة. و رغم أن الحرب التجارية بدأت تفرض تعريفات جمركية متبادلة؛ فإن أثرها على المتوسط السنوي لسعر الصرف كان تدريجيا؛ إذ تدخلت السلطات الصينية لتفادي تقلبات حادة قد تزعزع الثقة في الأسواق المالية. هذا السلوك يعكس طبيعة نظام التعويم المدار الذي يسمح بتعديل تدريجي للعملة دون تركها لتقلبات السوق الكاملة.

في 2019 و 2020ظهرت انعكاسات أكثر وضوحا للتوترات التجارية و للاضطرابات العالمية الناتجة عن جائحة كوفيد-19؛ حيث اقترب متوسط السعر من حدود 6.9 يوان للدولار. و قد أسهمت حالة عدم اليقين العالمية في تعزيز الطلب على الدولار كملاذ آمن، مما أدى إلى ضغوط إضافية على اليوان. غير أن هذه المرحلة لم تكن أحادية الاتجاه ؛ إذ اتسمت بتقلبات دورية تعكس تفاعل الأسواق مع الأخبار المتعلقة بالمفاوضات التجارية و التدابير التحفيزية. و بحلول سنة 2021، شكلت نقطة تحول نسبية؛ إذ انخفض المتوسط إلى حوالي 6.45 يوان، ما يدل على تحسن ملحوظ في قيمة العملة الصينية. و يمكن تفسير هذا التطور بانتعاش الصادرات الصينية بعد الجائحة، و استفادة الاقتصاد الصيني من تعافي الطلب العالمي على السلع الصناعية، إضافة إلى فروق معدلات الفائدة التي جذبت تدفقات رأسمالية نحو السوق الصينية. هذا التحسن أبرز قدرة الاقتصاد الصيني على استعادة التوازن بسرعة نسبية مقارنة ببعض الاقتصادات الكبرى.

غير أن الاتجاه عاد إلى الارتفاع التدريجي في 2022 و 2023 و 2024 ليصل إلى ما يفوق 7 يوان للدولار، ثم يقترب من 7.3 في 2025 ، و هو ما يعكس تراجعا متجددا في قيمة اليوان. و يرتبط هذا المسار بعدة عوامل؛ من بينها استمرار تشديد السياسة النقدية الأميركية، و تباطؤ نسبي في النمو الصيني، إضافة إلى التحولات الجيوسياسية التي أعادت تشكيل تدفقات الاستثمار العالمي. كما أن اتساع فجوة أسعار الفائدة بين واشنطن و بكين عزز من جاذبية الأصول المقومة بالدولار، ما ساهم في الضغط على العملة الصينية.

و عليه؛ فإن قراءة الجدول عبر هذا الأفق الزمني لا تقتصر على رصد أرقام متتالية، بل تكشف عن علاقة جدلية بين السياسة النقدية، و التنافس التجاري، و التحولات الجيوسياسية، و دور الدولار كعملة احتياط عالمية. فكل حركة في سعر الصرف تمثل في جوهرها انعكاسا لتوازنات أعمق داخل الاقتصاد الصيني و داخل النظام المالي الدولي، ما يجعل دراسة هذا

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

التطور مدخلا أساسيا لفهم طبيعة التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة خلال العقد الأخير.

ثانيا: المؤسسات المالية الدولية و ساحات النفوذ:

في ظل التنافس الاقتصادي المستمر بين واشنطن و بكين، برزت أهمية المؤسسات المالية الدولية كأدوات رئيسية لنشر النفوذ الاقتصادي و السياسي على الساحة العالمية. تشكل هذه المؤسسات، بما فيها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ...، ساحات نفوذ تتحكم من خلالها الدول الكبرى في تدفقات رؤوس الأموال، و تفرض قواعد التمويل و الاستثمار، وتؤثر على إستراتيجيات التنمية للدول الأخرى. و يعكس هذا التنافس مدى تحول النظام الدولي نحو إعادة تشكيل قوى الهيمنة الاقتصادية؛ حيث تسعى الصين لتعزيز حضورها المالي و النقدي عبر مجموعة من الأدوات، في حين تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على مركزها التقليدي من خلال أدوات النفوذ المالي و السياسات النقدية العالمية، ما يجعل المؤسسات المالية الدولية منصة محورية لتقاطع المصالح وصراع النفوذ بين القوتين.

1 المؤسسات المالية الدولية كإطار لإعادة تشكيل ميزان القوة النقدية:

1.1 المؤسسات المالية الدولية ذات الثقل الأميركي:

صندوق النقد الدولي: يشكل نظام بريتن وودز الذي أقر سنة 1944 نقطة تحول مفصلية في تاريخ الاقتصاد السياسي الدولي؛ إذ أرسى قواعد نظام نقدي يقوم على مؤسسات متعددة الأطراف يتصدرها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، غير أن الطابع المؤسسي الظاهري لهذا النظام لم يحجب البعد البنيوي المرتبط بإعادة إنتاج توازنات القوة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، و في مقدمتها الصعود الأميركي بوصفه مركز الثقل المالي و النقدي العالمي. فمن خلال اعتماد نظام الحصص كأساس لتحديد القوة التصويتية داخل الصندوق، ارتبط النفوذ المؤسسي بالحجم الاقتصادي و المساهمة المالية، و هو ما منح الولايات المتحدة موقعا استثنائيا مكنها من الاحتفاظ بحق النقض الفعلي على القرارات الجوهرية التي تتطلب أغلبية معززة ، الأمر الذي كرس اختلالا هيكليا في عملية صنع القرار داخل المؤسسة. و بذلك، لم يكن توزيع السلطة داخل الصندوق انعكاسا محايدا لمؤشرات اقتصادية فحسب، بل تجسيدا لبنية هرمية في النظام الدولي تجعل من القوة الاقتصادية مدخلا للهيمنة المؤسسية.

و قد تعمق هذا البعد الهيمني مع تطور دور الصندوق من آلية لضمان استقرار أسعار الصرف و تمويل اختلالات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل إلى فاعل مركزي في توجيه السياسات الاقتصادية للدول المقترضة، خاصة منذ أزمة المديونية في ثمانينيات القرن الماضي؛ حيث ارتبطت برامج الإقراض بما عرف ببرامج التثبيت و التكييف الهيكلي. فالشروط المصاحبة للقروض – من تقليص الإنفاق العام، و تحرير الأسعار، و تعويم العملة، و خصخصة المؤسسات العمومية، و تحرير الحساب الرأسمالي- لم تكن مجرد توصيات تقنية لضبط الاختلالات الكلية، بل شكلت إطارا معياريا لإعادة هندسة الاقتصادات الوطنية وفق

منطق السوق المفتوحة و الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. و بهذا المعنى، تحول التمويل إلى أداة انضباط بنيوي تعاد من خلالها صياغة أولويات السياسات العمومية بما يتلاءم مع متطلبات الاستقرار المالي الدولي كما تعرفه القوى المهيمنة على النظام.[1]

و في سياق مواز، أسهمت هذه الآليات في تكريس مركزية الدولار داخل النظام النقدي الدولي حتى بعد انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة سنة 1971؛ إذ ظل الدولار العملة المرجعية في الاحتياطات الدولية، و تسعير السلع الإستراتيجية، و تسوية المبادلات المالية، و هو ما عزز ما يعرف ب"الامتياز الباهظ" الذي تتمتع به الولايات المتحدة. فالثقة المؤسسية التي توفرها مؤسسات بريتن وودز، إلى جانب عمق الأسواق المالية الأميركية، أعادت إنتاج الطلب العالمي على الأصول المقومة بالدولار، مما مكن واشنطن من تمويل عجزها الخارجي بكلفة منخفضة نسبيا. و في هذا الإطار، يتداخل الدور الفني للصندوق في إدارة الأزمات مع البعد الجيوسياسي المرتبط بالحفاظ على استقرار نظام نقدي يتمحور حول العملة الأميركية، بما يعكس تلازما بين الاستقرار المالي و الهيمنة النقدية.

و عليه، فإن قراءة دور مؤسسات بريتن وودز، و على رأسها صندوق النقد، في إطار التنافس الاقتصادي الدولي لا ينبغي أن تنحصر في بعدها الوظيفي المرتبط بتقديم القروض و المشورة الفنية، بل ينبغي تحليلها ضمن منطق أوسع لإعادة إنتاج البنية الهرمية للنظام الدولي؛ حيث تُستخدم القواعد المالية و آليات التصويت و شروط الإقراض كأدوات لإعادة توزيع الموارد و السلطة بما ينسجم مع مصالح القوى الكبرى. فهذه المؤسسات، رغم خطابها القائم على الحياد و التعددية، تمثل في العمق فضاءات للصراع على النفوذ، تتقاطع فيها اعتبارات الاستقرار الكلي مع رهانات الجيوسياسة، و تتجسد من خلالها ديناميات الهيمنة النقدية التي تشكل أحد الأعمدة الأساسية لإعادة تشكيل النظام الدولي المعاصر.[2]

البنك الدولي: يكتسب دور البنك الدولي دلالة إستراتيجية تتجاوز طابعه التنموي الظاهر، ليغدو أحد ميادين إعادة تشكيل النفوذ داخل النظام الاقتصادي الدولي. فتمويل التنمية الذي يقدمه البنك لا يُفهم فقط بوصفه أداة لدعم البنى التحتية أو تخفيف الفقر، بل باعتباره آلية لإعادة إنتاج نموذج اقتصادي معياري يستند إلى مبادئ اقتصاد السوق، و الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، و تعزيز الإطار المؤسسي الليبرالي، و هي مرتكزات تتقاطع تاريخيا مع الرؤية الأميركية لإدارة الاقتصاد العالمي. و في المقابل، و مع صعود الصين كممول بديل عبر مؤسساتها و صناديقها التنموية، برزت منافسة غير مباشرة حول أنماط التمويل و شروطه و فلسفته؛ إذ تميل المقاربة الصينية إلى التركيز على البنية التحتية و الاستثمار المادي دون اشتراطات سياسية أو هيكلية معلنة، ما يمنح الدول النامية هامشا تفاوضيا أوسع

وليد بعداش، صندوق النقد الدولي و التوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر – مصر، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص: مالية و اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2015/2014، ص: 3-4. [1]

المرجع نفسه، ص: 27.[2]

و يقلل من كلفة الامتثال المؤسسي. ضمن هذا السياق، يصبح توجيه السياسات الاقتصادية في الدول النامية ساحة تنافس ناعم؛ حيث تتجاذبها نماذج مختلفة للتنمية: نموذج مشروط يربط التمويل بإصلاحات هيكلية تتعلق بالحوكمة و إدارة المالية العامة، و نموذج يركز على السرعة التنفيذية و تعظيم العائدات الإنتاجية. كما يتجلى البعد السياسي للتمويل في مسألة المشروطية، التي قد تؤثر في أولويات الإنفاق، و سياسات الدعم، و إدارة الدين، بما يعيد ترتيب التوازنات الداخلية للدول المقترضة و يؤثر في تموضعها الخارجي. و من ثم، فإن المؤسسات المالية الدولية، و في مقدمتها البنك الدولي، لا تعمل في فراغ تقني محايد، بل تتحرك داخل بيئة تنافسية تعكس تحولات القوة في الاقتصاد العالمي؛ حيث يشكل تمويل التنمية إحدى أدوات الصراع البنيوي على صياغة قواعد النظام الدولي الجديد و تحديد معاييره المرجعية.[1]

جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT): تمثل SWIFT إحدى أبرز الأدوات البنيوية التي تكشف كيف تتحول البنية التقنية للتمويل العالمي إلى أداة نفوذ جيو-اقتصادي. فعلى الرغم من أن هذا النظام يُعرّف رسميا بوصفه تعاونية دولية مقرها بلجيكا تُعنى بتوفير بنية تحتية آمنة لتبادل الرسائل المالية بين المؤسسات المصرفية، إلا أن تمركزه التاريخي ضمن الفضاء المالي الغربي، و اعتماده الواسع على الدولار الأميركي في عمليات التسوية العابرة للحدود، جعلاه جزءًا لا يتجزأ من منظومة الهيمنة المالية الأميركية. فبفضل الترابط الوثيق بين نظام سويفت و النظام المصرفي الأميركي، و لاسيما من خلال دور الاحتياطي الفيدرالي و البنوك المراسلة في نيويورك في تصفية المدفوعات بالدولار، أصبح بالإمكان توظيف هذا النظام في سياق العقوبات المالية؛ حيث يشكل استبعاد أي دولة أو مؤسسة من سويفت أداة ضغط فعالة تؤدي عمليا إلى عزلها عن جزء كبير من النظام المالي العالمي. و من ثم، فإن احتكار التسوية الدولية بالدولار، المقترن بالمركزية المؤسسية لشبكات الدفع، يمنح الولايات المتحدة قدرة استثنائية على تحويل أدوات مالية تقنية إلى وسائل ردع جيوسياسي، و هو ما برز في حالات متعددة من العقوبات الثانوية التي تمتد آثارها خارج الإقليم الأميركي بفعل الطابع العابر للحدود للدولار.

و من جهة أخرى، تنظر الصين إلى هذه البنية بوصفها مكمن هشاشة إستراتيجية في ظل تصاعد التوترات مع واشنطن؛ إذ إن اعتمادها الكبير على سويفت و على منظومة التسوية بالدولار يعرّضها نظريا لمخاطر التقييد أو العزل المالي. لذلك، سعت بكين إلى تقليص هذا الاعتماد عبر تعزيز تدويل عملتها و تطوير أنظمة بديلة لتسوية المدفوعات العابرة للحدود، بما يسمح بتوسيع استخدام اليوان في التجارة و الاستثمار الدوليين. غير أن هذا المسار لا يقتصر على بعد تقني، بل يعكس سعيا لإعادة توزيع مراكز القوة داخل النظام المالي الدولي، عبر خلق فضاءات دفع موازية تقلل من قدرة الولايات المتحدة على توظيف البنية المؤسسية

[1] سهيل أحمد فضل حوامده، البنك الدولي و أثره على الأزمة المالية، مجلة الدراسات الأكاديمية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية التابعة ل جامعة فاتح سلطان محمد، 2016، ص: 106- 107.

القائمة كأداة ضغط. و بالتالي، فإن التنافس حول سويفت و احتكار التسوية بالدولار لا يُفهم فقط باعتباره تنافسا نقديا أو مصرفيا، بل بوصفه صراعا حول قواعد الحوكمة المالية العالمية و حول من يمتلك القدرة على تعريف "الاندماج" و "الإقصاء" دخل النظام الاقتصادي الدولي، الأمر الذي يضع المؤسسات المالية و البنى التحتية في قلب معادلة إعادة تشكيل موازين القوة في النظام الدولي المعاصر.[1]

1.2 المؤسسات البديلة و تعزيز الحضور الصيني:

البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية: يشكل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية أحد أبرز تجليات التحول البنيوي في موازين القوة داخل النظام المالي الدولي؛ حيث برز تأسيسه سنة 2015 بمبادرة صينية في سياق سعي بكين إلى إعادة صياغة قواعد التمويل التنموي العالمي و تقليص الهيمنة الغربية المتجذرة منذ مؤتمر بريتن وودز الذي أرسى أسس النظام النقدي الدولي المعاصر و أنشأ مؤسسات محورية مثل صندوق النقد و البنك الدولي. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ارتبطت عملية تمويل التنمية في الجنوب العالمي بشروط هيكلية ذات طابع ليبرالي ارتكزت على برامج التكييف الهيكلي، و الانضباط المالي، و إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية وفق مقاربات السوق الحر، و هو ما اعتبرته قوى صاعدة و على رأسها الصين ، تعبيرا عن اختلال تمثيلي في بنية الحوكمة الاقتصادية العالمية يعكس موازين قوة تعود إلى منتصف القرن العشرين أكثر مما يعكس التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي. في هذا السياق، يمكن فهم البنك الآسيوي كأداة إستراتيجية ضمن مقاربة صينية أوسع تهدف إلى بناء مؤسسات موازية أو مكملة للنظام القائم، بما يسمح بإعادة توزيع النفوذ داخل فضاء التمويل الدولي دون الدخول في قطيعة كلية مع المؤسسات التقليدية.

يتميز هذا البنك بتركيزه القطاعي الواضح على تمويل مشاريع البنية التحتية، و هي فجوة تمويلية ضخمة تعاني منها آسيا و العديد من بلدان الجنوب؛ حيث تقدر الاحتياجات بتريليونات الدولارات سنويا في مجالات النقل و الطاقة و المياه و الاتصالات. من خلال تعبئة رأسمال كبير و مشاركة عدد واسع من الدول الأعضاء من آسيا و أوروبا و أفريقيا، استطاعت الصين أن تقدم المؤسسة في صورة متعددة الأطراف و ليست أداة وطنية صرفة، رغم احتفاظها بثقل تصويتي يمنحها نفوذا فعليا في توجيه السياسات العامة للبنك. و يكتسب هذا المعطى أهميته في مجال التنافس الاقتصادي مع الولايات المتحدة؛ إذ امتنعت واشنطن في البداية عن الانضمام إلى البنك و شجعت حلفاءها على الحذر منه، تخوفا من تحوله إلى منصة مؤسسية تعزز المعايير الصينية في التمويل و تقلص من قدرة المؤسسات الغربية على فرض أجندتها الاقتصادية و السياسية.

إن البعد التنافسي لا يتجلى فقط في إنشاء مؤسسة جديدة، بل في طبيعة الفلسفة التمويلية التي تتبناها؛ إذ تطرح الصين من خلال البنك نموذجا يقوم على أولوية التنمية المادية و البنية

[1] Marco Cipriani, Linda S.Goldberg.” Gabreele La Spada, Financial Sanctions, SWIFT, and the Architecture of the International Payments System”, Federal Reserve Bank of New York Staff Reports, no. 1047, (January 2023),19- 27.

التحتية باعتبارها شرطا مسبقا للنمو، مع تقليص مستوى الشروط السياسية المرتبطة بالحكم الرشيد أو الإصلاحات الليبرالية العميقة التي لطالما رافقت قروض مؤسسات بريتن وودز. و بهذا المعنى، يقدم البنك الآسيوي كبديل جزئي، لا من حيث الحجم الكلي للتمويل فحسب، بل من حيث المنهجية أيضا؛ إذ يركز على تمويل المشاريع الإنتاجية طويلة الأجل، و يعتمد مقاربة أكثر مرونة في التفاوض مع الدول المقترضة، ما يمنح هذه الأخيرة هامشا أوسع في رسم سياساتها التنموية. غير أن هذا "التحرر من الشروط الغربية" لا يعني غياب الاعتبارات الاقتصادية أو معايير الاستدامة، بل يعكس اختلافا في ترتيب الأولويات و في فهم العلاقة بين السيادة الوطنية و متطلبات الإصلاح.[1]

و ضمن التنافس الأميركي الصيني، يتجاوز دور البنك البعد التنموي ليأخذ طابعا جيو-اقتصاديا واضحا؛ إذ يشكل رافعة مالية داعمة لمبادرات صينية أوسع تسعى إلى تعزيز الترابط الإقليمي و إعادة توجيه شبكات التجارة و الاستثمار نحو فضاءات تتصدر فيها الصين موقع القلب. فتمويل الموانئ و السكك الحديدية و شبكات الطاقة لا يُقرأ فقط كاستجابة لحاجات تنموية، بل كجزء من إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية بما يعزز اندماج الاقتصادات الشريكة في دوائر التفاعل مع الاقتصاد الصيني. و من ثم، يصبح البنك أداة لإعادة توزيع الاعتماد المتبادل العالمي، بما يقلص نسبيا من مركزية الولايات المتحدة في سلاسل التمويل و التسوية الدولية. و في المقابل، دفعت هذه الديناميكية واشنطن إلى إعادة تفعيل أدواتها الخاصة في تمويل التنمية و البنية التحتية عبر مبادرات و شراكات بديلة، في محاولة للحفاظ على نفوذها التقليدي و منع تشكل فضاء تمويلي مواز يضعف من قدرتها على التأثير.

و على المستوى البنيوي، يعكس صعود البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية تحولا في طبيعة التعددية الدولية من تعددية تقودها قوة مهيمنة إلى تعددية تنافسية تتعايش فيها مؤسسات متوازية ذات رؤى مختلفة للحكم الاقتصادي العالمي. فبدل أن تقتصر المنافسة على أدوات السوق أو السياسات التجارية، انتقلت إلى حقل صناعة القواعد و المعايير و المؤسسات؛ حيث تسعى الصين إلى ترسيخ شرعيتها كقوة مؤسسة للنظام لا مجرد مستفيدة منه. و يؤشر ذلك إلى انتقال مركز الثقل من جدل "الاندماج في النظام القائم" إلى جدل "إعادة تشكيل النظام من الداخل و الخارج معا" ، عبر الجمع بين الانخراط في مؤسسات بريتن وودز و العمل بالتوازي على بناء أطر بديلة. و على هذا الأساس، فإن البنك الآسيوي لا يمثل قطيعة ثورية مع النظام المالي الدولي، بل يعكس عملية تراكمية لإعادة توزيع السلطة داخل هذا النظام، في إطار تنافس اقتصادي و إستراتيجي أوسع بين الصين

[1] موقع الجزيرة ، البنك الآسيوي للتنمية/ موسوعة، 2016/03/27، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/03/06، على الساعة: 22:48 https://www.aljazeera.net

و الولايات المتحدة حول من يمتلك القدرة على تحديد قواعد التمويل و التنمية في القرن الحادي و العشرين.[1]

بنك التنمية الجديد: يمثل بنك التنمية الجديد أحد أبرز التجليات المؤسسية لتحول التوازنات في الاقتصاد السياسي الدولي خلال العقد الأخير، إذ لم يأت تأسيسه سنة 2014 كمبادرة تمويلية تقليدية فحسب، بل كإطار إستراتيجي يعكس إرادة دول "البريكس" في إعادة هندسة قواعد الحوكمة المالية العالمية التي ظلت منذ اتفاقيات بريتن وودز خاضعة بدرجة كبيرة لنفوذ الولايات المتحدة و حلفائها الغربيين. فالبنك، الذي أنشئ برأسمال مصرّح به يبلغ 100 مليار دولار و رأسمال مدفوع موزع بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين، تبنى نموذج حوكمة يقوم على مبدأ المساواة النسبية في التصويت بين الدول الخمس، و هو ما يشكل تباينا مؤسسيا واضحا مع هياكل التصويت في مؤسسات كصندوق النقد؛ حيث ترتبط القوة التصويتية بحجم الحصص الاقتصادية، بما يمنح الولايات المتحدة موقعا مهيمنا. و من هذه الزاوية، فإن البنك لا يقتصر على كونه قناة تمويل للبنية التحتية و التنمية المستدامة، بل يعد أداة لإعادة توزيع النفوذ المالي عالميا، بما يتماشى مع صعود الاقتصادات الناشئة، و على رأسها الصين.

اقتصاديا، يمكن قراءة دور البنك ضمن ثلاث دوائر مترابطة؛ متمثلة في دائرة تعبئة الموارد المالية البديلة ، و دائرة تعزيز التمويل بالعملات المحلية، و دائرة تقليص الاعتماد البنيوي على الدولار الأميركي. فمنذ بدء عملياته في 2016، مول البنك عشرات المشاريع في مجالات الطاقة المتجددة، النقل، المياه، التحول الحضري، بقيمة إجمالية تجاوزت عشرات المليارات من الدولارات، و هو رقم لا يقارن بحجم محفظة البنك الدولي، لكنه يكتسب أهمية رمزية و إستراتيجية بوصفه نواة لنظام تمويلي مواز. غير أن الأهمية الأكبر تكمن في توجهه المعلن نحو رفع نسبة التمويل بالعملات المحلية لتصل إلى نحو 30% من إجمالي محفظته، و هو ما يمثل تحولا نوعيا في فلسفة الإقراض متعدد الأطراف. فالتمويل بالعملات المحلية يخفف مخاطر سعر الصرف التي تتحملها الدول مقترضة عند الاقتراض بالدولار، و يقلل الحاجة إلى تراكم احتياطيات دولارية كبيرة، كما يعزز عمق الأسواق المالية المحلية عبر إرصاد سندات بالعملات الوطنية داخل أسواق الدول الأعضاء.

و على هذا الأساس، يبرز البعد الصيني بوضوح؛ إذ تنظر بكين إلى البنك كرافعة إضافية ضمن إستراتيجية تدويل اليوان، إلى جانب اتفاقيات مبادلة العملات الثنائية، و إدراج اليوان ضمن سلة حقوق السحب الخاصة، و توسيع استخدامه في تسوية التجارة. فتعزيز الإقراض باليوان داخل إطار متعدد الأطراف يمنح العملة الصينية شرعية مؤسسية و يرسخ حضورها في المحافظ الاستثمارية الدولية، دون أن يقدم الأمر في صيغة صراع مباشر مع

أندرو شينغ، شياو قنغ، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية و الحكومة العالمية، موقع Project Syndicate، https://www.project-syndicate.org ، 27.04.2015، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/03/06، على الساعة 23:08، [1]

الدولار، بل ضمن خطاب "تنويع المخاطر" و "تعددية النظام النقدي". غير أن هذا التوجه يحمل في جوهره أبعادا تنافسية واضحة؛ إذ إن تقليص الاعتماد على الدولار في التمويل التنموي يقلل تدريجيا من الطلب العالمي عليه، و هو ما قد يؤثر – و لو على المدى البعيد- في الامتيازات البنيوية التي تستمدها واشنطن من عملتها كعملة احتياط عالمية، بما في ذلك انخفاض كلفة الاقتراض الخارجي و فعالية أدوات العقوبات المالية.[1]

من زاوية الاقتصاد السياسي، يعكس البنك أيضا سعي دول البريكس إلى بناء "سيادة مالية جماعية" في مواجهة ما تعتبره تسييسا للأدوات المالية الغربية، خاصة في ظل تصاعد استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية الأميركية. فإتاحة التمويل عبر مؤسسة لا تخضع لنفوذ غربي مباشر يمنح الدول المقترضة هامشا أوسع للمناورة الإستراتيجية، و يحد من قابلية تعرضها للضغوط المرتبطة بشروط الحوكمة أو الإصلاحات الهيكلية ذات الطابع الليبرالي التقليدي. و مع ذلك، فإن البنك لا يعمل في فراغ؛ إذ ما يزال يعتمد جزئيا على الأسواق المالية العالمية المقومة بالدولار لتمويل جزء من إصداراته، كما يتأثر بتقلبات التصنيفات الائتمانية الدولية، ما يعكس استمرار تشابكه مع البنية المالية العالمية القائمة، حتى و هو يسعى إلى تعديلها.

أما على مستوى المقارنة الكمية، فإن الفارق بين قدرات البنك و المؤسسات الغربية ما يزال كبيرا من حيث حجم الأصول، و انتشار العمليات، و شبكات الخبرة الفنية، غير أن القيمة الإستراتيجية لبنك التنمية الجديد تكمن في كونه نموذجا قابلا للتوسع، خاصة بعد انضمام أعضاء جدد من خارج الدائرة المؤسسة، بما يعزز طابعه العابر للأقاليم. و إذا ما نجح في رفع نسبة الإقراض بالعملات المحلية، و تطوير أدوات تسوية مالية بينية مستقلة عن البنى الغربية، فإنه قد يسهم تدريجيا في تشكل نظام نقدي أكثر تعددية، تتقاسم فيه عدة عملات – و ليس الدولار وحده- وظائف الاحتياط و التسوية و التمويل. و عليه، فإن البنك يشكل في محور التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة ركيزة مؤسسية ضمن معركة أوسع تدور حول من يملك القدرة على صياغة قواعد التمويل الدولي، و تحديد شروط النفاذ إلى رأس المال، و التحكم في مفاصل السيولة العالمية، و هي معركة لا تُحسم بالأرقام الحالية فحسب، بل بالمسارات التراكمية طويلة الأمد لإعادة توزيع القوة في النظام الدولي.[2]

بنك الشعب الصيني: يشكل بنك الشعب الصيني فاعلا محوريا في الإستراتيجية النقدية للصين ضمن سياق التنافس الاقتصادي و المالي مع الولايات المتحدة؛ إذ لا يقتصر دوره على إدارة السياسة النقدية الداخلية، بل يمتد ليؤدي وظيفة جيو-اقتصادية ترتبط بإعادة تشكيل البنية المؤسسية للنظام النقدي الدولي. فمنذ الأزمة المالية العالمية 2008، تبنى البنك مسارا تدريجيا

---

[1] شيماء خليل محمد، رشا عطوة عبد الحكيم، ريمان أحمد عبد العال،أثر توسيع عضوية مجموعة البريكس على توازن القوى العالمية ، المجلد:16، العدد:01، جانفي 2025، ص:3679.

[2] موقع الجزيرة ، بنك التنمية الجديد لبريكس يبدأ عملياته بشنغهاي، 2015/07/21، تم الاطلاع: 2026/03/08 على الساعة 23:19https://www.aljazeera.net

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

يهدف إلى تقليص الاعتماد الهيكلي على الدولار الأميركي و تعزيز مكانة اليوان في التجارة و التمويل الدوليين، و ذلك عبر حزمة أدوات مترابطة تشمل اتفاقيات مبادلة العملات (Swap Agreements) ، توسيع نطاق التسويات الثنائية باليوان، وتطوير أنظمة دفع بديلة عن البنى المالية ذات الثقل الأميركي. تندرج هذه الأدوات ضمن رؤية إستراتيجية أوسع تسعى إلى تحصين الاقتصاد الصيني من تقلبات النظام الدولاري و من قابلية تعرضه للضغوط أوالعقوبات المالية الغربية، و في الوقت نفسه تعزيز موقع الصين كمصدّر لرأس المال ومحدّد لقواعد السيولة الإقليمية و الدولية.

تعد اتفاقيات المبادلة الثنائية للعملات إحدى أبرز أدوات بنك الشعب الصيني في هذا الإطار؛ إذ أبرم البنك منذ 2009 عشرات الاتفاقيات مع بنوك مركزية في آسيا و أفريقيا و أميركا اللاتينية و أوروبا، تتيح تبادل اليوان بالعملات المحلية للطرف المقابل محددة و لفترات زمنية متفق عليها. وتؤدي هذه الاتفاقيات وظيفتين أساسيتين هما:

أولا: توفير سيولة باليوان للشركاء التجاريين للصين بما يمكنهم من تسوية وارداتهم وصادراتهم دون المرور بالدولار .

ثانيا: تعزيز الثقة المؤسسية في اليوان كعملة قابلة للاستخدام في المعاملات العابرة للحدود.

ومن منظور الاقتصاد السياسي، تمثل هذه الشبكة من خطوط المبادلة بنية تحتية نقدية موازية تعيد توزيع مراكز الاعتماد النقدي؛ إذ تمنح الدول المرتبطة بالصين إمكانية النفاذ إلى سيولة بديلة خارج النظام المالي الغربي. و رغم أن الحجم الإجمالي لهذه الاتفاقيات لا يضاهي بعد شبكة المقايضات التي يديرها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، فإنها تعكس تحولا نوعيا في سلوك بنك مركزي لدولة نامية سابقا إلى مصدر للسيولة الدولية.

ويتكامل ذلك مع سياسة توسع التسويات التجارية الثنائية باليوان؛ حيث شجع بنك الشعب الصيني المؤسسات المالية و الشركات الكبرى على اعتماد العملة الوطنية في فواتير التجارة، لاسيما في قطاعات الطاقة و المواد الأولية و التكنولوجيا. و قد ساهم هذا التوجه في رفع حصة اليوان تدريجيا في المدفوعات الدولية و الاحتياطيات الأجنبية لبعض الدول، خاصة تلك المنخرطة بعمق في العلاقات التجارية مع الصين. إن هذا المسار لا يستهدف إزاحة الدولار بشكل فجائي، بل يقوم على منطق "التدويل التدريجي المُدار" الذي يوازن بين الانفتاح الخارجي و ضبط حركة رأس المال داخليا. فالصين تدرك أن تحويل اليوان إلى عملة احتياط عالمية يتطلب بنية مالية عميقة و أسواقا مفتوحة بالكامل، و هو ما لم يتحقق بعد بالقدر الكافي، غير أن توسيع نطاق استخدامه في التسويات الثنائية يخلق طلبا فعليا عليه خارج الحدود الوطنية، بما يعزز مكانته الوظيفية في النظام النقدي الدولي.[1]

---

[1] ، بنك الشعب الصيني في التحليل الأساسي، تم الاطلاع : 2026/03/08، على الساعة: 23:30 موقع Ava Trade https://www.avatradear.com

أما البعد الثالث فيتمثل في تطوير أنظمة دفع بديلة عن الأنظمة الغربية التقليدية، وعلى رأسها النظام الدولي للتحويلات المالية الذي يرتكز على البنية التحتية الأميركية و الأوروبية. في هذا الإطار، أطلق البنك نظام المدفوعات بين البنوك عبر الحدود(CIPS) لتسهيل التسويات الدولية باليوان، وتقليل الاعتماد على شبكات الدفع الخاضعة للرقابة الغربية. ورغم أن CIPS ما يزال يتكامل تقنيا مع بعض البنى القائمة، فإنه يمثل خطوة مؤسسية باتجاه إنشاء مسار تسوية مستقل نسبيا، خاصة في ظل تصاعد استخدام العقوبات المالية كأداة للسياسة الخارجية الأميركية. كما يرتبط هذا التوجه بمشروعات العملة الرقمية للبنك المركزي (e-CNY)، التي يمكن أن تستخدم مستقبلا في المدفوعات العابرة للحدود، بما يعزز قدرة الصين على تقديم بديل تقني ومالي يجمع بين الكفاءة الرقمية و السيادة النقدية.

من جانب التنافس الاقتصادي بين واشنطن وبكين، تعكس هذه السياسات سعيا صينيا لإعادة التوازن إلى بنية القوة النقدية العالمية التي ترتكز منذ منتصف القرن العشرين على مركزية الدولار. فالهيمنة الدولارية تمنح الولايات المتحدة مزايا إستراتيجية متعددة، من بينها انخفاض تكاليف التمويل، و القدرة على فرض عقوبات فعالة، و التحكم النسبي في قنوات السيولة العالمية. و من ثم، فإن أي توسع في استخدام اليوان عبر اتفاقيات المبادلة و التسويات الثنائية و أنظمة الدفع البديلة يقوض احتكار الدولار لوظائف الوسيط والاحتياط والتسوية. ومع ذلك، يظل هذا المسار محفوفا بتحديات بنيوية، أبرزها محدودية قابلية تحويل اليوان بالكامل، و ضرورة تعميق الإصلاحات المالية الداخلية، و الحفاظ على ثقة المستثمرين الدوليين. و عليه، فإن دور البنك لا يفهم فقط في إطار إدارة السياسة النقدية الوطنية، بل باعتباره فاعلا إستراتيجيا في معركة إعادة تشكيل النظام النقدي الدولي؛ حيث تتقاطع اعتبارات الاستقرار الداخلي مع رهانات القوة و النفوذ في النظام الاقتصادي العالمي.[1]

2 ساحات النفوذ المالي في التنافس الصيني- الأميركي:

2.1 ساحات النفوذ الجغرافية:

يمكن قراءة التمدد الصيني في آسيا (جنوب شرق آسيا و آسيا الوسطى) و أفريقيا وأميركا اللاتينية في إطار مقاربة الواقعية الجديدة بوصفه سلوكا عقلانيا لقوة صاعدة تسعى إلى تعظيم قدرتها النسبية في نظام دولي يتسم بطابع فوضوي و توزيع غير متكافئ للقوة؛ حيث لا يفهم الانخراط المكثف في تمويل البنية التحتية أو إقراض الدول النامية أو توسيع نطاق الاتفاقيات التجارية باليوان باعتباره مجرد نشاط اقتصادي، بل كأداة لإعادة صياغة بنية الاعتماد المتبادل بما يخدم إعادة تموضع الصين في هرم القوة العالمية. فجنوب شرق آسيا يمثل بالنسبة إلى بكين عمقا إستراتيجيا إنتاجيا و تجاريا يسمح بإعادة تشكيل سلاسل القيمة الإقليمية على نحو يقلل من قابلية الاحتواء الأميركي، بينما تشكّل آسيا الوسطى فضاء جيو-

[1] Vlad Kremenchuk ، بنك الشعب الصيني: أداة الصين الاقتصادية الأقوى و تأثيره العالمي،2025/07/09، تم الاطلاع بتاريخ:2026/03/08 https://justmarkets.comعلى الساعة: 23:46

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

اقتصاديا حاسما لأمن الطاقة و الممرات البرية، بما يعزز استقلالية الصين عن المسارات البحرية الخاضعة نسبيا للهيمنة الأميركية. و في أفريقيا و أميركا اللاتينية يتخذ الحضور الصيني طابعا بنيويا أعمق؛ إذ لا يقتصر على توسيع التبادل التجاري، بل يمتد إلى إعادة هندسة البنية التحتية و المالية لتلك الاقتصادات، بما يخلق أنماطا جديدة من الاعتماد المتبادل قد تتحول وفقا لمنظور نظرية الاعتماد ، إلى علاقة مركز- أطراف بديلة تعيد توجيه الفوائض و الروابط الاقتصادية نحو المحور الآسيوي بدلا من الأطلسي.

ويبرز عنصر الديون السيادية هنا كآلية جيو-اقتصادية دقيقة؛ إذ تمكن الصين من الجمع بين وظيفة الممول التنموي و دور الفاعل الإستراتيجي؛ فإعادة جدولة القروض أو ربطها بمشاريع تشغيلية طويلة الأمد يخلق نفوذا تفاوضيا يتجاوز المجال المالي إلى التأثير في الخيارات السياسية و الاقتصادية للدول، دون اللجوء إلى أدوات الهيمنة الصلبة. ومن منظور الجيو-اقتصاد، تمثل هذه الإستراتيجية توظيفا للقوة الاقتصادية بدلا من القوة العسكرية لتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى، وهو ما يعكس تحولا في طبيعة الصراع بين القوى الكبرى من صدام عسكري مباشر إلى تنافس على شبكات التمويل و التجارة البنية التحتية. ومن جانب آخر، ترى الولايات المتحدة في هذا التمدد تهديدا لبنيتها المؤسسية التي تأسست منذ حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث يشكل الدولار والمؤسسات المالية الدولية ذات الثقل الأميركي ركيزة أساسية لاستمرار تفوقها النسبي، سواء عبر التحكم في تدفقات رأس المال أو من خلال توظيف العقوبات المالية كأداة ردع.

أما مسألة الاتفاقيات التجارية و التسويات باليوان فتُعد من منظور بنيوي محاولة صينية لإعادة توزيع السلطة النقدية داخل النظام المالي الدولي؛ إذ إن تدويل العملة لا يهدف فقط إلى تسهيل المبادلات، بل إلى تقليص الامتياز الباهظ الذي يمنحه موقع الدولار للولايات المتحدة، و المتمثل في قدرتها على تمويل عجزها الخارجي و إدارة سياساتها النقدية ذات الأثر العابر للحدود دون قيود موازية. إن توسيع نطاق استخدام اليوان في التسويات الثنائية، وإن ظل محدودا مقارنة بعمق الأسواق المالية الأميركية، يعكس إستراتيجية تدريجية تقوم على تقويض الهيمنة من الأطراف لا من المركز، عبر بناء دوائر مالية موازية داخل الجنوب العالمي. لذا، لا تسعى الصين إلى إسقاط النظام القائم بقدر ما تعمل على إعادة تشكيله من الداخل، مستفيدة من الثغرات البنيوية في نموذج العولمة الليبرالية، لاسيما فجوة تمويل البنية التحتية و اختلال توزيع الثروة العالمية.

و عليه، فإن ساحات النفوذ في آسيا و أفريقيا وأميركا اللاتينية تتحول إلى مسارح لإعادة هندسة موازين القوة؛ حيث يتداخل الاقتصادي بالإستراتيجي، ويتحول التمويل إلى أداة سيادية، و العملات إلى أدوات نفوذ، والبنية التحتية إلى شبكة ارتباط طويلة الأمد تعيد توجيه الجغرافيا السياسية للاقتصاد العالمي. و يعكس هذا التحول انتقال التنافس الصيني- الأميركي من مرحلة الاحتواء المتبادل إلى مرحلة إعادة التشكل البنيوي للنظام الدولي؛ حيث لم يعد الصراع يدور حول السيطرة على الأراضي بقدر ما يتمحور حول السيطرة على شبكات التدفق: تدفق السلع،

ورؤوس الأموال، والطاقة، و البيانات، والعملات، وهي العناصر التي ستحدد شكل التراتبية الدولية في العقود القادمة.[1]

2.2 ساحات النفوذ المالية و النقدية:

يشكل المجال المالي و النقدي أحد أكثر ميادين التنافس الاقتصادي احتداما بين الصين و الولايات المتحدة، إذ يتجاوز الصراع حدود المبادلات التجارية ليطال البنية العميقة للنظام المالي الدولي و أدوات الهيمنة الرمزية والوظيفية داخله. ففي ما يتعلق باحتياطيات البنوك المركزية، ظل الدولار الأميركي لعقود العملة المهيمنة عالميا من حيث الحصة في الاحتياطيات الرسمية، بما يعكس عمق الأسواق المالية الأميركية، و سيولة سندات الخزانة، و الثقة المؤسسية المرتبطة باستقرار النظام القانوني والمالي في واشنطن. غير أن بكين، مدفوعة بطموح تقليص الارتهان للنظام الدولاري ، عملت على تعزيز مكانة اليوان ضمن الاحتياطيات العالمية عبر تدويله التدريجي، وإبرام اتفاقيات مبادلة عملات ثنائية مع عدد متزايد من الشركاء التجاريين، إضافة إلى تشجيع التسويات التجارية باليوان، وهو ما يمثل محاولة لإعادة توزيع المخاطر النقدية عالميا وتقليص أثر العقوبات أو القيود الأميركية المحتملة. ورغم أن حصة اليوان ما تزال محدودة مقارنة بالدولار، فإن الاتجاه التصاعدي يعكس تحولا هيكليا في هندسة الاحتياطيات الدولية، و يؤشر إلى سعي بكين لإرساء تعددية نقدية تضعف من مركزية العملة الأميركية.

و يتعمق هذا التنافس في مجال أنظمة الدفع الدولية؛ حيث يمثل نظام سويفت أحد الأعمدة التقنية للنظام المالي العالمي؛ إذ يخضع لبيئة قانونية غربية ويُنظر إليه بوصفه أداة قوة غير مباشرة تمكّن الولايات المتحدة من ممارسة نفوذ مالي عابر للحدود من خلال آليات الامتثال و العقوبات. إدراك الصين لهذا البعد الجيوسياسي دفعها إلى تطوير نظامها البديل المعروف ب CIPS الذي يهدف إلى تسهيل المدفوعات العابرة للحدود باليوان وتقليل الاعتماد على البنية التحتية الغربية. ورغم أن CIPS لا يزال أقل انتشارا من سويفت من حيث عدد المشاركين وحجم العمليات، إلا أنه يمثل خطوة إستراتيجية في بناء "سيادة مالية رقمية" تسمح للصين بتأمين قنوات دفع مستقلة نسبيا عن الضغوط الأميركية، خاصة في ظل تصاعد توظيف العقوبات المالية كسلاح جيو-اقتصادي. وهكذا يتحول الفضاء التقني للمدفوعات من مجرد بنية تشغيلية إلى ساحة تنافس على النفوذ و القدرة على ضبط تدفقات رأس المال عالميا.[2]

أما في مجال العملات الرقمية للبنوك المركزية، فقد برزت الصين بوصفها من الدول الرائدة في تطوير العملة الرقمية السيادية (اليوان الرقمي)، في سياق رؤية أشمل لتعزيز كفاءة المدفوعات الداخلية، و مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، وتوسيع إمكانات الاستخدام الدولي للعملة الصينية عبر منصات رقمية عابرة للحدود. هذا التطور لا ينفصل عن إطار المنافسة

[1] Jing Qian, James Raymond Vreeland, and Jianzhi Zhao," The Impact of China's AIIB on the World Bank", Published by Cambridge University,(2023), 229-230, https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

[2] Yue Xu, and Hongsong Liu," Institutional isomorphism in Chinese development finance regimes: a comparative study of the AIIB, the NDB, and the two policy banks", Japanse Journal of Political Science,(2025), 235- 240.

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

مع الولايات المتحدة، التي وإن كانت تمتلك تفوقا تاريخيا في الابتكار المالي الخاص، فإنها تتحرك بحذر في مجال الدولار الرقمي، ما يفتح المجال أمام بكين لاختبار نماذج مبكرة قد تعيد تعريف طبيعة السيادة النقدية في العصر الرقمي. و إذا ما تم ربط العملة الرقمية الصينية بشبكات التسويات الثنائية أو بمشاريع إقليمية، فإن ذلك يعزز قدرة الصين على تقليص الاعتماد على البنية الدولارية، خاصة في البيئات الجيوسياسية الحساسة.

و يمتد التنافس كذلك إلى أسواق السندات الدولية، التي تمثل حجر الزاوية في إدارة الاحتياطيات العالمية و تمويل العجز العام. فالولايات المتحدة تستفيد من كون سندات الخزانة الأميركية تعد الأصل الأكثر أمانا و سيولة عالميا، ما يمنحها "امتيازا باهضا" يتمثل في القدرة على تمويل عجزها بتكلفة منخفضة نسبيا. و بالموازاة ، تعمل الصين على تطوير سوق سنداتها المحلية و فتحها تدريجيا أمام المستثمرين الأجانب، سعيا إلى جعل الأصول المقومة باليوان جزءا أكثر جاذبية من المحافظ الاستثمارية الدولية. كما أن تزايد إدراج السندات الصينية في المؤشرات العالمية يعزز اندماجها في النظام المالي الدولي، ويدعم مسار تدويل العملة.غير أن القيود المتعلقة بحرية حركة رأس المال، و شفافية البيانات، و طبيعة النظام المالي الصيني، ما تزال تحدّ من قدرة اليوان على منافسة الدولار بوصفه أصلا احتياطيا مهيمنا.

وبهذا، فإن ساحات النفوذ المالية و النقدية لا تمثل مجرد أدوات تقنية لإدارة الاقتصاد، بل تشكل بنية القوة الصلبة و الناعمة في آن واحد؛ إذ تمنح العملة المهيمنة قدرة على تسعير التجارة، و إدارة الأزمات ، و فرض العقوبات، و توجيه تدفقات الاستثمار. و في ذات السياق، يتخذ التنافس بين الصين و الولايات المتحدة طابعا هيكليا طويل الأمد، يتمحور حول إعادة توزيع الامتياز النقدي العالمي بين نموذج أحادي تقوده العملة الأميركية، و نموذج تعددي ناشئ تسعى الصين إلى بلورته تدريجيا عبر أدوات مؤسساتية و تقنية و مالية متشابكة. و من ثم، فإن مستقبل النظام المالي الدولي سيتحدد إلى حد كبير بمدى نجاح الصين في تحويل نفوذها الاقتصادي إلى قوة نقدية مستدامة، و بقدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على ثقة العالم في عمق مؤسساتها المالية و استقرارها الكلي، في ظل بيئة دولية تتسم بتصاعد التسييس المالي و إعادة تشكيل موازين القوة العالمية.[1]

المبحث الثاني: التنافس في التكنولوجيا وتدفقات الاستثمار

المطلب الأول: التنافس في مجال التكنولوجيا والابتكار

أولا: الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي:

يشكل الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي أحد أبرز مجالات التنافس الاستراتيجي بين واشنطن و بكين في ميدان التكنولوجيا والابتكار؛ حيث انتقل الصراع بين القوتين من المنافسة الصناعية التقليدية إلى سباق الهيمنة على التقنيات الرقمية المتقدمة التي تعد المحرك الرئيسي

[1] Mustafa TUTER, "CHINA'S STRATEGIES TOWARDS INSTITUTIONAL REFORM: CREATION OF THE AIIB AND ITS DEVELOPMENT SUCCESS", Journal of Research in Economics, Politics & Finance, (2019), 159-162.

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

للنمو الاقتصادي العالمي في القرن الحادي و العشرين. فالتقدم في الذكاء الاصطناعي و تحليل البيانات الضخمة و الحوسبة السحابية أصبح عاملا حاسما في تعزيز الإنتاجية الاقتصادية، وتحقيق التفوق التكنولوجي ، وترسيخ النفوذ الجيو-اقتصادي للدول. وبناء على ذلك، تسعى كل من الولايات المتحدة و الصين إلى توظيف القدرات العلمية و المالية والمؤسساتية لتعزيز مكانتها في الاقتصاد الرقمي العالمي، الأمر الذي جعل هذا المجال يمثل أحد أهم محاور إعادة تشكيل موازين القوة في النظام الدولي المعاصر.

1 السباق نحو الريادة في تقنيات الذكاء الاصطناعي:

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أهم ساحات التنافس التكنولوجي بين واشنطن وبكين، نظرا لدوره المتنامي في تحويل أنماط الإنتاج و الابتكار الاقتصادي. فقد تمكنت واشنطن من الحفاظ على موقع متقدم في مجال الابتكار التكنولوجي بفضل منظومة بحثية متكاملة تضم جامعات و مراكز أبحاث رائدة و شركات تكنولوجية عملاقة تقود تطوير النماذج المتقدمة للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجالات متعددة مثل الحوسبة السحابية، و الروبوتات، وتحليل البيانات الضخمة. وتشير البيانات الحديثة إلى أن الولايات المتحدة تستحوذ على الحصة الأكبر من الاستثمارات الخاصة في قطاع الذكاء الاصطناعي؛ حيث بلغ حجم الاستثمارات الخاصة نحو 109 مليارات دولار في عام 2024 مقارنة بنحو09 مليارات دولار في الصين، كما تستحوذ الشركات الأميركية على النسبة الأكبر من الشركات الناشئة العاملة في هذا المجال.

و من زاوية أخرى، اعتمدت الصين إستراتيجية وطنية طموحة لتعزيز قدراتها في الذكاء الاصطناعي، أبرزها خطة تطوير الجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي لعام 2017 التي تستهدف جعل الصين القوة العالمية الأولى في هذا المجال بحلول 2030، مع بناء صناعة محلية للذكاء الاصطناعي تُقدّر قيمتها بحوالي 150 مليار دولار. كما تعتمد بكين على دعم حكومي واسع النطاق وتنسيق مؤسسي قوي بين الدولة والقطاع الخاص لتطوير التكنولوجيا الرقمية، إضافة إلى الاستفادة من سوق محلية ضخمة تضم أكثر من مليار مستخدم للإنترنت، ما يوفر كميات هائلة من البيانات الضرورية لتطوير خوارزميات التعلم الآلي.[1]

وبالموازاة، تظهر مؤشرات البحث العلمي أن الصين أصبحت أحد أبرز المنتجين العالميين للأبحاث في مجال الذكاء الاصطناعي؛ إذ ارتفعت حصتها من المنشورات العلمية في هذا المجال بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، لتصل إلى نحو 36% من إجمالي الأبحاث العالمية سنة 2025، وهو ما يعكس التحول المتسارع في مركز الثقل العلمي والتكنولوجي نحو آسيا. لذا، لا تزال الولايات المتحدة تحافظ على تفوق نسبي في جودة الأبحاث و تأثيرها العلمي، إضافة إلى قدرتها على جذب الكفاءات العالمية في مجالات الذكاء الاصطناعي و التقنيات الرقمية.

[1] Marina S. Reshetnikova, Svetlana S.Tretyakova," The USA – China robotics competition: Leading the raceing innovation and global power", RUDN Journal of Economics, Vol: 32, No: 01, (2023), 165-167.

2الاقتصاد الرقمي كأداة لتعزيز القوة الاقتصادية:

إلى جانب السباق في تطوير الذكاء الاصطناعي، يشكل الاقتصاد الرقمي أحد أهم أدوات التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين. ويشير مفهوم الاقتصاد الرقمي إلى توظيف التكنولوجيا الرقمية و البيانات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بما يشمل التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية، والمنصات الرقمية، والحوسبة السحابية. وقد أصبحت هذه القطاعات تمثل جزءا متزايد الأهمية من الناتج الاقتصادي العالمي؛ حيث تسعى الدول الكبرى إلى تعزيز قدراتها في هذا المجال من أجل زيادة تنافسيتها الاقتصادية.

وفي نفس الصدد، استطاعت الولايات المتحدة ترسيخ موقعها القيادي في الاقتصاد الرقمي العالمي بفضل هيمنة شركات التكنولوجيا العملاقة التي تسيطر على منصات الإنترنت العالمية، و محركات البحث، و شبكات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى سيطرتها على البنية التحتية للحوسبة السحابية و البرمجيات المتقدمة. و تشير التقديرات إلى أن الشركات الأميركية تهيمن على نحو 78 %من خدمات الحوسبة السحابية المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي عالميا، و هو ما يمنحها نفوذا اقتصاديا و تكنولوجيا كبيرا.[1]

وعلى العكس من ذلك، عملت الصين على تطوير نموذج رقمي خاص بها يعتمد على بناء منظومة رقمية وطنية متكاملة تقودها شركات تكنولوجية عملاقة مثل: تينسنت و بايدو. وقد ساهمت هذه الشركات في تعزيز نمو التجارة الإلكترونية و الخدمات المالية الرقمية داخل الصين، كما أصبحت تلعب دورا متزايدا في تصدير التكنولوجيا الرقمية إلى الأسواق العالمية. ويتوقع أن تشكل الصناعات الأساسية للاقتصاد الرقمي نحو12.5 %من الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال السنوات المقبلة، و هو ما يعكس الدور المتنامي للتكنولوجيا الرقمية في النمو الاقتصادي الصيني.[2]

3 توظيف الذكاء الاصطناعي في التحول الصناعي و الاقتصادي:

لا يقتصر التنافس الأميركي الصيني في مجال الذكاء الاصطناعي على الجانب البحثي أوالتكنولوجي فحسب، بل يمتد إلى توظيف هذه التكنولوجيا في التحول الصناعي وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية. ففي الصين، تسعى الحكومة إلى دمج الذكاء الاصطناعي في القطاعات الصناعية المختلفة ضمن إستراتيجية التحول نحو الاقتصاد الذكي؛ حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من 60 %من الشركات الصناعية الكبرى في الصين بدأت بالفعل في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات الإنتاج. ويشمل ذلك استخدام الروبوتات الصناعية، و أنظمة الرؤية الحاسوبية، والصيانة التنبؤية، وهو ما يسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية و خفض التكاليف التشغيلية.

[1] Brandon Kirk Williams," The Innovation Race: US- China Science and Technology Competition and the Quantum Revolution", Kissinger Institute,(2022- 2023), 402-409.

[2] Waleed Kalf Al-Zoubi," Economic Development in the Digital Economy: A Bibliometric Review", Economies, (2024), 5-6.

أما في الولايات المتحدة، فيتركز استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أكبر في القطاعات الرقمية المتقدمة مثل البرمجيات، والخدمات المالية، والاقتصاد المعرفي؛ إذ تعتمد الشركات الأميركية على الذكاء الاصطناعي لتعزيز الابتكار في المنتجات و الخدمات الرقمية، بالإضافة إلى تطوير نماذج أعمال جديدة قائمة على البيانات. و تمنح هذه الإستراتيجية واشنطن ميزة تنافسية في مجالات البرمجيات المتقدمة والمنصات الرقمية العالمية، بينما تتميز بكين بسرعة توظيف التكنولوجيا على نطاق واسع في القطاع الصناعي.[1]

4 انعكاسات التنافس الرقمي على النظام الاقتصادي الدولي:

أدى تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة و الصين في مجالات الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي إلى إعادة تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي؛ إذ أصبحت التكنولوجيا الرقمية أحد أهم محددات القوة الاقتصادية في العصر الحديث. فالدول القادرة على التحكم في البيانات الضخمة، وتطوير الخوارزميات المتقدمة، والسيطرة على البنية التحتية الرقمية العالمية، ستكون أكثر قدرة على التأثير في قواعد الاقتصاد العالمي و صياغة المعايير التكنولوجية المستقبلية.

وفي هذا الإطار، تحاول واشنطن الحفاظ على تفوقها التكنولوجي من خلال فرض قيود على تصدير التقنيات المتقدمة إلى الصين، خاصة في مجال أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية المستخدمة في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي.

وعليه، تسعى الصين إلى تقليل اعتمادها على التكنولوجيا الأجنبية عبر الاستثمار المكثف في البحث و التطوير، و تعزيز الاكتفاء التكنولوجي، و بناء منظومة رقمية مستقلة نسبيا عن المنظومة الغربية. و يعكس هذا التوجه بروز ما يمكن وصفه ب الانقسام التكنولوجي العالمي بين منظومتين رقميتين متنافستين تقودهما واشنطن و بكين، الأمر الذي قد يؤدي في المدى البعيد إلى إعادة تشكيل بنية الاقتصاد الدولي وفق توازنات جديدة تقوم على التفوق في التكنولوجيا الرقمية و الذكاء الاصطناعي.[2]

ثانيا: أشباه الموصلات و الجيل الخامس

في سياق التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين على الريادة في مجالات التكنولوجيا و الابتكار، تبرز أشباه الموصلات و تقنيات الجيل الخامس بوصفهما ركيزتين أساسيتين في تشكيل موازين القوة التكنولوجية العالمية. فهذه القطاعات لا تمثل مجرد مجالات صناعية متقدمة، بل تشكل بنية تحتية حيوية للاقتصاد الرقمي العالمي وللتطبيقات العسكرية والإستراتيجية، وهو ما جعلها محورا رئيسيا في الصراع الجيو-اقتصادي بين القوتين و يعكس هذا التنافس انتقال الصراع الدولي من المجالات التقليدية إلى ما يعرف ب "الهيمنة

[1] Frank Emmert, "From the digital data revolution toward a digital society: Pervasiveness of Artificial Intelligence", Institute of Biosciences and Medical Technology, Tampere, Finland, (2020), 5-7.

[2] Wenling Yu, Lipai Zhang and Chen Yang, "The impact of the digital economy on enterprise innovation behavior: Based on CiteSpace Knowledge graph analusis", Frontiers in Psychology, (2023), 4- 8- 9.

التكنولوجية" ؛ حيث تسعى كل دولة إلى السيطرة على التقنيات الأساسية التي ستحدد شكل الاقتصاد العالمي في القرن الحادي و العشرين.

1 أشباه الموصلات كركيزة للسيادة التكنولوجية:

تعد صناعة أشباه الموصلات أحد أهم القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد العالمي المعاصر، نظرا لدورها المحوري في تشغيل معظم التقنيات الرقمية الحديثة مثل الحواسيب والهواتف الذكية و أنظمة الذكاء الاصطناعي و الأنظمة العسكرية المتقدمة. ولذلك ينظر إليها على نطاق واسع باعتبارها "النفط الجديد" للاقتصاد الرقمي؛ إذ يعتمد عليها إنتاج مختلف الأجهزة الإلكترونية و التطبيقات التكنولوجية المتقدمة. و في هذا الصدد، يمثل التحكم في هذه الصناعة عنصرا أساسيا في معادلة القوة الاقتصادية والتكنولوجية بين الدول الكبرى.

وقد حافظت واشنطن تاريخيا على موقع ريادي في هذا القطاع بفضل تفوقها في البحث و التطوير و تصميم الرقائق المتقدمة، إضافة إلى هيمنة شركاتها على حلقات أساسية من سلسلة القيمة العالمية مثل برمجيات تصميم الشرائح و معدات تصنيعها. غير أن صعود بكين كقوة صناعية و تكنولوجية دفعها إلى تبني إستراتيجية طموحة تهدف إلى تقليص اعتمادها على الموردين الأجانب وتعزيز قدراتها المحلية في إنتاج الرقائق الإلكترونية، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الصيني بشكل كبير على استيراد هذه المكونات الحيوية.

وفي ظل هذه الإستراتيجية، أطلقت بكين برامج صناعية كبرى مثل "صنع في الصين 2025" و صناديق استثمار وطنية ضخمة لدعم صناعة أشباه الموصلات، كما كثفت الاستثمارات في البحث العلمي و في إنشاء مصانع إنتاج الرقائق المتقدمة. و قد تمكنت الصين بالفعل من تحقيق تقدم ملحوظ في بعض مجالات تصنيع الرقائق، بما في ذلك تطوير شرائح متقدمة بحجم 7 نانومتر، و هو ما يعكس قدرتها المتزايدة على تقليص الفجوة التكنولوجية مع الولايات المتحدة. و مع ذلك، لا تزال الصين تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالاعتماد على التقنيات الأجنبية، خاصة في مجال معدات الطباعة الضوئية المتقدمة و الرمجيات الخاصة بتصميم الرقائق.

و على العكس من ذلك، تبنت الولايات المتحدة مجموعة من السياسات التقييدية بهدف الحفاظ على تفوقها التكنولوجي و منع الصين من الوصول إلى التقنيات الأكثر تقدما؛ حيث فرضت قيودا صارمة على تصدير معدات تصنيع الرقائق والشرائح الإلكترونية المتقدمة إلى الشركات الصينية، كما سعت إلى إعادة توطين صناعة أشباه الموصلات داخل الولايات المتحدة عبر برامج دعم صناعي و تشريعات تحفيزية. و يعكس هذا التوجه إدراك واشنطن أن التفوق في هذا القطاع لا يقتصر على البعد الاقتصادي فحسب، بل يرتبط بشكل مباشر بالأمن القومي و بالقدرة على تطوير التقنيات العسكرية والرقمية المتقدمة. وعلى هذا الأساس،

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

تحولت صناعة الرقائق إلى ساحة رئيسية فيما يعرف ب "حرب الشرائح الإلكترونية" بين القوتين .[1]

2تكنولوجيا الجيل الخامس (5G) كساحة للتنافس الجيو- تقني:

تمثل تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات إحدى أبرز ساحات التنافس بين واشنطن وبكين، نظرا لدورها الحاسم في بناء البنية التحتية للاتصالات الرقمية في المستقبل. و تتميز هذه التقنية بسرعات نقل بيانات فائقة و زمن استجابة منخفض للغاية، الأمر الذي يسمح بتطوير تطبيقات متقدمة مثل المدن الذكية و إنترنت الأشياء و المركبات ذاتية القيادة والأنظمة الصناعية المؤتمتة. كما تعد هذه التكنولوجيا أساسا لظهور نماذج جديدة من الاقتصاد الرقمي المعتمد على الاتصال الفائق بين الأجهزة و الأنظمة الرقمية.

و خلال العقد الأخير، تمكنت الصين من تحقيق تقدم كبير في هذا المجال بفضل الاستثمارات الحكومية الضخمة و دعم الشركات التكنولوجية الكبرى؛ حيث نجحت في نشر شبكات الجيل الخامس على نطاق واسع و تطوير معدات اتصالات متقدمة بتكلفة تنافسية. كما سعت بكين إلى توسيع انتشار تقنياتها في الأسواق العالمية، خاصة في الدول النامية، ضمن إستراتيجية تهدف إلى ترسيخ نفوذها التكنولوجي و توسيع اعتماد الدول الأخرى على بنيتها التحتية الرقمية.[2]

غير أن هذا التوسع أثار مخاوف لدى الولايات المتحدة و حلفائها، الذين اعتبروا أن انتشار المعدات الصينية في شبكات الاتصالات قد يحمل مخاطر أمنية تتعلق بحماية البيانات و السيادة الرقمية. لذلك قادت واشنطن حملة دولية للحد من اعتماد العديد من الدول على معدات الاتصالات الصينية و منعتها من الوصول إلى التقنيات الأميركية المتقدمة. و قد أدى ذلك إلى تصاعد ما يمكن وصفه ب "الانقسام التكنولوجي" في البنية التحتية الرقمية العالمية؛ حيث تسعى كل من الولايات المتحدة و الصين إلى بناء منظومة تكنولوجية خاصة بها قائمة على معايير تقنية و شبكات تحالفات مختلفة.

و بشكل عام، يعكس التنافس في مجالي أشباه الموصلات و تقنيات الجيل الخامس تحول الصراع الدولي نحو ما يسمى بالتنافس الجيو- تقني؛ حيث أصبحت التكنولوجيا المتقدمة أحد أهم أدوات النفوذ في النظام الدولي المعاصر. فالدولة التي تمتلك القدرة على تصميم الرقائق الإلكترونية المتقدمة و بناء شبكات الاتصالات المستقبلية ستكون في موقع يسمح لها بتحديد المعايير التقنية العالمية و التحكم في مسارات الاقتصاد الرقمي العالمي. و من ثم، فإن هذا التنافس لا يقتصر على تحقيق مكاسب اقتصادية أو صناعية فحسب، بل يمتد ليشمل إعادة

[1] CHUAN CHEN, MEMBER, LEI ZHANG," When Digital Economy Meets Web3.0: Applications and Challenges", The Technology Program of Guangzhou, China, (2022), 08-09.

[2] Mijin Kim, Doyoung Eom, Heejin Lee, and the Geopolitics of Next Generation Mobile Communication Standardization: The Case of Open RAN, Elsevier, (2023), 06-07-08.

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

تشكيل موازين القوة في النظام الدولي خلال العقود القادمة، مع احتمال ظهور نظام تكنولوجي عالمي أكثر انقساما بين القطبين الصيني و الأميركي.[1]

المطلب الثاني: التنافس الاستثماري و سلاسل القيمة العالمية.

أولا: مبادرة الحزام و الطريق

تعد مبادرة الحزام و الطريق إحدى أبرز المبادرات الجيو-اقتصادية التي أطلقتها الصين خلال العقد الأخير؛ حيث تمثل إطارا إستراتيجيا واسع النطاق يهدف إلى تعزيز الترابط الاقتصادي والتجاري بين آسيا و أوروبا و أفريقيا من خلال تطوير البنية التحتية وتوسيع شبكات الاستثمار و التجارة. وقد تم الإعلان عن هذه المبادرة سنة 2013 من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ، لتصبح لاحقا أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الصينية، كما تحولت إلى محور رئيسي في التنافس الاستثماري بين الصين والولايات المتحدة. فالمبادرة لا تقتصر على إنشاء ممرات تجارية و مشاريع بنية تحتية، بل تسعى أيضا إلى إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية العالمية و سلاسل القيمة الدولية، بما يعزز موقع الصين في الاقتصاد الدولي و يمنحها نفوذا اقتصاديا و جيوسياسيا متزايدا في العديد من المناطق الإستراتيجية.

1 مبادرة الحزام و الطريق كآلية للتوسع الاستثماري الصيني:

تمثل مبادرة الحزام و الطريق إطارا شاملا لتكثيف الاستثمارات الصينية في البنية التحتية العالمية؛ إذ تقوم على إنشاء شبكة واسعة من الممرات الاقتصادية البرية و البحرية التي تربط الصين بمناطق متعددة في آسيا الوسطى و الشرق الأوسط و أوروبا و أفريقيا. و تشمل هذه المشاريع تطوير الموانئ و الطرق السريعة و خطوط السكك الحديدية و شبكات الطاقة و الاتصالات، بما يسهم في تعزيز الترابط الاقتصادي بين الدول المشاركة في المبادرة. و من خلال هذه المشاريع الضخمة، تسعى بكين إلى توسيع نطاق استثماراتها الخارجية وتعزيز حضور شركاتها الوطنية في الأسواق الدولية، خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص في التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية. وفي السياق نفسه، لعبت المؤسسات المالية الصينية دورا محوريا في تمويل مشاريع المبادرة؛ إذ تم إنشاء عدد من الآليات التمويلية لدعمها؛ مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وصندوق طريق الحرير إضافة إلى الدور الكبير الذي تضطلع به البنوك الحكومية الصينية مثل بنك التنمية الصيني، و بنك التصدير و الاستيراد الصيني . وقد سمح هذا التمويل الضخم للصين بترسيخ موقعها كأحد أهم مصادر تمويل مشاريع البنية التحتية في العالم، خاصة في آسيا و أفريقيا. كما توفر هذه المشاريع فرصا مهمة للشركات الصينية العاملة في مجالات البناء و الهندسة و الطاقة؛ حيث تسهم في تصدير فائض القدرات الإنتاجية الصينية و تعزيز الطلب على التكنولوجيا و المعدات الصناعية الصينية. [2]

---

[1] Ibid. p: 09-10.

[2] Momo Zhao," Geopolitical Impact of China's Belt and Road Initiative: Opportunities and Risks across Asia, and Europe, Proceedings' of the 4 th International Conference on Business and Policy Studies",(2025), 120- 122.

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

ومن زاوية أخرى، تسعى الصين من خلال المبادرة إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي في المناطق الإستراتيجية التي تمر عبرها الممرات التجارية العالمية، خاصة تلك المرتبطة بطرق التجارة البحرية و البرية بين آسيا و أوروبا. فالموانئ و المناطق الاقتصادية الخاصة التي يتم تطويرها ضمن المبادرة لا تمثل مجرد مشاريع اقتصادية، بل تشكل أيضا نقاط ارتكاز إستراتيجية تسمح للصين بتعزيز حضورها في التجارة الدولية و في شبكات النقل العالمية. لذا، تتحول المبادرة إلى أداة رئيسية لتعزيز القوة الاقتصادية الصينية و توسيع مجالها الحيوي الاقتصادي على الصعيد الدولي.[1]

2مبادرة الحزام و الطريق و إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية:

إلى جانب بعدها الاستثماري، تمثل المبادرة آلية إستراتيجية لإعادة تنظم سلاسل القيمة العالمية بما يتماشى مع التحولات الجارية في الاقتصاد الدولي. فالمشاريع التي تتضمنها هذه المبادرة، و خاصة تلك المرتبطة بالمناطق الصناعية و المراكز اللوجستية، تهدف إلى تعزيز الربط بين مراكز الإنتاج و الأسواق العالمية، مما يسهم في تسهيل حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال عبر الحدود. و من خلال هذه الشبكة المتنامية من البنية التحتية، تسعى الصين إلى تعزيز دورها في تنظيم سلاسل الإنتاج العالمية، و الانتقال تدريجيا من دورها التقليدي كمركز للتصنيع منخفض التكلفة إلى موقع أكثر تقدما في إدارة و توجيه سلاسل القيمة العالمية. كما تتيح مبادرة الحزام و الطريق للصين نقل بعض الأنشطة الصناعية إلى الدول المشاركة فيها، خاصة في جنوب شرق آسيا و آسيا الوسطى و أفريقيا، و هو ما يساهم في خلق شبكة إنتاج إقليمية مترابطة تقودها الشركات الصينية. و يسمح هذا التوجه للصين بالحفاظ على قدرتها التنافسية في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج داخل اقتصادها المحلي؛ إذ يتم توزيع مراحل الإنتاج بين عدة دول ضمن منظومة صناعية متكاملة. و في ذات الوقت، يعزز هذا النموذج من اعتماد الدول المشاركة على السوق الصينية و على الاستثمارات والتكنولوجيا القادمة منها، الأمر الذي يكرس موقع الصين كمركز محوري في سلاسل القيمة العالمية.[2]

غير أن التوسع الصيني ضمن مبادرة الحزام و الطريق أثار ردود فعل متباينة دوليا، تحديدا من واشنطن التي تنظر إلى المبادرة كونها أداة لتعزيز النفوذ الاقتصادي و الجيوسياسي الصيني على حساب النظام الاقتصادي الدولي الذي تقوده القوى الغربية. فواشنطن ترى أن هذه المبادرة قد تؤدي إلى توسيع نفوذ الصين في البنية التحتية العالمية و في طرق التجارة الدولية، كما قد تمنحها قدرة أكبر على التأثير في الاقتصادات النامية. لذا، سعت الولايات المتحدة بالتعاون مع حلفائها إلى طرح مبادرات بديلة لتمويل البنية التحتية العالمية؛ مثل مبادرات الشراكة من أجل البنية التحتية و الاستثمار العالمي، بهدف توفير بدائل للدول النامية و تقليص اعتمادها على التمويل الصيني.

---

[1] Shanjida Shahab Uddin," Belt and Road Initiative and the Geopolitics of Energy", BIISS Journal, VOL.40, NO.2, (2019), 207-209.

[2] MD Mahmoudul Hoque, Riffat Ara Zannat Tama," China's Belt and Road Initiative: Global Politics and Implications", European Scientific Journal, VOL.16, NO.31, (2020), 286-288.

و عليه، فإن مبادرة الحزام و الطريق تمثل إحدى أهم الأدوات الجيو-اقتصادية التي تعتمد عليها الصين لتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي و إعادة تشكيل أنماط الاستثمار الدولي و سلاسل القيمة العالمية. فهي لا تقتصر على تطوير البنية التحتية أو توسيع الاستثمارات الخارجية فحسب، بل تسهم أيضا في إعادة رسم خريطة الترابط الاقتصادي العالمي بما يعكس التحولات الجارية في موازين القوة الاقتصادية الدولية. و في ظل استمرار التنافس الإستراتيجي بين الصين و الولايات المتحدة، من المرجح أن تبقى هذه المبادرة أحد أبرز ميادين الصراع الجيو-اقتصادي بين القوتين خلال السنوات القادمة، خاصة في ظل سعي كل منهما إلى توسيع نفوذها في الاقتصاد العالمي و في شبكات التجارة و الاستثمار الدولية.[1]

3رد الفعل الأميركي على مبادرة الحزام و الطريق:

أثار التوسع الصيني ضمن مبادرة الحزام و الطريق قلقا متزايدا لدى الولايات المتحدة التي تنظر إلى هذه المبادرة كونها آلية لتعزيز النفوذ الاقتصادي و الجيوسياسي الصيني في مناطق إستراتيجية من العالم. و ترى واشنطن أن انتشار المشاريع الصينية في مجالات البنية التحتية قد يمنح بكين قدرة أكبر على التأثير في الاقتصادات النامية و على التحكم في طرق التجارة الدولية. و تجدر الإشارة إلى أن واشنطن سعت إلى تطوير مبادرات بديلة تهدف إلى دعم مشاريع البنية التحتية العالمية و توفير خيارات تمويلية للدول النامية كمبادرة الشراكة من أجل البنية التحتية و الاستثمار العالمي التي أطلقتها دول مجموعة السبع سنة 2022. كما عززت واشنطن تعاونها مع شركائها في آسيا و أوروبا لتطوير مشاريع بنية تحتية بديلة وتعزيز المعايير الدولية للشفافية و الاستدامة في تمويل المشاريع. و يعكس هذا التوجه إدراك الولايات المتحدة أن التنافس مع الصين لم يعد يقتصر على التجارة أو التكنولوجيا، بل أصبح يمتد إلى مجال الاستثمار العالمي و إلى السيطرة على شبكات البنية التحتية التي تشكل أساس الاقتصاد العالمي.

و تأسيسا على ذلك، فإن مبادرة الحزام و الطريق تمثل إحدى أهم الأدوات الجيو-اقتصادية التي تستخدمها الصين لتعزيز نفوذها في الاقتصاد العالمي و إعادة تشكيل سلاسل القيمة الدولية. فهي لا تقتصر على تطوير البنية التحتية أو توسيع الاستثمارات الخارجية فحسب، بل تسهم أيضا في إعادة رسم خريطة الترابط الاقتصادي العالمي بما يعكس التحولات الجارية في موازين القوة الاقتصادية الدولية. و في ظل استمرار التنافس الإستراتيجي بين بكين و واشنطن، من المرجح أن تبقى هذه المبادرة أحد أبرز ميادين الصراع الجيو- اقتصادي بين القوتين خلال السنوات القادمة، خاصة في ظل سعي كل منهما إلى تعزيز نفوذه في شبكات الاستثمار و التجارة الدولية.[2]

[1] Mark Beeson, Corey Crawford," Putting the BRI in Perspective: History, Hegemony and Geoeconomics", Chinese Political Science Review,(2022), 54-56.

[2] Atina Izza," United States Strategy Change: From Build Back Better World (B3W) To Partnership for Global Infrastructure and Investment (PGII)', REFORMASI, VOL.15, NO; 02,(2025), 284- 285.

ثانيا: الاستثمارات الأميركية و سياسات الاحتواء الاقتصادي

مع الصعود الاقتصادي المتسارع للصين و توسع حضورها الاستثماري في مختلف مناطق العالم، اتجهت واشنطن إلى تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية و الإستراتيجية الهادفة إلى الحفاظ على موقعها القيادي في الاقتصاد العالمي، و الحد من تنامي الاقتصادي الصيني. لذلك، برزت الاستثمارات الأميركية و سياسات الاحتواء الاقتصادي كأدوات رئيسية في ظل التنافس بين القطبين؛ أي تسعى واشنطن من خلالها إلى تعزيز موقعها في سلاسل القيمة العالمية و إعادة تشكيل شبكات الاستثمار الدولية بما يتوافق مع مصالحها الإستراتيجية.

1الاستثمارات الأميركية و دورها في الحفاظ على الريادة في سلاسل القيمة العالمية:

تعد الولايات المتحدة من أكبر مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم؛ إذ تلعب شركاتها متعددة الجنسيات دورا محوريا في تشكيل سلاسل القيمة العالمية، خاصة في القطاعات التكنولوجية و الصناعية و الخدمية المتقدمة.فقد ساهمت هذه الشركات خلال السنوات الماضية في إنشاء شبكات إنتاج عالمية مترابطة تعتمد على توزيع مراحل الإنتاج بين عدد من الدول وفقا لمزاياها النسبية، و هو ما سمح لواشنطن بالحفاظ على موقعها القيادي في الاقتصاد العالمي. كما تتركز الاستثمارات الأميركية بشكل كبير في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل التكنولوجيا المتقدمة، و الصناعات الرقمية، و الابتكار الصناعي، و هو ما يمنح الاقتصاد الأميركي قدرة كبيرة على التحكم في المراحل الأكثر ربحية في سلاسل الإنتاج العالمية.[1]

و من خلال هذه الاستثمارات، تمكنت الولايات المتحدة من ترسيخ شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية مع مختلف مناطق العالم، خاصة في أوروبا و شرق آسيا و أميركا اللاتينية؛ إذ تهيمن الشركات الأميركية على قطاعات إستراتيجية مثل التكنولوجيا الرقمية و البرمجيات و الخدمات المالية و الصناعات المتقدمة. كما تسعى واشنطن إلى تعزيز هذه الشبكات الاستثمارية من خلال اتفاقيات اقتصادية و تجارية مع شركائها الرئيسيين، بما يساهم في دعم استقرار سلاسل التوريد العالمية و تقليل الاعتماد على الاقتصادات المنافسة.[2]

2سياسات الاحتواء الاقتصادي تجاه الصين:

مع تزايد النفوذ الاقتصادي للصين و اتساع حضورها في سلاسل القيمة العالمية، اتجهت الولايات المتحدة إلى تبني مجموعة من السياسات الهادفة إلى الحد من توسع الصين الاقتصادي و التكنولوجي، و هو ما يمكن وصفه بسياسات الاحتواء الاقتصادي. و تتمثل هذه السياسات في مجموعة من الإجراءات التي تسعى من خلالها واشنطن إلى إعادة توجيه الاستثمارات العالمية و تقليص الاعتماد على الاقتصاد الصيني في القطاعات الإستراتيجية.

---

[1] Sumon Kumar Bhaumik, Nigel Driffield, Saul Estrin, Zarlasht M. Razeq," Geopolitical alignment, outside options, and inward FDI: an integrated framework and policy pathways", Journal of International Business Policy,(2025), 140-143.

[2] Héctor R. Lozada, Richard J.Hunter,Jr , "The Context and Landscape of Foreign Direct Investment(FDI) in 2025", The Asian Institute of Research, VOL.08,NO.03,(2025),241 – 245.

و تأسيسا على ذلك، اتخذت واشنطن عدة خطوات لتعزيز إعادة توطين الصناعات الحيوية داخل أراضيها أو داخل دول حليفة، في ظل ما يعرف بسياسات إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية. و تشمل هذه السياسات تشجيع الشركات الأميركية على نقل بعض أنشطتها الإنتاجية من الصين إلى دول أخرى مثل الهند و فيتنام و المكسيك، و ذلك بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على الاقتصاد الصيني. كما تبنت واشنطن إستراتيجيات مثل "إزالة المخاطر" و "التقارب مع الحلفاء"، و التي تهدف إلى بناء شبكات إنتاج و توريد أكثر مرونة و أقل اعتمادا على الصين.

و علاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع حلفائها في أوروبا و آسيا من خلال مبادرات استثمارية و بنى تحتية بديلة، بما يسهم في الحد من نفوذ الصين في الاقتصاد العالمي. كما عززت دورها في المؤسسات المالية الدولية و شجعت على تبني معايير استثمارية و تجارية تعزز الشفافية و الاستدامة في تمويل المشاريع الدولية ، في مقابل الانتقادات التي توجهها بعض الدول الغربية للنموذج الاستثماري الصيني.[1]

3انعكاسات سياسات الاحتواء على سلاسل القيمة العالمية:

أدت السياسات الأميركية الرامية إلى احتواء الصعود الاقتصادي الصيني إلى ظهور تحولات مهمة في بنية سلاسل القيمة العالمية؛ إذ بدأت العديد من الشركات متعددة الجنسيات في إعادة تقييم مواقعها الإنتاجية وإستراتيجياتها الاستثمارية. و قد أدى ذلك إلى ظهور توجهات جديدة مثل تنويع مواقع الإنتاج، و تقليص الاعتماد على مركز إنتاج واحد، و تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الحليفة للولايات المتحدة. كما ساهم هذا التنافس في تسريع عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نحو نظام أكثر تعددية و تنافسية؛ حيث تسعى كل من واشنطن و بكين إلى بناء شبكات اقتصادية واستثمارية خاصة بها. و في نفس الصدد، أصبحت سلاسل القيمة العالمية أحد أهم ميادين الصراع الجيو- اقتصادي بين القوتين؛ إذ إن السيطرة على المراحل الأكثر تطورا في عمليات الإنتاج و التكنولوجيا تمنح الدول قدرة أكبر على تحقيق النمو الاقتصادي و تعزيز نفوذها في النظام الدولي. و فضلا عن ذلك، فإن الاستثمارات الأميركية و سياسات الاحتواء الاقتصادي تمثلان عنصرين أساسيين في الإستراتيجية الأميركية لمواجهة الصعود الاقتصادي الصيني. فهذه السياسات لا تهدف فقط إلى حماية المصالح الاقتصادية الأميركية، بل تسعى أيضا إلى الحفاظ على موقع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها النظام الاقتصادي الدولي في ظل المنافسة المتزايدة بين القوى الكبرى.[2]

[1] Jing Li, Daniel Shapiro, and Anastasia Ufimtseva, "Regulating inbound foreign direct investment in a world of hegemonic rivalry: the evolution and diffusion of US policy", Journal of International Business Policy, (2024), 151-153.

[2] Paolo Sgrignoli, Rodolfo Metulini, Zhen Zhu, and Massimo Riccaboni," The indirect Effects of FDI on Trade: A Network Perspective", MIUR,(2017), 09-12.

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.

و في ختام الفصل الثاني، يتضح أن التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة و الصين يتسم بالشمولية و التشابك في كل المجالات؛ إذ يشمل الجوانب التجارية و المالية و التكنولوجية و الاستثمارية. و يسعى كل طرف من خلال هذه المظاهر إلى تعزيز موقعه في الاقتصاد العالمي، و الحفاظ على قدرته على التأثير في سلاسل القيمة الدولية، و توسيع نفوذه في الأسواق العالمية. و تعكس هذه الديناميات مرحلة انتقالية مهمة في النظام الاقتصادي الدولي، تتميز بإعادة توزيع موازين القوة الاقتصادية و تحولات في شبكات الاستثمار و الإنتاج العالمية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: تداعيات التنافس الصيني الأميركي على بنية النظام الدولي.

يشهد النظام الدولي في السنوات الأخيرة تحولات متسارعة في ظل تصاعد التنافس الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية و الصين؛ و الذي لم يعد يقتصر على المجال الاقتصادي أو التجاري فقط، بل امتد ليشمل التكنولوجيا المتقدمة، و الابتكار، و سلاسل القيمة العالمية،فضلا عن النفوذ المالي و المؤسسي على مستوى الاقتصاد السياسي الدولي. و قد أدى هذا التنافس متعدد الأبعاد إلى إحداث تغيرات تدريجية في موازين القوة العالمية، الأمر الذي انعكس على طبيعة التفاعلات الدولية و أنماط توزيع النفوذ بين الفاعلين الدوليين، كما أسهم في بروز ترتيبات و تحالفات جديدة تعكس ديناميات انتقال محتمل في بنية النظام الدولي. وبهذا، يهدف هذا الفصل إلى إبراز أهم انعكاسات التنافس الصيني- الأميركي على إعادة تشكيل النظام الدولي؛ من خلال تحليل تأثيراته على توازنات القوة العالمية، و ملامح التحول في طبيعة النظام الدولي المعاصر.

المبحث الأول: تحول مراكز القوة في النظام الدولي.

المطلب الأول: تراجع الأحادية القطبية و صعود التعددية.

أولا: تآكل الهيمنة الاقتصادية الأميركية:

كشفت بيانات صادرة عن صندوق النقد و البنك الدوليين عن تراجع واضح في الحصة النسبية للاقتصاد الأميركي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال فترة رئاسة دونالد ترامب؛ حيث سجلت هذه الحصة أدنى مستوياتها منذ عام 1980 وفق معيار تعادل القوة الشرائية، في مؤشر اقتصادي يعكس تصدعا تدريجيا في الهيمنة الأميركية التقليدية على الاقتصاد العالمي.

و بحسب قاعدة بيانات World Economic Outlook التابعة لصندوق النقد الدولي- رصدها موقع "يمن إيكو"- بلغت حصة الولايات المتحدة من الناتج العالمي نحو 14.65 %في عام 2020، و هو مستوى تاريخي منخفض، يعكس تغيرا عميقا في موازين القوة الاقتصادية الدولية، خاصة أن هذا المعيار يقيس القدرة الحقيقية للاقتصادات على الإنتاج والاستهلاك، بعيدا عن تأثيرات أسعار الصرف الاسمية. كما أوضحت بيانات النقد الدولي أن متوسط حصة واشنطن من الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأربع اللاحقة بلغ نحو 14.93%، ما يشير إلى استقرار نسبي، بدون تعويض الفاقد الذي سُجل خلال السنوات السابقة، وبدون العودة إلى مستويات ما قبل 2010. وجدير بالذكر أن بيانات الصندوق أظهرت أن هذا التراجع جاء بالتزامن مع توسع متسارع لاقتصادات منافسة، وفي مقدمتها الصين وعدد من الاقتصادات الآسيوية الصاعدة، التي عززت وزنها في الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير، مقابل نمو أبطأ نسبيا للاقتصاد الأميركي مقارنة بهذه الدول، ما أدى إلى انحسار الحصة الأميركية بدون أن يعني ذلك انكماشا مباشرا في حجم اقتصادها.

ورغم تأكيد مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لواشنطن بلغ نحو 31.1 تريليون دولار في الربع الثالث من 2024، و هو الأعلى عالميا، إلا أن بيانات

صندوق النقد و البنك الدولي توضح أن الوزن النسبي لأميركا في الاقتصاد العالمي بات يتآكل لصالح الاقتصادات الناشئة، في تحول هيكلي يعيد رسم خريطة القوة الاقتصادية الدولية ويضع مستقبل الهيمنة الأميركية أمام اختبار تاريخي جديد. و بهذا، ودع الدولار الأميركي عام 2025 مثقلا بأكبر تراجع سنوي له منذ 2017، في مشهد يعكس تحولا عميقا في ثقة الأسواق بالمسار النقدي الأميركي، وسط تصاعد الضغوط السياسية و تغير رهانات المستثمرين على أسعار الفائدة، وفق لما نشرته وكالة بلومبيرغ الأميركية التي أكدت أن مؤشر الدولار الفوري انخفض بنحو 8.1 %منذ مطلع العام، في نتيجة وصفت بأنها ترجمة مباشرة لتآكل اليقين بشأن استقلالية السياسة النقدية، على خلفية حرب ترامب التجارية و الجمركية التي فتحها على العالم.[1]

ثانيا: صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية

لقد أضحى حضور و صعود الصين وازنا في العلاقات الدولية بفضل فاعليتها الاقتصادية المتزايدة، و اختراقها للأسواق العالمية، و اضطلاعها بأدوار سياسية غير مألوفة على مستوى الأزمات الإقليمية. و في عصر الهيمنة الأميركية و غياب قطب آخر يحدث التوازن، تتجه الأنظار للبحث لمن يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي، و يبدو أن الصين هي الدولة التي تملك المقومات التي تؤهلها لذلك؛ إذ تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ؛ حيث يتراوح هذا المعدل بين 2015 و 2025 6 % سنويا، و هو أكبر معدل للنمو بين القوى الكبرى في العالم، هذا في الوقت الذي لم يتجاوز فيه معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في نفس الفترة 2.8%. كما أن الصين تمثل ثاني أكبر قوة اقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة؛ إذ ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2024 حوالي19.1 تريليون دولار، فضلا عن أن بكين تتمتع بقوة بشرية هائلة، و هو ما جعل منها أكبر سوق عالمية سواء من حيث الاستهلاك أو من حيث الإنفاق على السياحة؛ حيث قُدر إنفاق السياح الصينيين في العالم بحوالي 250 مليار دولار بحسب تقديرات البنك الدولي سنة 2019. لذا، تعد الصين القوة العالمية الأولى في احتياطي النقد الأجنبي الذي يبلغ 3.22 تريليون دولار أميركي بحسب تقديرات البنك الدولي سنة 2024. و بهذا، تمتلك الصين ما يقارب 0.76 تريليون دولار من سندات الخزانة الأميركية؛ إذ تعد أكبر دولة حائزة للدين الحكومي الأميركي، مما يمكنها من لعب دور كبير في الاقتصاد العالمي، وفقا لمعايير حجم السوق و التجارة الخارجية، و القوة الشرائية للعملة الصينية مقابل الدولار .و على هذا الأساس، تعتبر الصين الأكثر تصديرا في العالم؛ حيث إن حصتها من إجمالي ناتج التصنيع العالمي تبلغ حوالي 29 %، و هو ما يعكس هيمنتها على سلاسل القيمة الصناعية العالمية و تفوقها الهيكلي في الإنتاج الصناعي مقارنة بباقي

---

[1] موقع يمن إيكو، نار ترامب تحت عرش الدولار..صندوق النقد يكشف تآكل الهيمنة الاقتصادية الأميركية، 2026/01/13، تاريخ الاطلاع: 2026/03/21، على الساعة: 22:38
https://yemennownews.com

الاقتصادات، كما أن 13% من تجارة البضائع العالمية تتم مع الصين،و هذا يدل على اندماجها في سلاسل القيمة العالمية و دورها كمركز تصنيع و تصدير رئيسي و أهمية سوقها الضخم كوجهة للواردات.[1]

وعلى هذا الأساس تعد بكين من أكبر المستثمرين في العالم؛ حيث تستثمر بشكل كبير في أفريقيا و أميركا اللاتينية و جنوب شرق آسيا و الدول النامية، مما يخلق شبكة من العلاقات الاقتصادية و السياسية التي تعزز موقفها الدولي. كما تقدم قروضا و استثمارات للدول النامية، مما يعزز نفوذها في هذه الدول. و مع ذلك، تثير هذه الممارسات مخاوف حول "دبلوماسية الديون" و خلق تبعية اقتصادية، وفقا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي"2021"، فإن هذه الاستثمارات تعزز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، و لكنها أيضا تزيد من الاعتماد الاقتصادي على الصين. و في مجال التكنولوجيا المتقدمة، تشكل المنتجات الصينية 51.5% من صادرات الشركات الكبرى، بالإضافة إلى أنها استقطبت استثمارات أجنبية ضخمة بلغت قيمتها 173.5 مليار دولار في عام 2021 ، مما عزز من مكانة الاقتصاد الصيني على الساحة الدولية. و بهذا، استثمرت الصين في الخارج بين 1.5 و1.8 تريليون دولار خلال الفترة ما بين2015 و2025 و سيطرت على 85% من سوق المعادن النادرة. كما توسعت شركات الطاقة المتجددة الصينية و زادت تنافسيتها مع الشركات الأميركية، و بتعزيز نظام "بترويوان"، بدأت فك ارتباطها بالدولار عبر بورصة (شنغهاي) للطاقة و تشجيع تجارة النفط باليوان، ما يشكل تحديا للنظام المالي العالمي التقليدي؛ حيث تعمل بكين على تعزيز نفوذها في المؤسسات الدولية من خلال إنشاء كيانات موازية مثل البنك الآسيوي، بنك بريكس، منظمة شنغهاي، بهدف تحقيق توازن مع النفوذ الغربي، و لإصلاح النظام العالمي، بما يخدم مصالحها الإستراتيجية و يعزز مكانتها الدولية.[2]

المطلب الثاني: إعادة توزيع القوة الاقتصادية العالمية

أولا: تحولات مراكز الإنتاج و التجارة

ضمن إطار التنافس الاقتصادي الصيني الأميركي حدث تحول بنيوي عميق في مراكز الإنتاج و التجارة العالمية؛ حيث لم يعد توزيع الأنشطة الإنتاجية و التجارية خاضعا فقط لمنطق الكلفة و الكفاءة، بل أصبح يتأثر بشكل متزايد بالاعتبارات الجيوسياسية والإستراتيجية.لذا، برزت الصين بوصفها مركز الثقل الصناعي العالمي؛ إذ نجحت في ترسيخ موقعها كأكبر قاعدة تصنيع في العالم، مع انتقالها التدريجي من نموذج "مصنع العالم" القائم على العمالة منخفضة التكلفة إلى نموذج أكثر تقدما قائم على التصنيع عالي القيمة والتكنولوجيا المتطورة، مدعوما بسياسات صناعية طموحة مثل "صنع في الصين 2025". وقد ساهم ذلك في رفع مساهمة الصين في الناتج الصناعي العالمي، في مقابل تراجع نسبي لدور الولايات

---

[1] عبد الوهاب عميري، التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة و تحول القوة، المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، المجلد: 05، العدد:02، 2022، ص: 778.

[2] محمد عبد الفتاح الحمراوي، محمد محمد طلعت غراب، دور إستراتيجية القوة الذكية في مساعي الصين لتغيير بنية النسق الدولي، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد: 26، 2025، ص: 34.

المتحدة في التصنيع التقليدي، رغم احتفاظها بتفوق واضح في مجالات الابتكار و التكنولوجيا المتقدمة.[1]

و في موازاة ذلك، أدت الحرب التجارية التي اندلعت منذ عام 2018، إلى جانب تداعيات جائحة كورونا، إلى تسريع عملية إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية؛ حيث اتجهت الشركات متعددة الجنسيات إلى تبني إستراتيجيات تنويع الإنتاج جغرافيا، مثل نموذج " China+1" ، بهدف تقليل الاعتماد على الصين دون الانسحاب الكامل منها. وقد أفضى هذا التوجه إلى صعود مراكز إنتاج بديلة في آسيا، خاصة في دول جنوب شرق آسيا مثل فيتنام والهند، غير أن الصين حافظت رغم ذلك على موقعها المركزي داخل سلاسل القيمة، خصوصا في المراحل الوسيطة والمتقدمة من الإنتاج، بفضل بنيتها التحتية الصناعية المتطورة و شبكاتها اللوجستية الواسعة. و من جهة أخرى، عملت واشنطن على إعادة توطين بعض الصناعات الإستراتيجية داخل أراضيها أو في دول حليفة، خاصة في قطاعات حساسة مثل أشباه الموصلات و التكنولوجيا المتقدمة، بما يعكس تزايد الطابع الأمني للاقتصاد الدولي.[2]

أما على صعيد التجارة الدولية، فقد شهدت أنماط التبادل التجاري تحولات ملحوظة تمثلت في تراجع نسبي للاعتماد المتبادل بين بكين و واشنطن، مقابل تنامي توجه كل طرف نحو تنويع شركائه التجاريين. فقد اتجهت الصين إلى تعزيز علاقاتها التجارية مع دول آسيا، خاصة رابطة آسيان التي أصبحت الشريك التجاري الأول لها، فضلا عن توسيع حضورها في أسواق الدول النامية عبر مبادرة "الحزام و الطريق"، و هو ما ساهم في إعادة توجيه التدفقات التجارية العالمية نحو الجنوب العالمي. و من زاوية أخرى، سعت الولايات المتحدة إلى إعادة تشكيل شبكاتها التجارية عبر اتفاقيات جديدة و تقييد التبادل مع الصين في قطاعات معينة، خاصة المرتبطة بالتكنولوجيا، مما أدى إلى بروز نوع من " فك الارتباط الجزئي" بين الاقتصادين. و بناء على ذلك، اتخذ التنافس بين القوتين بعدا تكنولوجيا حاسما؛ حيث أصبح التحكم في التقنيات المتقدمة (كالذكاء الاصطناعي، و شبكات الجيل الخامس، و أشباه الموصلات) المحدد الرئيسي لمكانة الدول داخل سلاسل الإنتاج العالمية. و قد انعكس هذا التحول في انتقال مركز الثقل من الصناعات كثيفة المعرفة، ما عزز من أهمية الابتكار و البحث و التطوير في تحديد مواقع الإنتاج. و في هذا السياق، سعت واشنطن إلى الحفاظ على تفوقها التكنولوجي عبر فرض قيود على نقل التكنولوجيا إلى بكين، في حين كثفت هذه الأخيرة استثماراتها في البحث و التطوير لتحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي.[3]

[1] Jingwen Yu ," A Study on China's Position in the Global Value Chain" , Highlights in Business, Economics and Management, Volume 50, (2025), 90-92.

[2] Gary Gereff, Penny Bamber, and Karina Fernandez-Stark," China's Evolving Role in Global Value Chains: Upgrading Stategies in an Era of Disruptions and Resilience", Springer Nture Singapore Pte Ltd, (2022), 05.

[3] Duan Bujing," A Review on the Reconstruction of Global Value Chain in China's Manufacturing Industry", International Journal of New Developments in Engineering and Society, vol.07, Issue 05,p:11-12.

ثانيا:صعود الاقتصادات الناشئة

في إطار التحولات البنيوية التي يعرفها الاقتصاد العالمي في العقد الأخير، برزت مجموعة من الاقتصادات الصاعدة بوصفها فاعلا ديناميكيا في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية، مستفيدة بدرجات متفاوتة من التنافس الاقتصادي المتصاعد بين بكين و واشنطن. و من بين هذه الاقتصادات، تبرز كل من الهند و البرازيل و إندونيسيا كنماذج دالة على مسارات متباينة للصعود الاقتصادي في ظل هذا التنافس؛ حيث سعت كل دولة إلى توظيف موقعها الجغرافي و مواردها الاقتصادية و خياراتها الإستراتيجية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب.

01 **الهند:** تعد الهند من أبرز الاقتصادات الناشئة التي شهدت تسارعا ملحوظا في النمو خلال العقد الأخير؛ إذ استطاعت أ، تعزز موقعها ضمن الاقتصاد العالمي بفضل مزيج من العوامل الديموغرافية و الهيكلية و التكنولوجية. وفقا لصندوق النقد الدولي، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند حوالي 6% في 2025/2024 مع توقعات ببلوغه نحو 6.5% في 2026/2025، مما يجعلها من أسرع الاقتصادات الكبرى نموا في العالم.كما تشير بيانات أخرى إلى أن الهند سجلت نموا سنويا يقارب 6.9% على أساس سنوي في بعض الفترات الأخيرة ضمن مجموعة العشرين. ففي سياق التنافس الصيني الأميركي، استفادت الهند من إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية؛ إذ اتجهت الشركات متعددة الجنسيات إلى تنويع مواقع الإنتاج بعيدا عن الصين، ما جعل الهند وجهة بديلة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. و قد عززت الحكومة هذا التوجه عبر سياسات صناعية مثل برنامج "صنع في الهند" و تحفيز الصناعات التكنولوجية و الخدمات الرقمية. كما تمثل الهند نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة العشرين، ما يعكس ثقلها الاقتصادي المتزايد. و يضاف إلى ذلك، توسع قطاع الخدمات، خاصة تكنولوجيا المعلومات الذي أصبح أحد أهم محركات النمو، إلى جانب قاعدة سكانية ضخمة تشكل سوقا استهلاكية واسعة. لذا، فإن صعود الهند لا يمكن فصله عن ديناميات التنافس بين الصين و الولايات المتحدة؛ حيث سعت كلتا القوتين إلى تعزيز شراكاتها مع الهند، سواء في مجالات التكنولوجيا أو سلاسل الإمداد، مما منحها موقعا إستراتيجيا في الاقتصاد العالمي.[1]

02 **البرازيل:** تمثل البرازيل نموذجا لاقتصاد ناشئ يعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعة و التصدير، مع حضور قوي في الأسواق العالمية، خاصة في مجال السلع الأولية. ففي العقد الأخير، عرف الاقتصاد البرازيلي تقلبات ملحوظة، إلا أنه تمكن من الحفاظ على موقعه كأكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية. ووفق بيانات مجموعة العشرين، سجل الاقتصاد البرازيلي نموا ملحوظا بلغ حوالي 1.4% في الربع الأول من 2025 مقارنة 0.1% سابقا، مما يعكس تحسنا تدريجيا في الأداء الاقتصادي. في ظل التنافس بين الصين و الولايات المتحدة، استفادت

[1] IMF Executive Board Concludes 2024 Article Iv Consultation with India , International Monetary Fund, February 27, 2025 , Accessed on March 24, 2026 at 14:11, https://www.imf.org/en/News/Articles

البرازيل بشكل واضح من الطلب الصيني المتزايد على المواد الخام، خاصة فول الصويا وخام الحديد؛ حيث تعد الصين أحد أكبر الشركاء التجاريين للبرازيل. هذا الارتباط عزز من اندماج الاقتصاد البرازيلي في سلاسل التوريد المرتبطة بالصين، خاصة في قطاع الزراعة والتعدين. و من جهة أخرى، تأثرت البرازيل بالسياسات التجارية الأميركية في بعض الفترات، ما دفعها إلى تنويع شركائها التجاريين و توسيع علاقاتها مع قوى أخرى ضمن مجموعة BRICS. ويظهر هذا الوضع أن صعود البرازيل كاقتصاد ناشئ يرتبط بشكل وثيق بالطلب العالمي على الموارد، و بشكل خاص الطلب الصيني، مما يجعلها مثالا على اقتصاد ناشئ يستفيد من التنافس بين القوتين دون أن يكون طرفا مباشرا فيه.[1]

03 **إندونيسيا:** تعتبر إندونيسيا من أبرز الاقتصادات الناشئة في آسيا؛ حيث نجحت في تحقيق نمو اقتصادي مستقر نسبيا خلال الفترة ما بين 2015-2025، مدفوعا باتساع السوق الداخلية ووفرة الموارد الطبيعية، خاصة المعادن الإستراتيجية. ووفق بيانات صندوق النقد الدولي، سجلت إندونيسيا معدل نمو يقارب 4.8% إلى 05% في 2025 ضمن الاقتصادات الناشئة ذات الأداء المرتفع نسبيا، كما ساهمت في دفع النمو ضمن منطقة آسيا التي تعد المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي. في إطار التنافس بين بكين و واشنطن، برزت إندونيسيا كوجهة استثمارية مهمة لكلا الطرفين، خاصة في قطاعات البنية التحتية و الطاقة و التعدين. و قد اتبعت الحكومة الإندونيسية سياسة "القيمة المضافة المحلية"؛ حيث فرضت قيودا على تصدير المواد الخام (مثل النيكل) بهدف تطوير الصناعات التحويلية داخليا، و هو ما ساهم في جذب استثمارات أجنبية في مجال تصنيع البطاريات المستخدمة في السيارات الكهربائية، وهو قطاع إستراتيجي مرتبط بالتحول العالمي نحو الطاقة النظيفة. كما استفادت إندونيسيا من إعادة توجيه سلاسل التوريد العالمية نتيجة التوترات بين بكين و واشنطن؛ إذ أصبحت بديلا صناعيا جزئيا في بعض القطاعات. و يظهر هذا الأداء أن إندونيسيا تمثل نموذجا لاقتصاد ناشئ يسعى إلى تحقيق توازن بين الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية و الحفاظ على سيادته الاقتصادية، مستفيدا من التنافس بين القوى الكبرى لتعزيز موقعه في الاقتصاد العالمي.[2]

المبحث الثاني : مستقبل بنية النظام الدولي تحت وطأة التنافس بين القطبين الاقتصاديين الصيني و الأميركي.

المطلب الأول: مآلات النظام الدولي في ظل التحولات الراهنة

أولا: سيناريو الاستقطاب الثنائي:

يرتبط هذا السيناريو بإمكانية تغيير الولايات المتحدة لتصورات القادة الصينيين، وإقناعهم بعدم السعي وراء الهيمنة الإقليمية و تبديد النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية. و يقوم هذا السيناريو على شرط رئيسي يتمثل في إظهار الولايات المتحدة استطاعتها في الحفاظ على توازن مناسب للقوى في غرب المحيط الهادي و الإبقاء على نقاط

[1] Brazil, World Bank Group, 2025, Accessed on March 24,2025 at 14:36 https://data.Worldbank.org/country/brazil
[2] Indonesia, World Bank Group, 2025, Accessed on March24,2025 at 14:55 https://data.Worldbank.org/country/indonesia

تفوقها الاقتصادية و التكنولوجية الرئيسية، و حشد تحالفات الدول المعنية لدعم القواعد والمعايير أساسية لتصورها للنظام الدولي و التنافس مع الصين. و بناء على هذا المسعى الشرطي للولايات المتحدة ، فإن الصين ستضطر إلى تغيير سلوكاتها التنافسية و تقليص حدة التحدي الذي ترفعه في وجه واشنطن كما هو الحال مع قضية تايوان و هيكل التحالف الأميركي في شرق آسيا، التي تكون المصالح الحيوية للولايات المتحدة فيها على المحك.[1]

ويستند هذا السيناريو إلى فرضية مفادها أن تآكل الهيمنة الأحادية الأميركية، بالتوازي مع الصعود المتسارع للصين، قد أفضى إلى نشوء حالة من الاستقطاب الجيو-اقتصادي، تعيد إلى الأذهان من حيث الشكل –لا المضمون- أنماط الثنائية القطبية التي سادت خلال الحقبة الحرب الباردة، مع اختلاف جوهري يتمثل في انتقال مركز التنافس من المجالين العسكري و الإيديولوجي إلى المجالين الاقتصادي والتكنولوجي. وفي هذا الصدد، تعمل واشنطن على ترسيخ موقعها كقطب اقتصادي مهيمن من خلال تبني سياسات تهدف إلى احتواء الصعود الصيني، و ذلك عبر أدوات متعددة تشمل فرض الرسوم الجمركية، و تقييد نقل التكنولوجيا، و تعزيز التحالفات الاقتصادية مع شركائها، فضلا عن إعادة هيكلة سلاسل الإمداد العالمية بما يقلل من الاعتماد على الصين، ضمن إستراتيجيات مثل "إزالة المخاطر" و "إعادة التوطين". و في الموازاة، تسعى الصين إلى تعزيز استقلالها الاقتصادي و التكنولوجي عبر تطوير قدراتها الإنتاجية المحلية، و توسيع نطاق نفوذها التجاري و الاستثماري عالميا، لاسيما من خلال مبادرات كبرى مثل "الحزام و الطريق"، إلى جانب جهودها الرامية إلى تدويل عملتها و تقليل الاعتماد على الدولار الأميركي، بما يعكس سعيا واضحا نحو إعادة توزيع مراكز القوة داخل النظام المالي الدولي. و يترتب على هذا التنافس الثنائي إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية؛ حيث تتجه الشركات متعددة الجنسيات إلى إعادة توزيع أنشطتها الإنتاجية وفقا لاعتبارات جيوسياسية، ما يؤدي إلى نشوء شبكات إنتاج موازية تتمحور إحداها حول الصين و الأخرى حول الولايات المتحدة. كما يتجلى هذا الاستقطاب في المجال التكنولوجي، من خلال التنافس على الهيمنة في القطاعات الإستراتيجية مثل أشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس، وهو ما قد يفضي إلى انقسام النظام التكنولوجي العالمي إلى منظومتين متمايزتين، لكل منهما معاييرها و سلاسلها الإنتاجية الخاصة.

وعلى صعيد النظام المالي الدولي، يعكس هذا السيناريو اتجاها نحو ازدواجية في مراكز النفوذ المالي؛ حيث تستمر الولايات المتحدة في الاستفادة من هيمنة الدولار كعملة احتياط عالمية، في حين تعمل الصين على تعزيز استخدام عملتها في التبادلات الدولية، وتطوير مؤسسات مالية بديلة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقليص نسبي لهيمنة النظام المالي الغربي دون القضاء عليه. كما أن هذا الاستقطاب يفرض على الاقتصادات الناشئة و الدول النامية تحديات إستراتيجية؛ إذ تجد نفسها أمام خيارات صعبة تتراوح بين الانحياز لأحد القطبين أو تبني سياسات توازن تهدف إلى الاستفادة من التنافس القائم دون الانخراط الكامل فيه. و رغم ما

[1] عميري، مرجع سابق، ص: 783.

يتيحه هذا السيناريو من فرص لإعادة توزيع القوة الاقتصادية عالميا، إلا أنه ينطوي على مخاطر متعددة، من أبرزها تراجع كفاءة الاقتصاد العالمي نتيجة تفكك سلاسل التوريد، وارتفاع تكاليف الإنتاج، و تزايد النزعات الحمائية، فضلا عن إضعاف آليات التعاون الدولي في مواجهة القضايا العالمية المشتركة. لذا، فإن سيناريو الاستقطاب الثنائي يعكس تحولا نوعيا في بنية النظام الاقتصادي الدولي، من نظام أحادي القطب إلى نظام يتسم بازدواجية القوة الاقتصادية، تقوده الصين و الولايات المتحدة، في ظل تنافس معقد يجمع بين الصراع والتشابك، و يعيد تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي في اتجاه أكثر انقساما و تعددا في مراكز النفوذ.[1]

ثانيا: سيناريو التعددية المرنة

يمثل هذا السيناريو أحد أبرز المسارات التفسيرية لتحولات النظام الاقتصادي الدولي في إطار التنافس المتصاعد بين بكين و واشنطن؛ إذ يقوم هذا السيناريو على فرضية مفادها أن النظام العالمي لا يتجه نحو استقطاب ثنائي صارم، بل نحو بنية متعددة الأقطاب تتسم بدرجة عالية من المرونة و التشابك ، تتيح لمختلف الفاعلين الدوليين –خاصة الاقتصادات الناشئة- هامشا أوسع للمناورة الإستراتيجية. و بهذا، لا تنحصر مراكز القوة في قطبين رئيسيين، بل تتوزع بين مجموعة من القوى الاقتصادية الكبرى و المتوسطة؛ مثل الاتحاد الأوروبي، والهند واليابان، إلى جانب الصين و الولايات المتحدة، بما يعكس تحولا تدريجيا من الهيمنة الأحادية إلى تعددية أكثر توازنا. و يتميز هذا السيناريو بكونه لا يقوم على الانقسام الحاد أو التكتلات المغلقة، بل على شبكات متداخلة من العلاقات الاقتصادية؛ حيث تحتفظ الدول بعلاقات متوازنة مع أكثر من قطب في آن واحد، وفقا لمصالحها الوطنية. ففي إطار استمرار الاعتماد المتبادل بين الصين و الولايات المتحدة، خاصة في مجالات التجارة و الاستثمار، يصبح من الصعب تحقيق "فك الارتباط" كامل بين الاقتصادين، ما يفسح المجال أمام نمط من التعددية التي تجمع بين التنافس و التعاون في آن واحد. و يترجم ذلك عمليا في استمرار تدفقات التجارة بين القوتين، رغم التوترات، وفي انخراطهما المشترك – و لو بشكل محدود- في قضايا اقتصادية عالمية مثل الاستقرار المالي و سلاسل الإمداد. [2]

وعلى مستوى سلاسل القيمة العالمية، يفضي هذا السيناريو إلى إعادة توزيع مرنة للإنتاج العالمي، بدلا من انقسامه إلى كتل منفصلة؛ حيث تتجه الشركات متعددة الجنسيات إلى تنويع مواقع الإنتاج عبر عدة دول، بما يقلل من المخاطر الجيوسياسية ويعزز من كفاءة الإنتاج. وقد استفادت من هذا التوجه العديد من الاقتصادات الناشئة؛ مثل الهند و فيتنام وإندونيسيا، التي أصبحت مراكز بديلة أو مكملة للإنتاج، ضمن ما يعرف ب "تنويع سلاسل

[1] Denis A. Degterev, Mirzet S. Ramich, Anatoly V.Tsvyk, U.S._China: « Power Transition » and the Outlines of « Conflict Bipolarity », Vestnik RUDN. International Relations, Vol.21, No.2,(2021),215- 217. http://journals.rudn.ru/international-relations

[2] Mowaffaq Jaafar Maqsoud," Multipolarity and the Future of International Economic System", Political Issues, No 77,(2024), https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التوريد" بدلا من استبدالها الكامل. كما يتجلى هذا النمط في ظهور شبكات إنتاج إقليمية مترابطة، تتقاطع فيها المصالح بين مختلف الفاعلين الدوليين.

أما في المجال التكنولوجي، فيظهر سيناريو التعددية المرنة نوعا من التعايش التنافسي؛ حيث تتنافس الصين و الولايات المتحدة على الهيمنة في القطاعات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي و أشباه الموصلات، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى انقسام كامل للنظام التكنولوجي العالمي؛ إذ تستمر بعض أشكال التعاون و التكامل، سواء من خلال الشركات متعددة الجنسيات أو عبر سلاسل الابتكار العابرة للحدود. و ينطبق الأمر ذاته على النظام المالي الدولي؛ حيث تستمر هيمنة الدولار الأميركي، مع تزايد تدريجي لدور العملات الأخرى، بما في ذلك العملة الصينية، في إطار نظام مالي أكثر تنوعا، دون أن يشهد انقساما حادا. و من الناحية الجيو-اقتصادية، يتيح هذا السيناريو للدول المتوسطة و الناشئة إستراتيجية "التعاون الذكي"؛ حيث يمكنها الاستفادة من التنافس بين بكين و واشنطن دون الانحياز الكامل لأي منهما، من خلال تنويع شراكاتها الاقتصادية و الاستثمارية. و يعكس ذلك توجه العديد من الدول نحو تعزيز استقلاليتها الإستراتيجية، عبر الانخراط في مبادرات متعددة، سواء كانت بقيادة الصين أو الولايات المتحدة أو حتى مبادرات إقليمية مستقلة. و رغم ما يتيحه هذا السيناريو من فرص لتعزيز الاستقرار النسبي للنظام الدولي، إلا أنه لا يخلو من التحديات؛ إذ قد يؤدي إلى تعقيد عملية الحوكمة العالمية، نتيجة تعدد الفاعلين و تباين مصالحهم، كما قد يخلق حالة من عدم اليقين في ظل غياب قطب مهيمن قادر على فرض قواعد واضحة. و مع ذلك، فإن سيناريو التعددية المرنة يعكس واقعا أكثر توافقا مع طبيعة الاقتصاد العالمي المعاصر؛ الذي يتسم بالتشابك و الترابط، و يبرز أن التنافس بين الصين و الولايات المتحدة، رغم حدته، لا يلغي إمكانية التعايش و التعاون ضمن نظام دولي متعدد الأقطاب يتسم بالمرونة و التكيف المستمر.[1]

المطلب الثاني: انعكاسات التنافس على الاستقرار الدولي

أولا: تأثيره على الدول النامية

يشكل التنافس الاقتصادي المتصاعد بين بكين و واشنطن عاملا حاسما في إعادة تشكيل معادلات الاستقرار الدولي؛ إذ لم يعد هذا التنافس مقتصرا على حدود القوتين، بل امتدت تداعياته لتشمل مختلف مناطق العالم لاسيما الدول النامية التي تعد الأكثر تأثرا بحالة عدم اليقين الجيو-اقتصادي. ففي إطار هذا التفاعل، يتسم النظام الدولي بدرجة متزايدة من التقلب، نتيجة تداخل المصالح الاقتصادية مع الاعتبارات الجيوسياسية، ما ينعكس مباشرة على استقرار الأسواق العالمية، و سلاسل الإمداد، و تدفقات الاستثمار، و هو ما يضع الدول النامية أمام تحديات مركبة تتجاوز قدراتها البنيوية في كثير من الأحيان. و من أبرز انعكاسات هذا التنافس على الدول النامية إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية؛ حيث أدت التوترات التجارية

[1] Dana M.D.Sajadi," A Critical Analysis of the Liberal International Order: From Hegemony to Multipolarity", Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, Vol: 09, No1, (2025), 46-48.

–خاصة منذ 2018، إلى إعادة توزيع مراكز الإنتاج العالمي، ما أتاح لبعض الدول النامية مثل فيتنام و الهند- فرصا لجذب الاستثمارات الأجنبية و الاستفادة من تحويل خطوط الإنتاج بعيدا عن الصين. غير أن هذه الفرص لم تكن متكافئة؛ إذ واجهت العديد من الدول الأخرى صعوبات في الاندماج في هذه السلاسل بسبب ضعف البنية التحتية أو محدودية القدرات الصناعية، ما أدى إلى تعميق الفجوة التنموية بين الدول النامية نفسها. كما أن تفكك سلاسل التوريد العالمية أو إعادة هيكلتها بشكل انتقائي ساهم في زيادة تكاليف الإنتاج و التجارة، الأمر الذي انعكس سلبا على الاقتصادات الهشة المعتمدة على الواردات.[1]

و تأسيسا على ذلك، أدى التنافس بين القطبين إلى تقلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ أصبحت هذه التدفقات أكثر ارتباطا بالاعتبارات السياسية و الإستراتيجية بدلا من المعايير الاقتصادية البحتة، ما زاد من حالة عدم اليقين في الدول النامية. ففي حين عززت الصين استثماراتها في البنية التحتية ضمن مبادراتها العالمية، سعت الولايات المتحدة إلى توجيه استثماراتها نحو دول حليفة أو ذات أهمية إستراتيجية، و هو ما خلق نوعا من التنافس على النفوذ داخل الدول النامية، قد يؤدي في بعض الحالات إلى تضارب المصالح أو زيادة الاعتماد على طرف دون آخر. و من جهة أخرى، يتجلى تأثير هذا التنافس في تفاقم الضغوط المالية و النقدية على الدول النامية؛ إذ يؤدي تشديد السياسات النقدية في الولايات المتحدة مثل رفع أسعار الفائدة، إلى خروج رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة، و انخفاض قيمة عملاتها، و ارتفاع مستويات الدين الخارجي. في المقابل، تحاول الصين تقديم بدائل تمويلية من خلال قروض و استثمارات، غير أن هذه البدائل قد تثير مخاوف تتعلق بالاستدامة المالية و الديون، ما يضع الدول النامية أمام خيارات معقدة بين مصادر تمويل مختلفة.

كما يمتد تأثير التنافس إلى المجال التكنولوجي و الرقمي؛ حيث تجد الدول النامية نفسها أمام معضلة الاختيار بين الأنظمة التكنولوجية المختلفة التي تقودها كل من الصين و الولايات المتحدة، خاصة في مجالات مثل شبكات الجيل الخامس و البنية التحتية الرقمية. و قد يؤدي هذا الانقسام إلى إبطاء عملية التحول الرقمي في بعض الدول، أو زيادة تكلفته، في حال اضطرت إلى التكيف مع معايير متباينة. و في البعد الجيوسياسي، يسهم هذا التنافس في تعزيز حالة الاستقطاب الدولي، ما قد يدفع بعض الدول النامية إلى الانخراط في تحالفات أو محاور متنافسة، الأمر الذي قد يهدد استقرارها الداخلي أو يحد من استقلالية قراراتها السياسية. و مع ذلك، فإن بعض الدول استطاعت أن تبني إستراتيجيات توازن مرنة، مستفيدة من التنافس بين القوتين لتحقيق مكاسب اقتصادية و تنموية، دون الانحياز الكامل لأي منهما.[2]

ثانيا: مستقبل التعاون الاقتصادي الدولي

يعد مستقبل التعاون الاقتصادي الدولي في ظل انعكاسات التنافس بين القطبين أحد أكثر القضايا تعقيدا و إثارة للنقاش في أدبيات العلاقات الاقتصادية الدولية في العقد الأخير؛ حيث لم

[1] Simona A. Grano , David Wei Feng Huang," China-US Competition Impact on Small and Middle Power's Strategic Choices", Published with the support of the Swiss National Science Foundation,(2023),4-7.

[2] A.V.Boreyko, A.A.Vernigora, and S .V.Kislitsyn," The Infrastructure Competition between the United States and China in Devloping Countries", Herald of the Russian Academy of Sciences, Vol.92, No.5,(2022).

يعد هذا التنافس مجرد عامل ضاغط على النظام الدولي، بل أصبح عنصرا بنيويا يعيد تشكيل طبيعة التعاون ذاته. فبدلا من أن يؤدي تصاعد التنافس إلى انهيار منظومة التعاون الاقتصادي العالمي، تشير المعطيات إلى أنه يدفع نحو إعادة هيكلته ضمن أنماط أكثر مرونة و تعددا، تتسم بالانتقائية و التجزئة و التداخل في آن واحد، بما يعكس انتقال النظام الدولي من منطق العولمة الشاملة إلى منطق "العولمة المقيدة" أو "التعاون المشروط"؛ حيث تخضع العلاقات الاقتصادية بشكل متزايد للاعتبارات الاقتصادية البحتة. و في هذا الإطار، يتجه التعاون الاقتصادي الدولي نحو نموذج متعدد الأبعاد يقوم على التعدد المؤسسي بدلا من المركزية؛ حيث تتوزع آليات التعاون بين مؤسسات دولية تقليدية، مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و بين ترتيبات إقليمية و تحالفات اقتصادية ناشئة تعكس توازنات القوى الجديدة. و يعني ذلك أن النظام الاقتصادي العالمي لم يعد محكوما بمنظومة موحدة من القواعد، بل أصبح شبكة معقدة من التفاعلات المتداخلة التي تسمح بتعدد مسارات التعاون و تنوع أشكاله، سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو متعدد الأطراف. و يعكس هذا التحول حالة من "التشظي المنظم" التي لا تلغي التعاون، لكنها تعيد تعريفه ضمن حدود أكثر مرونة و تكيفا مع التغيرات الجيوسياسية.[1]

و من زاوية أخرى، يسهم التنافس الصيني الأميركي في تعزيز توجه الدول نحو التعاون الانتقائي؛ إذ لم يعد الانخراط في شراكات اقتصادية مع طرف معين يستلزم بالضرورة الاصطفاف في محور جيوسياسي محدد، بل أصبح بإمكان الدول – خاصة النامية منها- اعتماد إستراتيجيات تنويع الشركاء و توزيع الاعتماد الاقتصادي بما يحقق أكبر قدر من المكاسب و يقلل من المخاطر. و يترجم ذلك عمليا في سعي العديد من الدول إلى الحفاظ على علاقات اقتصادية متوازنة مع كل من بكين و واشنطن، و الاستفادة من المبادرات الاستثمارية و التمويلية التي يقدمها الطرفان، دون الانخراط الكامل في أي اصطفاف استقطابي حاد. هذا النمط من التعاون يعكس ظهور ما يمكن تسميته ب "الدبلوماسية الاقتصادية المرنة"، التي تقوم على إدارة العلاقات الدولية وفق مقاربة براغماتية توازن بين المصالح المتعارضة.

و على مستوى سلاسل القيمة العالمية، يسهم التنافس في إعادة تشكيل أنماط التعاون الصناعي و الإنتاجي؛ إذ تتجه الشركات متعددة الجنسيات إلى تبني إستراتيجيات تنويع مواقع الإنتاج و توزيع المخاطر، من خلال نقل بعض الأنشطة إلى دول متعددة بدلا من الاعتماد على مركز إنتاج واحد. و قد أدى ذلك إلى بروز نماذج جديدة من التعاون الاقتصادي العابر للحدود، تقوم على الربط بين عدة اقتصادات ضمن شبكات إنتاج مرنة، و هو ما يعزز من قدرة النظام الاقتصادي العالمي على امتصاص الصدمات، لكنه في الوقت ذاته يرفع من درجة التعقيد في إدارة هذه الشبكات.و في السياق نفسه، أصبحت الاقتصادات الناشئة تشكل حلقات وصل مهمة في سلاسل القيمة، مستفيدة من إعادة توجيه الاستثمارات و تحول أنماط الإنتاج نحو مواقع أكثر تنوعا. أما في المجال التكنولوجي، فإن التنافس بين القوتين يدفع نحو نشوء

[1] Tatsushi Okuda, Tomohiro Tsuruga," Geoeconomic Fragmentation and International Diversification Benefits", Authorized for distribution by Mahvash Qureshi,(2024).

بيئة من التعايش التكنولوجي التنافسي؛ حيث تتعدد المعايير و الأنظمة التقنية بدلا من توحدها، ما يفرض على الدول و الشركات التكيف مع بيئات تقنية مختلفة. ومع ذلك، لا يعني هذا الانقسام نهاية التعاون التكنولوجي، بل إعادة صياغته ضمن حدود جديدة؛ إذ يستمر التعاون في بعض المجالات العلمية و البحثية، خاصة تلك ذات الطابع العالمي، مثل الصحة و التغير المناخي، حتى في ظل التوترات السياسية و الاقتصادية. و يعكس ذلك قدرة النظام الدولي على الحفاظ على حد أدنى من التعاون الضروري لاستمرار الاستقرار العالمي، رغم تصاعد المنافسة.[1]

و فيما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية العالمية، فإن مستقبل التعاون يتجه نحو مزيد من التعددية المؤسسية، مع احتمالية ظهور إصلاحات تدريجية داخل المؤسسات القائمة أو إنشاء أطر جديدة تعكس التغير في موازين القوى. غير أن هذا التحول يصاحبه قدر من عدم اليقين، نتيجة اختلاف الرؤى بين القوى الكبرى حول قواعد النظام الاقتصادي الدولي، مما قد يؤدي إلى تباطؤ في اتخاذ القرارات الجماعية، أو إلى ضعف في فعالية بعض المؤسسات متعددة الأطراف. لذا، فإن استمرار الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الكبرى يفرض نوعا من التعاون الضروري لإدارة القضايا المشتركة، مثل الاستقرار المالي العالمي، و الأزمات الاقتصادية، و سلاسل الإمداد.[2]

و في ختام هذا الفصل، يتبين أن التنافس بين القطبين يمثل محركا رئيسيا لإعادة تشكيل بنية النظام الدولي، متجاوزا طابعه الاقتصادي ليشمل أبعادا إستراتيجية و تكنولوجية. فقد أسهم في إعادة توزيع مراكز القوة و تعزيز ملامح التعددية القطبية، مقابل تراجع نسبي للأحادية. كما أدى إلى تحولات في أنماط التحالفات الدولية و تزايد النزعة نحو البراغماتية في العلاقات بين الدول. في المقابل، أفرز هذا التنافس حالة من عدم اليقين و عدم الاستقرار، خاصة مع تصاعد الحمائية و التوترات التجارية و التكنولوجية، مما أثر على سلاسل القيمة العالمية.

[1] Joanne Tan," How Widespread is FDI Fragmentation?" , Authorized for distribution by Carlos Sanchez-Munoz,(2024), 5- 13.

[2] Jue Wang," China-IMF Collaboration: Toward the Leadership in Global Monetary Governance", Chin.Polit.Sci.Rev, (2017), 65-71. https://doi.org/10.1007/s41111-017-0085-8

الخاتمة

الخاتمة

ختاما و مما سبق، يتضح أن التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية خلال العقد الأخير قد تجاوز طابعه الظرفي ليغدو سمة بنيوية مميزة للتحولات الجارية في النظام الدولي؛ إذ لم يعد هذا التنافس مقتصرا على المجال التجاري، بل امتد ليمثل ديناميكية مركزية تعيد تشكيل بنية النظام الدولي و توازناته. فقد اتسمت هذه المرحلة بتصاعد ملحوظ في السياسات الحمائية، و الحروب التجارية، والتنافس التكنولوجي، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي و سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما يعكس انتقال التنافس من الإطار الاقتصادي البحت إلى أبعاد إستراتيجية شاملة.

كما أظهرت الدراسة أن الولايات المتحدة سعت إلى الحفاظ على موقعها كقوة اقتصادية مهيمنة من خلال توظيف أدوات متعددة؛ مثل فرض القيود التجارية، و تعزيز الابتكار التكنولوجي، و إعادة ترتيب سلاسل الإمداد العالمية، في حين عملت الصين على ترسيخ صعودها الاقتصادي عبر توسيع نفوذها التجاري و الاستثماري، و تعزيز مبادراتها العالمية، و في مقدمتها مبادرة "الحزام و الطريق"، بما يعكس طموحها في إعادة تشكيل موازين القوى الدولية. و بهذا فإن التنافس ساهم في تسريع التحول نحو نظام دولي متعدد الأقطاب؛ حيث لم تعد الهيمنة الأحادية قادرة على الاستمرار بنفس الزخم، في ظل بروز قوى اقتصادية صاعدة و تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول. و قد انعكس ذلك في تصاعد النزاعات التجارية، والتنافس على التكنولوجيا المتقدمة، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، إلى جانب إعادة توجيه التحالفات الاقتصادية بما يخدم المصالح الإستراتيجية لكل طرف.

ومن جهة أخرى، أبرزت هذه المرحلة أن التنافس الصيني-الأميركي امتد ليشمل الأبعاد السياسية و الأمنية، مما أدى إلى تداخل معقد بين الاقتصاد و الجغرافيا السياسية. و قد ساهم هذا التداخل في خلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، و أثر بشكل مباشر على الدول النامية؛ التي وجدت نفسها بين فرص الاستفادة من هذا التنافس و تحديات التكيف مع تداعياته.

وعليه، يمكن القول إن التنافس الاقتصادي بين بكين وواشنطن خلال هذه الفترة شكل عاملا حاسما في إعادة تشكيل النظام الدولي؛ من خلال دفعه نحو مزيد من التعددية و التعقيد، و إعادة توزيع مراكز القوة الاقتصادية على الصعيد العالمي. كما تؤكد النتائج أن مستقبل هذا النظام سيظل رهينا بتطورات هذا التنافس، و مدى قدرة كل من القوتين على تحقيق التوازن بين الصراع و التعاون، بما يضمن استقرار النظام الدولي و استدامة نموه. لذا، فإن فهم طبيعة هذا التنافس و تحولاته يظل أمرا ضروريا لاستشراف ملامح النظام الدولي القادم، خاصة في ظل استمرار التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية العالمية.

نتائج الدراسة:

- أفضى التنافس الاقتصادي بين بكين و واشنطن إلى تصاعد النزعة الحمائية وإعادة الاعتبار لدور الدولة في الاقتصاد.

الخاتمة

- ساهمت الحرب التجارية بين الطرفين في إحداث اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، وإعادة توزيع مراكز الإنتاج.
- برز التنافس التكنولوجي كأحد أهم أبعاد الصراع، خاصة في مجالات الابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- أدى هذا التنافس إلى تسريع الانتقال نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، بدلا من استمرار الهيمنة الأحادية.
- عززت الصين من حضورها الاقتصادي العالمي عبر توسيع شركاتها و مبادراتها العابرة للحدود.
- سعت الولايات المتحدة إلى إعادة بناء تحالفاتها الاقتصادية لمواجهة النفوذ الصيني المتصاعد.
- أتاح التنافس بين القطبين فرصا لبعض الدول النامية لتعزيز موقعها التفاوضي، رغم التحديات المصاحبة.
- أسهمت التوترات الاقتصادية في زيادة حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، و تأثيرها على معدلات النمو و التجارة الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

أولا: الكتب

01 سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط05، المكتبة القانونية: شارع المتنبي، بغداد، 2010.

02 شلبي محمد،المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات، القاهرة، 1996.

01 مروش يوسف، التجارة الخارجية ، دار أجيال الرقمي ، الجزائر العاصمة ، 2023.

04 مصباح عامر، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2020.

05مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية:الحوارات النظرية الكبرى، دار الكتاب الحديث،القاهرة،2008.

06 قوانغ شيوى، جغرافيا الصين، ترجمة: محمد أبو جراد، ط1، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1987.

07 هادي حسام رشيد، تأثير الذكاء الاصطناعي في النظام الدولي، ط:01، دار كفاءة المعرفة للنشر، الأردن، 2024.

ثانيا: المقالات

01 أحمد عبد العال ريمان، خليل محمد شيماء، عبد الحكيم رشا عطوة، أثر توسيع عضوية مجموعة البريكس على توازن القوى العالمية ، المجلد:16، العدد:01، جانفي 2025.

02 الحمراوي محمد عبد الفتاح، غراب محمد محمد طلعت، دور إستراتيجية القوة الذكية في مساعي الصين لتغيير بنية النسق الدولي، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد: 26، 2025.

03 العناني رضوان ربيع، اتفاق مكافحة الإغراق في إطار منظمة التجارة العالمية و آثاره الاقتصادية، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد:07، العدد:02، 2016.

04 الموسوي صفاء إبراهيم، عطوان خضرعباس، الاعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي، قضايا سياسية، العدد:66، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين.

05 بلعابد دليلة، ناصري أبو بكر، من الشراكة إلى الحرب التجارية: واقع و آفاق التنافس التجاري الصيني الأميركي في شمال أفريقيا، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد:06، العدد:02، 2022.

06 بودوشن ياقوتة، أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات (حرب العملات) على الاقتصاد العالمي مع الإشارة للآثار الناجمة عنها على اقتصاديات الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

قائمة المراجع

07 بوزيدي عبد الرزاق، "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية ،مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 21، العدد الثاني ، 2021.

08 بيبي يوسف، كياس أسامة ، العلاقة التشابكية بين سعر الصرف و تقلبات الميزان التجاري "حالة اقتصادات الدول الناشئة"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد:25، العدد:01، 2022.

09 جحا نبيل، جلال عبد القادر، أهمية الرسوم الجمركية في دعم الإيرادات العمومية للدولة- حالة الجزائر- (دراسة تحليلية2010 - 2018)، مخبر الجغرافيا الاقتصادية و التبادل الدولي، المجلد14، العدد01، 2020.

10 جسام راضي سمير، هاشم نوار جليل، الهيكلية القطبية و الاستقرار في النظام الدولي، مجلة العلوم السياسية، العدد:52، 2019.

11 حوامده سهيل أحمد فضل، البنك الدولي و أثره على الأزمة المالية، مجلة الدراسات الأكاديمية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية التابعة ل جامعة فاتح سلطان محمد، 2016.

12 رسول طه شيماء، التنافس التجاري الأمريكي الصيني و انعكاساته على الاقتصاد الدولي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد38، 2024.

13 روابح عبد الرحمن، مسلم إبراهيم، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الاسمي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على واردات الصين من الولايات المتحدة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد:09، العدد:02،2021.

14سطوطح غنية، العقوبات الاقتصادية الدولية في نظام الأمم المتحدة،مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية و السياسية- مخبر الدراسات الدستورية و النظم السياسية، العدد:04، جانفي، 2018.

15 شوارب رجب أكرم، مستقبل الهدنة التجارية بين الصين و الولايات المتحدة: سيناريو الانهيار و تداعياته العالمية، مسارات للدراسات الإستراتيجية، 2025، متاح على الرابط التالي:https://masarat-ss.com .

16 طويل حدة، أثر الرسوم الجمركية الأمريكية على الاقتصاد الصيني خلال الفترة 2015-2025،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد:14، العدد:02، 2025.

17 طويل نسيمة، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر، جانفي 2017.

18 أحمد فاروق عباس، النزاع التجاري بين الصين و الولايات المتحدة الأسباب و المحددات، قسم الاقتصاد، كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر.

19 عبد الفتاح قشطي نبيلة ، الحوكمة و أثرها على التجارة الدولية، المجلة العصرية للدراسات القانونية،المجلد:02،العدد02، 2024.

قائمة المراجع

20علون محمد لمين، كردودي صبرينة، دراسة تحليلية لأثر الحروب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى على الاقتصاد العالمي –الصين و الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، المجلد:16، العدد:01،2024.

21 عميري عبد الوهاب، التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة و تحول القوة، المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، المجلد:05، العدد:02،2022.

22 مالك عريبي زينة، تحدي الإغراق: التعاون الأميركي- الأوروبي لمواجهة سياسة الإغراق السلعي الصيني، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، بغداد،2024.

23 مجبل علي مزاحم، التنافس على قيادة العالم في النظام الدولي الجديد ،مجلة المعهد،العدد الثامن،2022.

24 محمد صالح نصر الدين فيفيان،الجعيد بيان خلف، بخيت مسفر الغامدي خلود، حسن عمر الإدريسي ثراء، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الصناعة في المملكة العربية السعودية : مراجعة منهجية، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية، المجلد07، العدد12،2023.

ثالثا: الرسائل و الأطروحات

01 بشان سهام، نباش رقية، دراسة تحليلية و تقييمية للحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2015-2017)، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص: مالية و تجارة دولية، قسم العلوم التجريبية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة برج بوعريريج.

02 بعداش وليد، صندوق النقد الدولي و التوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر – مصر، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص: مالية و اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2015/2014.

03 بن صغير خولة، بن صغير فتيحة،" آثار الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الوطني"، مذكرة ماستر ، جامعة برج بوعريريج ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، تخصص: قانون الأعمال، 2022/2021.

04 حميداني خولة، البعد الاقتصادي في إدارة العلاقات الدولية ، مذكرة ماستر ، جامعة قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020.

05 داي سارة، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأميركية و الصين، ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: علوم التسيير، جامعة بسكرة، تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية 2018/2017

06 محمادي العيد، تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على ميزان القوى في النظام الدولي بعد الحرب الباردة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص علاقات دولية ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2023/2022.

رابعا: المواقع الإلكترونية

قائمة المراجع

01 الباز ماهيناز، الاقتصاد الصيني... كيف تحولت الصين إلى العملاق الذي نعرفه اليوم، اقتصاد،2019/10/06،تم الاطلاع: 2026/02/21، على الساعة23:23، موقع: ألف باء، متاح على الرابط التالي: https://www.abeqtisad.com.

02 الهيتي نوزاد عبد الرحمن ، أمريكا القوة الاقتصادية الأعظم بربع اقتصاد العالم و خمس الاستثمارات و هيمنة الدولار في أسواق النقد العالمية، موقع آراء، 2025/07/30، تم الاطلاع: 2026/02/22، على الساعة: 00:11، متاح على الرابط التالي: https://araa.sa .

03 موقع أرقام،"جرير: إدارة ترامب تثبت الرسوم الجمركية على الصين"، 2026/02/25، تاريخ الاطلاع:2026/02/26 على الساعة:00:06، متاح على الرابط التالي: https://www.argaam.com .

04 موقع الجزيرة ، "حرب تجارية مع الصين يشعلها ترامب من جديد.. هذه أبرز الحقائق"، 2025/02/02 ، تاريخ الاطلاع:2026/02/25 ، على الساعة:23:34، متاح على الرابط التالي:https://www.aljazeera.net .

05 موقع الجزيرة، "بكين ترى فرصة بعد تقييد القضاء سلاح الرسوم بيد ترامب"، 2026/02/24، تاريخ الاطلاع:2026/02/26 على الساعة:00:22، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net.

06 موقع الجزيرة، "تجارة أميركا و الصين تربو على 600 مليار دولار... فكيف ستُدار حرب الرسوم"،2025/04/08، تاريخ الاطلاع: 2026/02/26، على الساعة: 22:22 ، متاح على الرابط التالي:https://www.aljazeera.net .

07 موقع الجزيرة، توصية بإدراج اليوان في سلة عملات النقد الدولي، 2015/11/14، تاريخ الاطلاع: 2026/03/03، على الساعة: 22:20 ، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net.

08 موقع الجزيرة ، البنك الآسيوي للتنمية/ موسوعة، 2016/03/27، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/03/06، على الساعة: 22:48، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net .

09 موقع الجزيرة ، بنك التنمية الجديد لبريكس يبدأ عملياته بشنغهاي، 2015/07/21، تم الاطلاع: 2026/03/08 على الساعة 23:19، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net.

10 موقع فرانس 24،"الصين تدعو الولايات المتحدة لإلغاء التعريفات الجمركية الأحادية بعد قرار المحكمة العليا الأميركية"، 2026/02/23، تاريخ الاطلاع:2026/02/25، على الساعة: 23:53، متاح على الرابط التالي: https://www.france24.com.

11 موقع يمن إيكو، نار ترامب تحت عرش الدولار..صندوق النقد يكشف تآكل الهيمنة الاقتصادية الأميركية، 2026/01/13، تاريخ الاطلاع: 2026/03/21، على الساعة: 22:38، متاح على الرابط التالي: https://yemennownews.com.

قائمة المراجع

12 موقع Ava Trade ، بنك الشعب الصيني في التحليل الأساسي، تم الاطلاع : 2026/03/08، على الساعة: 23:30، متاح على الرابط: https://www.avatradear.com.

13 موقع Project Syndicate ، شينغ أندرو، شياو قنغ، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية و الحكومة العالمية، 27.04.2015، تم الاطلاع بتاريخ: 2026/03/06، على الساعة 23:08، متاح على الرابط التالي:https://www.project-syndicate.org .

14 موقع Vlad Kremenchuk ، بنك الشعب الصيني: أداة الصين الاقتصادية الأقوى و تأثيره العالمي،2025/07/09، تم الاطلاع بتاريخ:2026/03/08 على الساعة: 23:46، متاح على الرابط التالي: https://justmarkets.com .

خامسا: الموسوعات و المعاجم

01 تعريف و شرح و معنى التنافس بالعربي في معاجم اللغة العربية، تاريخ الاطلاع على الموقع : 2026/02/08 على الساعة: 14:00، متاح على الرابط التالي:
https://www.almaany.com.

سادسا: المطبوعات و المحاضرات

01 بلعربي علي، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، مطبوعة غير منشورة موجهة إلى طلبة السنة الثانية ليسانس،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة مستغانم،2019.

02 دوحة سلمى، تقنيات التجارة الدولية:مطبوعة محكّمة موجهة إلى طلبة السنة الثالثة ليسانس:تجارة دولية و إمداد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة برج بوعريريج.

باللغات الأجنبية:

أولا: باللغة الفرنسية

01Colomb Fanny, Sylvie Matelly, Bien-fondé et opportunité des sanctions économiques à l'heure de la mondialisation, Revue Internationale et Stratégique-Printemps, 2015.

02 Denécé Eric, Diplomatie économique et compétition des Etats, dans Géoéconomie, Editions Choiseul, 2011, Article disponible en ligne à l'edress : http//shs.cairn.info/revue-géoéconomie2011-page-71lang=fr.

03 Krishna Gagné, Une analyse de la sanction économique en droit international, Direction des bibliothèques, Faculté de Droit, Université de Montréal, Avril 2005.

ثانيا: باللغة الإنجليزية

01 Al-Zoubi Waleed Kalf, Economic Development in the Digital Economy: A Bibliometric Review, Economies, 2024.

02 Beeson Mark, Corey Crawford, Putting the BRI in Perspective: History, Hegemony and Geoeconomics, Chinese Political Science Review, 2022.

قائمة المراجع

03 Bhaumik Sumon Kumar, Nigel Driffield, Saul Estrin, Zarlasht M. Razeq, Geopolitical alignment, outside options, and inward FDI: an integrated framework and policy pathways, Journal of International Business Policy, 2025.

04 Boreyko. A.V, VernigoraA.V, and .KislitsynS.V, The Infrastructure Competition between the United States and China in Devloping Countries, Herald of the Russian Academy of Sciences, Vol.92, No.5, 2022.

05 Bujing Duan, A Review on the Reconstruction of Global Value Chain in China's Manufacturing Industry, International Journal of New Developments in Engineering and Society, vol.07, Issue 05.

06 Chen Baoguo, Chen Fengde Chen, and Dynamic Competition Model [1] Perspective on the China-US Trade Dispute: Why Did China Adopt Symmetric Tariffs? Mthematics, vol. 1815, N.13, 2025. https://creativeconommons.org/licenses/by/4.0/

07 CHEN CHUAN, MEMBER, LEI ZHANG, When Digital Economy Meets Web3.0: Applications and Challenges, The Technology Program of Guangzhou, China, 2022.

08 Cipriani Marco,Goldberg Linda S, Gabreele La Spada, Financial Sanctions, SWIFT, and the Architecture of the International Payments System , Federal Reserve Bank of New York Staff Reports ,no. 1047, January 2023.

09 Choudary Eman, US-China Trade Rivalry: Ramification on Global Economic Politics, Journal of Development and social Sciences, vol.04, N.03, 2023**.**

10 Degterev Denis A, Ramich Mirzet S,Tsvyk Anatoly V, U.S._China: « Power Transition » and the Outlines of « Conflict Bipolarity », Vestnik RUDN. International Relations, Vol.21, No.2, 2021. http://journals.rudn.ru/international-relations

11 Emmert Frank, from the digital data revolution toward a digital society: Pervasiveness of Artificial Intelligence, Institute of Biosciences and Medical Technology, Tampere, Finland, 2020.

12 Gereff Gary, Bamber Penny , and Fernandez-Stark Karina, China's Evolving Role in Global Value Chains: Upgrading Stategies in an Era of Disruptions and Resilience, Springer Nture Singapore Pte Ltd, 2022.

13 Grano Simona A ,Huang David Wei Feng , China-US Competition Impact on Small and Middle Power's Strategic Choices, Published with the support of the Swiss National Science Foundation, 2023.

14 Hoque MD Mahmoudul,Tama Riffat Ara Zannat , China's Belt and Road Initiative: Global Politics and Implications, European Scientific Journal, VOL.16, NO.31, 2020.

قائمة المراجع

15 Izza Atina, United States Strategy Change: From Build Back Better World (B3W) To Partnership for Global Infrastructure and Investment (PGII), REFORMASI, VOL.15, NO; 02, 2025.

16 Kim Mijin, Eom Doyoung, Lee Heejin, and the Geopolitics of Next Generation Mobile Communication Standardization: The Case of Open RAN, Elsevier, 2023.

17 Li Jing, Shapiro Daniel, and Ufimtseva Anastasia, Regulating inbound foreign direct investment in a world of hegemonic rivalry: the evolution and diffusion of US policy, Journal of International Business Policy, 2024.

18 Lozada Héctor R,Hunter Jr Richard J, The Context and Landscape of Foreign Direct Investment(FDI) in 2025, The Asian Institute of Research, VOL.08,NO.03,2025**.**

19 Maqsoud Mowaffaq Jaafar, Multipolarity and the Future of International Economic System, Political Issues, No 77, 2024, https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/.

20 Mazarr Michel J,Blake Jonathan, Casey Abigail , McDonald Tim, Pezard Stephanie, Spirtas Micheal ; Understanding the Emerging Era of International Competition : Theoretical and Historical Perspectives ;(Rand Corporation-Research Report ; 2018).

21 Okuda Tatsushi, Tsuruga Tomohiro, Geoeconomic Fragmentation and International Diversification Benefits, Authorized for distribution by Mahvash Qureshi, 2024.

22 Qian Jing, Vreeland James Raymond, and Zhao Jianzhi , The Impact of China's AIIB on the World Bank, Published by Cambridge University, 2023,p: 229-230, https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/.

23 Reshetnikova Marina S ,Tretyakova Svetlana S , The USA – China robotics competition: Leading the raceing innovation and global power, RUDN Journal of Economics , Vol:32 , No:01 ,2023.

24 RUSS DANIELA, STARFFORD JAMES, Competition in world politics: knowledge, strategies and institutions, (Transcript), Global Studies.

25 Sajadi Dana M.D, A Critical Analysis of the Liberal International Order: From Hegemony to Multipolarity, Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, Vol: 09, No1, 2025.

26 Sgrignoli Paolo, Metulini Rodolfo, Zhu Zhen, and Riccaboni Massimo, The indirect Effects of FDI on Trade: A Network Perspective, MIUR, 2017.

27 Shahab Uddin Shanjida, Belt and Road Initiative and the Geopolitics of Energy, BIISS Journal, VOL.40, NO.2, 2019.

قائمة المراجع

28 SHATZ HOWARD J, Economic Competition in the 21st Century, (Library of congress cataloging – in- publication Data 2020, published by the RAND corporation, Santa Monica, Calif) .
29 Tan Joanne, How Widespread is FDI Fragmentation? , Authorized for distribution by Carlos Sanchez-Munoz, 2024.
30 TUTER Mustafa, CHINA'S STRATEGIES TOWARDS INSTITUTIONAL REFORM: CREATION OF THE AIIB AND ITS DEVELOPMENT SUCCESS, Journal of Research in Economics, Politics & Finance, 2019.
31 Wang Jue, China-IMF Collaboration: Toward the Leadership in Global Monetary Governance, Chin.Polit.Sci.Rev, 2017, p: 65-71, https://doi.org/10.1007/s41111-017-0085-8.
32 Williams Brandon Kirk, the Innovation Race: US- China Science and Technology Competition and the Quantum Revolution, Kissinger Institute, 2022- 2023.
33 Xu Yue, and Liu Hongsong, Institutional isomorphism in Chinese development finance regimes: a comparative study of the AIIB, the NDB, and the two policy banks, Japanse Journal of Political Science, 2025.
34 Yu Jingwen , A Study on China's Position in the Global Value Chain , Highlights in Business, Economics and Management, Volume 50, 2025.
35 Yu Wenling, Zhang Lipai and Yang Chen, The impact of the digital economy on enterprise innovation behavior: Based on CiteSpace Knowledge graph analusis, Frontiers in Psychology, 2023.
36 Zhao Momo Zhao, Geopolitical Impact of China's Belt and Road Initiative: Opportunities and Risks across Asia, and Europe, Proceedings' of the 4 th International Conference on Business and Policy Studies, 2025.
37 Alexander Kern, Economic Sanctions: Law and Public Policy.
38 Carter Barry E, Economic Sanctions, Max Planck Encyclopedia, OXFORD Public International Law, 2016, https://opil.ouplaw.com.
39 Brazil, World Bank Group, 2025, Accessed on March 24, 2025 at 14:36 https://data.Worldbank.org/country/brazil.
40 IMF Executive Board Concludes 2024 Article IV Consultation with India, International Monetary Fund, February 27, 2025, Accessed on March 24, 2026 at 14:11, https://www.imf.org/en/News/Articles.
41 Indonesia, World Bank Group, 2025, Accessed on March24, 2025 at 14:55, https://data.Worldbank.org/country/indonesia.
42 Website CEIC Data, China Cross- border RMB Settlement: ODI, Access Date: 03/03/2026, at: 22:00, https://www.ceicdata.com

الفهرس

المحتويات	رقم الصفحة
إهداء	
شكر و تقدير	
مقدمة	8-1
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتنافس الاقتصادي و النظام الدولي.	10
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنافس الاقتصادي الدولي.	10
المطلب الأول: مفهوم التنافس الاقتصادي في العلاقات الدولية.	10
أولا: تعريف التنافس الاقتصادي.	11-10
ثانيا: خصائص التنافس الاقتصادي الدولي.	12-11
ثالثا: أهداف الدول من توظيف التنافس الاقتصادي الدولي في تحقيق مصالحها الإستراتيجية.	13-12
المطلب الثاني: أدوات التنافس الاقتصادي الدولي.	13
أولا: التجارة الدولية.	16-14
ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر	18-16
ثالثا: العقوبات الاقتصادية	21-18
المطلب الثالث: التنافس الاقتصادي كمدخل لإعادة توزيع القوة.	21
أولا: مفهوم القوة الدولية.	24-21
ثانيا: العلاقة بين الاقتصاد و القوة الدولية.	25-24
المبحث الثاني: الأسس المفاهيمية و النظرية للنظام الدولي.	25
المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي و تطوره التاريخي.	25

أولا: تعريف النظام الدولي.	26-25
ثانيا: خصائص النظام الدولي.	28-26
ثالثا: مراحل تطور النظام الدولي من الثنائية إلى التعددية القطبية.	30-28
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الهيكلية القطبية.	32-31
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لإعادة تشكيل النظام الدولي.	35-32
الفصل الثاني: مظاهر التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة الأميركية.	37
المبحث الأول: البنية الجغرافية-الاقتصادية للصين و الولايات المتحدة كمدخل لفهم طبيعة التنافس التجاري و المالي بينهما.	37
المطلب الأول: المحددات الجيو-اقتصادية للصين و الولايات المتحدة	37
أولا: الصين: قراءة في المقومات الجغرافية و المرتكزات الاقتصادية.	38-37
ثانيا: الخصائص الجغرافية و الديناميات الاقتصادية للولايات المتحدة.	39-38
المطلب الثاني: التنافس في مجال التجارة الدولية.	39
أولا: الحرب التجارية و الرسوم الجمركية.	46-39
ثانيا: الميزان التجاري و الرسوم الجمركية.	54-46
المطلب الثالث: التنافس في المجال المالي و النقدي.	54
أولا: دور الدولار و اليوان في النظام المالي الدولي.	66-55
ثانيا: المؤسسات المالية الدولية و ساحات النفوذ.	77-66
المبحث الثاني: التنافس في التكنولوجيا و تدفقات الاستثمار.	77
المطلب الأول: التنافس في مجال التكنولوجيا و الابتكار.	77

أولا: الذكاء الاصطناعي و الاقتصاد الرقمي.	80-77
ثانيا: أشباه الموصلات و الجيل الخامس.	83-80
المطلب الثاني: التنافس الاستثماري و سلاسل القيمة العالمية.	83
أولا: مبادرة الحزام و الطريق.	86-83
ثانيا: الاستثمارات الأميركية و سياسات الاحتواء الاقتصادي.	88-86
الفصل الثالث: تداعيات التنافس الصيني الأميركي على بنية النظام الدولي.	90
المبحث الأول: تحول مراكز القوة في النظام الدولي.	90
المطلب الأول: تراجع الأحادية القطبية و صعود التعددية.	90
أولا: تآكل الهيمنة الاقتصادية الأميركية.	91-90
ثانيا: صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية.	92-91
المطلب الثاني: إعادة توزيع القوة الاقتصادية العالمية.	92
أولا: تحولات مراكز الإنتاج و التجارة.	94-92
ثانيا: صعود الاقتصادات الناشئة.	95-94
المبحث الثاني: مستقبل بنية النظام الدولي تحت وطأة التنافس بين القطبين الاقتصاديين الصيني و الأميركي.	96
المطلب الأول: مآلات النظام الدولي في ظل التحولات الراهنة.	96
أولا: سيناريو الاستقطاب الثنائي.	97-96
ثانيا: سيناريو التعددية المرنة.	98-97
المطلب الثاني: انعكاسات التنافس على الاستقرار الدولي.	99
أولا: تأثيره على الدول النامية.	100-99
ثانيا: مستقبل التعاون الاقتصادي الدولي.	102-100
الخاتمة	105-104
قائمة المراجع	114-107
الفهرس	118-116

ملخص مذكرة الماستر

تشهد العلاقات الاقتصادية بين الصين و الولايات المتحدة منذ 2015 تصاعدا في التنافس، في ظل سعي كل طرف لتعزيز موقعه في النظام الدولي؛ حيث تعمل الولايات المتحدة على الحفاظ على تفوقها، بينما تسعى الصين لترسيخ قوتها الاقتصادية، مما أسهم في إعادة تشكيل قواعد التفاعل الدولي. وقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول؛ خُصّص الفصل الأول لعرض الإطار المفاهيمي للتنافس الاقتصادي الدولي، و شرح أبرز النظريات المفسرة لسلوك القوى الكبرى في هذا المجال. في حين تناول الفصل الثاني ملامح التنافس الاقتصادي الصيني-الأميركي، من خلال التطرق إلى الحرب التجارية، والصراع التكنولوجي، والتنافس على الأسواق وسلاسل الإمداد العالمية. أما الفصل الثالث؛ فقد عالج انعكاسات هذا التنافس على إعادة تشكيل النظام الدولي، من خلال تحليل تأثيره على بنية النظام، و بروز ملامح التعددية القطبية، وإعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية الدولية. وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن التنافس الاقتصادي بين القطبين يسرع تشكل نظام عالمي متعدد الأقطاب، بما يفرضه من تحديات وفرص على الفاعلين الدوليين.

الكلمات المفتاحية:

1/ النظام الدولي 2/ القوى الدولية 3/ التنافس الاقتصادي الدولي

Abstract of Master's Thesis

Economic relations between China and the United States have witnessed an intensification of competition since 2015, as each seeks to strengthen its position within the international system. While the United States endeavors to maintain its economic and technological superiority, China aims to consolidate its status as a rising economic power. This dynamic has contributed to reshaping the rules of international interaction. This study is structured into three chapters. The first chapter is devoted to presenting the conceptual framework of international economic competition and explaining the main theories that interpret the behavior of major powers in this field. The second chapter examines the features of China- US economic competition by addressing the trade war, technological rivalry, and competition over global markets and supply chains. The third chapter analyzes the implications of this competition for the restructuring of the international system, focusing on its impact on the system's structure, the emergence of multipolarity, and the reconfiguration of international economic alliances.

Finally, the study concludes that economic competition between the two poles accelerates the emergence of a multipolar global system, imposing both challenges and opportunities on international actors.

Keywords:
1/ International system 2/ International powers 3/ International economic competition